

عُمان

الرُّؤية وصناعة المستقبل

٢٠٢١م



عُمان

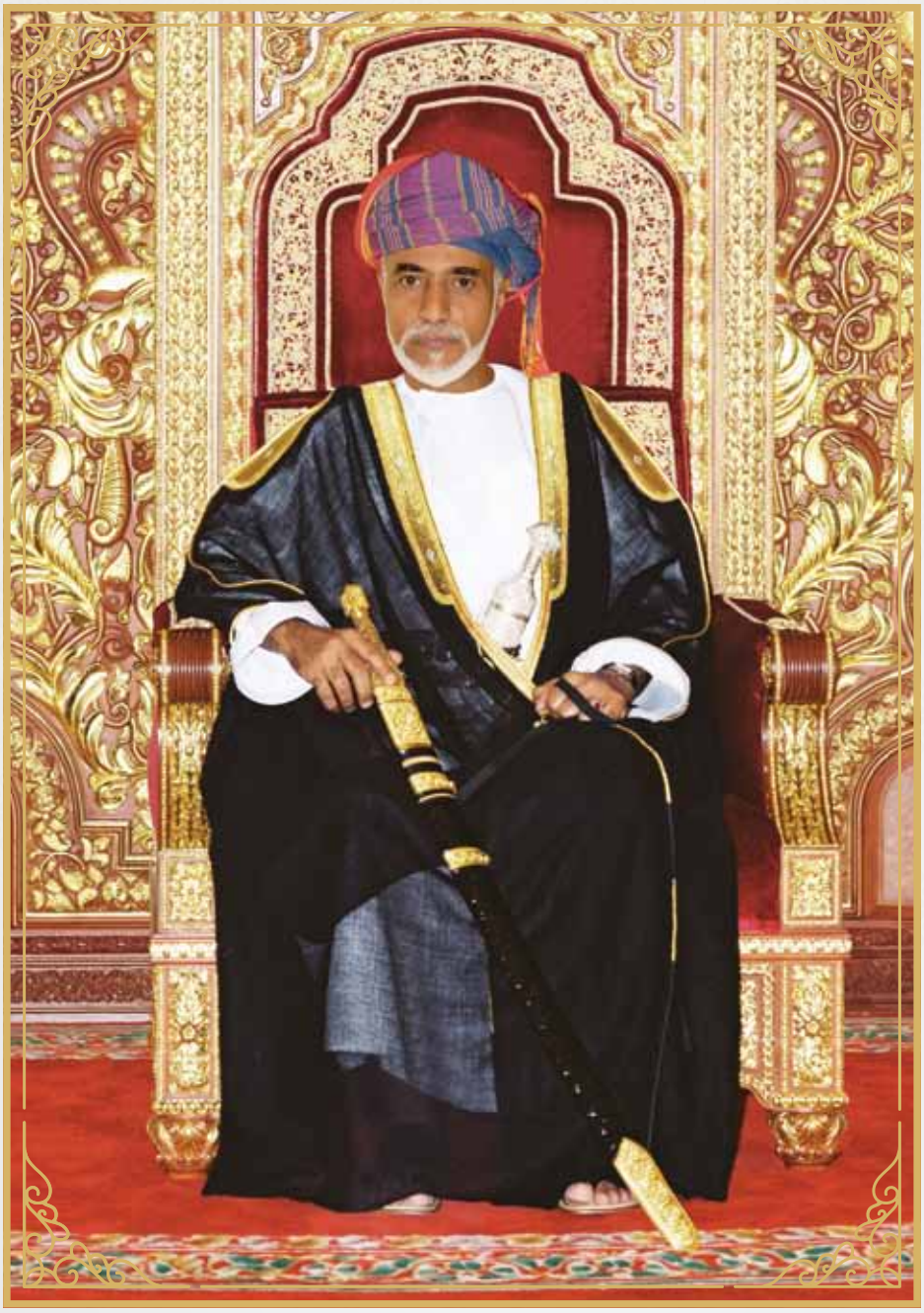
الرؤية وصناعة المستقبل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة الكهف الآية ٣٠



جلالة السلطان قابوس بن سعيد

طيب الله ثراه



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

تقديم

بكل عزمٍ وتفانٍ، وبخطوات واثقة طموحة، تشق مسيرة النهضة العُمانية المتجددة طريق التقدم والرقي، في ظل القيادة الحكيمة والمستنيرة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ الذي أكد منذ تولّيه مقاليد الحكم في الـ ١١ من يناير ٢٠٢٠م على سعيه لرفعة هذا البلد وإعلاء شأنه والارتقاء به إلى حياة أفضل.

وإذا كان العام ٢٠٢١م قد شهد صدور النظام الأساسي للدولة وفقا للمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦) ليكون ركنا أساسا لمواصلة الجهود وصياغة مستقبل أفضل لعُمان والعُمانيين، وقاعدة رصينة لنهضتهم المتجددة، فإنه كذلك كان عام بدء قطف ثمار خطة التوازن المالي قبل أن تكمل الخطة سنتها الأولى، وذلك بعد تحسُّن المؤشرات المالية والاقتصادية بما فيها انخفاض معدّل الدين العام، والعجز المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة إجراءات ضبط الأوضاع المالية، وارتفاع أسعار النفط إلى جانب تراجع ضغوطات التمويل الخارجي مقارنة بالسنوات الماضية، وهو ما دفع وكالات التصنيف الائتماني إلى تعديل تصنيف سلطنة عُمان إلى النظرة «المستقرة» و«الإيجابية».

وعلى الرغم من أن جائحة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) أوجدت تبعات مختلفة في كل دول العالم لاسيما في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن سلطنة عُمان وبفضل من الله سبحانه وتعالى، استطاعت أن تتعامل مع الجائحة وتتجاوز آثارها، حيث سعت سلطنة عُمان ممثلة في اللجنة العُليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) على اتخاذ قرارات «وسطية» راعت فيها الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وإجراءات احترازية ضمنت بشكل كبير سلامة المواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة، أدت إلى تحسن مؤشرات الوضع الوبائي لفيروس كورونا في سلطنة عُمان من حيث تسجيل انخفاض كبير في حالات الوفيات ومعدلات الإصابات والمرقدين، ونسبة الشفاء تساندها حملة وطنية للتطعيم شملت أغلب فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين.

ويأتي هذا الكتاب ليقدم إطلالة وجيزة على الإنجازات وملامح التقدم التي تحققت لسلطنة عُمان في عهدها الميمون، ويضيء مسارات النهضة العُمانية المتجددة وعطاءاتها في جميع المجالات، سائلين الله عز وجل أن ينعم على حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم بجزيل عطائه وأن يمنّ عليه بثوب الصحة والعافية والعمر المديد وأن يديم على سلطنة عُمان نعمة الأمن والرخاء.

وزارة الإعلام

المحتويات



السلطان هيثم
فكر مستنير ورؤية شاملة
١٠ - ١٧



الأرض والإنسان
صفحات خالدة عبر الزمان
١٨ - ٤٧



مؤسسات عصرية
تدعم مسيرة البناء الحديثة
٤٨ - ٧٣



التسامح .. قيمة راسخة
في الشخصية العُمانية
٧٤ - ٧٩



منظومة قضائية مستقلة
تُرسخ العدالة والقانون
٨٠ - ٩٣

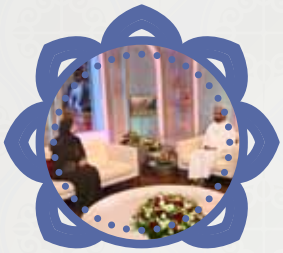


مبادىء راسخة
تدعم الأخوة والصداقة والسلام
٩٤ - ١٠٣



مجلس عُمان .. شراكة رصينة
لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠

١٠٤ - ١١٩



الإعلام العُماني
مرآة صادقة ورسالة أمينة

١٢٠ - ١٤٥



سواعد مخلصة تصون
الوطن وتحفظ منجزاته

١٤٦ - ١٧٧



الشباب
والتنمية المستدامة

١٧٨ - ٢١٣



التراث والثقافة والفنون
مكونات أساسية في بناء الدولة الحديثة

٢١٤ - ٢٢٧



الاقتصاد العُماني
تحولات تقود النمو والتطور

٢٢٨ - ٢٦٥



مرافق حديثة
وبيئة مستدامة

٢٦٦ - ٢٨١

السلطان هيثم
فكر مستنير ورؤية شاملة

منذ تسلمه زمام الحكم وأداء قسم اليمين في ٢٠٢٠/١/١١م، في جلسة مشتركة لمجلسي عُمان والدفاع تنفيذا لأحكام المادة السابعة من النظام الأساسي للدولة، وحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ، يقود مسيرة النهضة العُمانية المتجددة بخطى واثقة وثابتة، وبآفاق وأهداف وآمال أكبر لتحقيق الرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) التي انطلقت مع بداية العام ٢٠٢١م، الذي مثل أيضا أول أعوام الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، هذه الخطة التي تعكس التوجهات السامية لجلالة السلطان المعظم والتي وردت في الخطاب التاريخي الذي تفضل جلالته بتوجيهه في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، حيث أكد ـ حفظه الله ورعاه ـ على أبرز محاور العمل الوطني خلال الفترة القادمة بدءا بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتعزيز التوجه نحو دمج الشباب وتوسيع فرص مساهمتهم في جهود التنمية، وتمكين المرأة في مختلف المجالات، والتأكيد على أهمية تحقيق رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، وضرورة تطوير التشريعات والقوانين بما يتواكب ومتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، الأمر الذي سيسهم في تحريك عجلة التنمية المستدامة والشاملة.

ومنذ اليوم الأول لتوليه مقاليد الحكم أكّد جلالة السلطان المعظم سعيه الدؤوب من أجل تأسيس مرحلة أخرى من نهضة عُمان المتجددة تواكب متطلبات المرحلة القادمة بما يلبي طموحات وتطلعات أبناء الوطن، وبما يحفظ ما تم إنجازه على مدى العقود الماضية من مسيرة النهضة، والبناء عليه بمشاركة المواطن، وتقديم كل ما يُسهم في إثراء جهود التطور والتقدم والنماء على أرض عُمان



الطيبة وبما يحفظ مكتسبات الوطن ويصون أمنه واستقراره.

وقد اتخذ جلالة السلطان المفدى العديد من الخطوات والإجراءات التي تُهيئ تنفيذ الرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) التي انطلقت بداية من يناير ٢٠٢١م، والتي ستنفذ على مدى أربع خطط تنموية متتالية استهلتها سلطنة عُمان بانطلاق خطّة التّنمية الخمسيّة العاشرة (٢٠٢١م - ٢٠٢٥م)، التي رسمت أهدافا وطنية طموحة وواضحة ومحدّدة ترتبط ببرامج تنفيذيّة زمنيّة تسعى إلى استعادة زخم النموّ الاقتصاديّ، وتحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتوازنة من خلال تنفيذ البرامج والمبادرات والمشروعات المقترحة في إطار زمنيّ وتنظيميّ متكامل مسترشدة في تنفيذها بالرعاية الكريمة والتّوجيهات السّامية لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم ـ حفظه الله ورعاه ـ .

وترتكز الرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) على أربعة محاور رئيسة تشمل «مجتمع إنسانه مبدع» يشمل التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية والصحّة والمواطنة والهويّة والتراث والثقافة الوطنيّة والرفاه والحماية الاجتماعية وتنمية الشّباب، فيما يشمل المحور الثاني «اقتصاد بيئته تنافسية» القيادة والإدارة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية وسوق العمل والتشغيل والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي وتنمية المحافظات والمدن المستدامة وتقنية المعلومات، ويتضمن المحور الثالث «بيئة مواردها مستدامة» جوانب البيئة والموارد الطبيعية، ويتضمن المحور الرابع «دولة أجهزتها مسؤولة» موضوعات تتصل

بالتشريع والقضاء والرقابة وحوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشروعات، وكل تلك المحاور تتسق مع التوجّه الاستراتيجي نحو مجتمع معتزّ بهويته وثقافته، وملتزم بمواطنته.

وتأكيدا للمبادئ التي قامت عليها سلطنة عُمان، ووجهت سياستها في مختلف المجالات، ونهضت بها: محليا، وإقليميا، ودوليا، وترسيخا لمكانة عُمان الدولية، ودورها في إرساء أسس العدالة، ودعائم الحق والأمن والاستقرار والسلام بين مختلف الدول والشعوب، وتصميما على مواصلة الجهود لصياغة مستقبل أفضل، يتّسم بمزيد من الإنجازات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين، جاء صدور النظام الأساسي للدولة وفقا للمرسوم السلطاني رقم (٦/ ٢٠٢١) ليكون ركنا أساسيا لمواصلة الجهود وصياغة مستقبل أفضل لعُمان والعُمانيين، وقاعدة رصينة لنهضتهم المتجددة، ويضم (٩٨) مادة «داعمة لمؤسسات الدولة ويصون الوطن ويحافظ على أرضه ووحدته ونسيجه الاجتماعي وحماية لمقوِّماته الحضارية ويعزز الحقوق والواجبات والحريات العامة» ويرسخ آلية مستقرة لانتقال الحكم الذي سينعكس أثره إيجابا في عدد من الجوانب مثل السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تأكيده على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم في الدولة وإلزامية التعليم «حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي»، و«تأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار» وهو ما ينسجم مع رؤية (عُمان ٢٠٤٠).

ولترسيخ انطلاقة النهضة المتجددة، وتنفيذِ الخططِ التنمويةِ وممكناتها، بحسبِ الاختصاصاتِ المنوطةِ بكلِّ جهة وبما يعزز الأداء الحكومي ويرفع كفاءته والعمل على تحديث منظومة التشريعات والقوانين، بما يتسق والرؤية المستقبلية (عُمان٢٠٤٠)، التي استهدفت أن تستوعب سلطنة عُمان بحلول العام ٢٠٤٠م المدن الذكية والمستدامة، ويتعزّز فيها الازدهار الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وأن تكون دولة يتحقق فيها النمو الاقتصادي جنبا إلى جنب مع الرفاه الاجتماعي، في ظل أجهزة دولة مرنة ومسؤولة، تتمتع بالحوكمة الشاملة، والرقابة الفاعلة، جاءت المراسيم السلطانية التي صدرت في ٢٠٢٠/٨/١٨م، في شأن إعادة تنظيم وهيكلة الجهاز الإداري للدولة، من خلال إلغاء وزارات ودمج أخرى، وتعديل مسميات وزارات، وإلغاء مجالس وهيئات متخصصة، وإنشاء هيئات جديدة، وتعديل في بعض المناصب الوزارية، وإعادة تشكيل مجلس الوزراء، وهو ما يمثل معالجة حقيقية، وتطويرا مطلوبا للجهاز الإداري للدولة، وفق ما تفرضه متطلبات المرحلة للانطلاق نحو مزيد من الإنجازات والمكتسبات، وإضافة لبنات جديدة في مسيرة البناء والتنمية.

وفيما ركزت الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١م على ضمان استدامة الخدمات الاجتماعية الأساسية والمحافظة على مستوى إنفاق لا يقل عن ٤٠٪ في هذه الخدمات، أكّد جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ لدى ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠٢٠م أنه تابع باهتمام مراحل



جلالة السلطان المعظم أكّد سعيه الدؤوب لمواكبة متطلبات المرحلة القادمة

إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، والميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١م، التي تعدّ أولى الخطط التنفيذية لرؤية (عُمان ٢٠٤٠)، والتي جاءت منسجمة مع الظروف المالية التي تمرّ بها سلطنة عُمان، حيث تم التركيز فيها على ضمان الاستدامة المالية من خلال ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وأقرّ جلالة السلطان المعظم التوصيات التي تم التوصل إليها والمتمثلة في إنشاء صندوقين للتقاعد، الأول للقطاع المدني والقطاع الخاص، والثاني لمنتسبي الوحدات العسكرية والأمنية، وتعديل الحد الأدنى لسنوات الخدمة المطلوبة لاستحقاق التقاعد المبكر في جميع الأنظمة السارية ليكون (٣٠) سنة خدمة، ووضع نظام تقاعد موحد للمنتسبين الجدد في الوحدات الحكومية كافة والقطاع الخاص وبأثر رجعي على الموظفين الذين لم يكملوا عشر سنوات من المدة المطلوبة لاستحقاق معاش التقاعد.

وانطلاقا من رؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ واهتمامه البالغ بالشباب والعمل على تحقيق آمالهم وطموحاتهم وتفعيل كل ما من شأنه إيجاد شراكة حقيقية فاعلة في بناء النهضة العُمانية المتجددة، وإشارة إلى دورهم في مسيرة التنمية لكونهم «ثروة الأمم وموردها الذي لا ينضب وسواعدها التي تبني، هم حاضر الأمة ومستقبلها»، أكّد جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في ٢٠٢١/١٠/١٢م، على أهمية إيجاد آليات وقنوات اتصال معهم لإيضاح كافة الجهود المبذولة لتلبية متطلبات مسيرة التنمية في مختلف القطاعات، والاستماع إلى تطلعاتهم واحتياجاتهم، موجها ـ حفظه الله ـ بقيام أصحاب المعالي والسعادة المحافظين وبمشاركة الجهات المعنية بعقد لقاءات دورية مع الشباب لهذا الغرض، ومناقشة الموضوعات التي تحظى باهتمامهم، والاستماع إلى آرائهم ووجهات

نظرهم، بما يساعدهم على أداء دورهم المنشود في الإسهام بمسيرة البناء والتنمية الشاملة لهذا الوطن العزيز.

وانعكاسا لهذا الاهتمام بفئة الشباب، وترجمة للحرص المتواصل الذي يوليه جلالة السلطان المعظم بملف تشغيل الشباب العُماني ودعم أصحاب الأعمال العاملين لحسابهم الخاص، تم إطلاق مجموعة جديدة من المبادرات التشغيليّة في شهر مايو الماضي في (ظل ظروف المرحلة الراهنة المتعلقة بتداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتي أفرزت انكماشا في أسواق العمل، إضافة إلى التأثيرات الناتجة عن انتشار جائحة كورونا) وذلك في إطار تنفيذ خطة توفير ما يزيد عن (٣٢) ألف فرصة عمل خلال العام ٢٠٢١م، منها (١٢) ألف فرصة عمل في قطاع الحكومة المدني والعسكري وفق الاحتياجات الفعلية للجهات المختلفة.

كما أن ترؤس جلالة السلطان المعظم اجتماع اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للتشغيل في٢٠٢١/٧/٥م، له دلالة عميقة أن هذا الملف يُعدّ من أهم الأولويات الوطنيّة لعمل الحكومة، وقد أسدى جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ توجيهاته السامية بضرورة تعاضد كافة الجهات الحكومية والخاصة ومساندتها للبرنامج لتمكينه من الإسراع في دراسة التحديات التي تواجه هذا الملف، ووضع الخطط والبرامج لتشغيل الباحثين عن عمل من أبناء هذا الوطن العزيز، وتوفير فرص عمل في كافة القطاعات بصورة مستدامة وذلك بما يتسق مع التوجهات التي تنشدها رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، مؤكدا جلالته على



أن البرنامج سيحظى برعايته السامية وبمتابعته المباشرة لضمان تحقيق النتائج المرجوة منه بمشيئة الله تعالى.

ويهدف البرنامج الوطني للتشغيل، الذي بارك جلالة السلطان المعظم إطلاقه خلال ترؤسه مجلس الوزراء في ٢٠٢١/٦/١٥م، والذي يُعدّ من أهم البرامج الوطنية المنبثقة عن رؤية (عُمان ٢٠٤٠) إلى إيجاد حلول مستدامة لتوفير وظائف في كافة قطاعات الدولة وشركات القطاع الخاص، وتحليل البيانات الخاصة بالباحثين عن عمل حتى دخولهم إلى سوق العمل، وإيجاد الحلول التي تعمل على سدّ الفجوة المعرفية والمهارية التي يتطلبها سوق



ترؤس جلالة السلطان المعظم اجتماع اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للتشغيل
يؤكد أن ملف التشغيل يُعدّ من أهم الأولويات الوطنيّة لعمل الحكومة

العمل لضمان جاهزية الباحثين عن عمل للتوظيف الفوري، بحيث يتم ذلك وفق خطة تنفيذية وبرنامج زمني مقرون بمؤشرات قياس أداء يتم رصدها ومتابعتها بصورة مستمرة لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

وانطلاقا من حرص جلالته السامي على تلمس احتياجات قطاع التعليم في ربوع الوطن العزيز وعلى توفير البيئة الداعمة والمحفزة له، ومدّه بأسباب التمكين باعتباره الأساس في بناء حاضر ومستقبل عُمان، تفضل جلالة السلطان المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ فأسدى توجيهاته السامية الكريمة في ٢٠٢٠/١١/١م بقيام ديوان البلاط السلطاني بتمويل بناء ٦ مدارس ذات أولوية خلال المرحلة المقبلة بتكلفة مالية تقديرية تبلغ حوالي ٨ ملايين و٨٥٠ ألف ريال عُماني.

وفي إطار الحرص السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ على تلمس احتياجات أبناء المحافظات من المشروعات والخدمات التنموية، واستمرارا لنهج الحكومة في تطوير كافة أنحاء البلاد ومدها بشبكة من الطرق الحديثة؛ تفضل جلالته في ٢٠٢١/٢/٤م، وأسدى توجيهاته السامية الكريمة بالمضي قدما في تنفيذ مشروع طريق (دبا ـ ليما ـ خصب) وإيجاد مسارات بديلة تتوافق مع أهمية الإسراع في تنفيذ هذا الطريق، نظرا للحاجة الملحة لإنشائه، والذي

سيكون له ـ بمشيئة الله ـ الدور الفاعل في ربط قرى وولايات محافظة مسندم وتسهيل التنقل وانسيابية الحركة المرورية لأبنائها والقاطنين فيها والقادمين إليها وما يخدم المصلحة العامة ويساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وحركة التنمية في سلطنة عُمان.

وضمن الاهتمام السامي المتواصل بتعزيز الكفاءة والجاهزية الرقمية وتسريع وتيرة التحول إلى الحكومة الإلكترونية، أكّد جلالة السلطان المعظم لدى ترؤسه مجلس الوزراء في ٢٠٢٠/١٢/١٥م على متابعته للجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال بهدف تسريع الإجراءات لتحقيق تطلعات المواطنين والمقيمين، ورجال الأعمال والمستثمرين وتمكين القطاعات الاستراتيجية والاقتصادية والتنموية بسلطنة عُمان. كما وجّه جلالته بالإسراع في تنفيذ البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية بحيث تكون منصة موحدة لمنظومة الخدمات الحكومية.

وكان جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ قد أكّد لدى ترؤسه مجلس الوزراء في ٢٠٢١/١١/٩م على أهمية تضافر جهود كافة مؤسسات الدولة في تسريع تطوير الخدمات الحكومية ومواصلة تنفيذ مبادرات التحول الرقمي، وإيجاد المعالجات الشاملة للتحديات، إلى جانب توظيف الطاقات والموارد المتوفرة في سبيل ذلك، من أجل مواكبة الأوضاع الراهنة والمستقبلية، وتعزيز التواصل والتفاعل مع المجتمع وتطلعاته.

وتحقيقا للجهود المبذولة من كافة القطاعات لتجويد الأداء وتقديم خدمات أفضل لمواكبة التطورات وتحقيق الصالح العام، أشار جلالته إلى أنه سيتم إنشاء وحدة مستقلة تتبع جلالة السلطان لقياس أداء المؤسسات الحكومية وضمان استمرارية تقييمها واقتراح آليات رفع كفاءتها، مع قياس جودة الخدمات ورضا المستفيدين منها، وفي هذا الشأن وجه جلالته بإنشاء وحدة لدعم واتخاذ القرار تتبع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وذلك بهدف رفع مستوى الأداء من خلال تعزيز كفاءة صنع القرار.

وفي ظل الاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم بموظفي الجهاز الإداري للدولة وحثهم على بذل المزيد من الجهود لرفع كفاءة الأداء خلال المرحلة القادمة، وجه جلالته بترقية الموظفين الحكوميين التابعين لنظام الخدمة المدنية والأنظمة المدنية الأخرى المستحقين من أقدمية عام ٢٠١١م، اعتبارا من العام ٢٠٢٢م.

واستمرارا للاهتمام الحكومي بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وما تقدمه الدولة من خدمات ودعم للمواطنين، وجه جلالة السلطان المعظم بتثبيت أسعار وقود المركبات وفقا لمعدل شهر أكتوبر ٢٠٢١م كحد أعلى، وبحيث تتحمل الحكومة الفروقات الناتجة عن أي زيادة تطرأ في أسعار النفط وذلك حتى نهاية عام ٢٠٢٢م، كما وجه جلالته بإلغاء حزمة من الرسوم المرتبطة بأنشطة بعض القطاعات، وكذلك تخفيض عدد منها، وذلك من أجل تحفيز الاقتصاد الوطني وتنشيط بيئة الاستثمار بشكل عام.

وإذا كانت الأنواء المناخية التي مرت بها سلطنة عُمان في أكتوبر ٢٠٢١م، قد تركت أضرارا جسيمة في الأرواح والممتلكات، إلا أنها كشفت



الأنواء المناخية (شاهين) كشفت عن ملحمة وطنية سطرها أبناء عُمان الأوفياء

في الوقت ذاته «عن ملحمةٍ وطنيةٍ سطّرها أبناءُ عُـمان الأوفياء بثباتِهم، وصبرِهِم، وتماسُـكِهِم، وتعاضُدِهِم»، ساندت الجهود التي بذلتها حكومةُ جلالةِ السُّلطان المعظم ممثلة في اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة للتعامل مع الآثار الناجمة عـن الحالة المداريـة (شـاهين)، بالإضافة إلى الاستجابة السريعة من عاهل البلاد المفدى الذي أمر بتشـكيل لجنة وزارية لتقييـم الأضرار التي تعرضت لها منازل المواطنين وممتلكاتهم المختلفة في المحافظات التي تأثرت مباشرة بمركز الحالة المداريـة، بهـدف توفـير جميع أشـكال الدعم والمسـاعدة اللازمة للتخفيف من حِدة التأثيرات عليهم في أسرع وقت ممكن.

وقد انعكسـت هذه الاستجابة السريعة من جلالة السلطان المعظم من خلال العمل الدؤوب والمتواصـل الـذي قامت بـه اللجنـة الوزارية بالتعاون مع قطاعات الاستجابة باللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة لعـودة أغلب الخدمات الأساسية إلى طبيعتها في الولايات المتأثرة بنسبة (١٠٠٪)، وإسناد مناقصات للطرق المتأثرة وبناء (٣٢٨) منزلا بدل المساكن المتأثرة، بالإضافة إلى عمليات حصر الأضرار، وقد أمر جلالتُه «بإنشاءِ صندوقٍ وطنيٍ للحالاتِ الطارئة، بهدفِ التعاملِ مع ما خلّفَتْهُ هذهِ الحالةُ المداريةُ، وما قد يَحْدَثُ مستقبلا من حالاتٍ أو كوارثَ طبيعية».

إن سـلطنة عُمان وهي تمضي نحو تحقيق أهداف رؤيـة (عُمان ٢٠٤٠)، وتواصل مسـيرة نهضتهـا المتجددة المباركة بـكل ثقة واقتدار في ظل القيـادة الحكيمة لحـضرة صاحب الجلالة السـلطان هيثم بن طارق المعظـم ـ حفظه الله ورعاه ـ ، تستشرف بإذن الله تعالى غدا مشرقا، زاهرا بالإنجازات، تتحقق فيه الرؤية السـديدة التي رسـمها جلالته لخير عُمان وصالح شعبها ولمستقبل أكثر ازدهارا ونماء .

الأرض والإنسان
صفحات خالدة عبر الزمن

التاريخ والتواصل الحضاري

على امتـداد التاريخ كانت عُـمان مركزا حضاريا نشـطا تفاعل مع مراكز الحضارة في العـالم القديم، وقوة بحرية وسياسـية مؤثرة، جابت سفنها المحيط الهندي متجهة إلى موانئ فـارس الجنوبية وموانئ الخليج العربي وصولا إلى العـراق، وامتـدت صواريها حتـى موانئ شرق إفريقيا ابتداء بالصومال شـمالا وانتهاء بموزمبيق جنوبا.

أطلق السومريون على عُمان اسم «مجان» أو «جبل النحاس»، وورد هذا الاسم في مئات النصوص الرافدية سواء أكانت سومرية أو أكادية والتي كتبت بالخط المسماري، وكانت تشير بشكل واضح إلى أهمية هذا المكان من النواحي الاستراتيجية ومصادره الطبيعية خاصة النحاس والأحجار الكريمة.



وفيما تروي كتب التاريخ عن نزوح قبائل عربية عديدة إلى عُمان والاستقرار فيها منذ تاريخ موغل في القدم، تذكر المصادر التاريخية أن أول هجرة منظمة وقوية هي تلك التي كانت تحت قيادة مالك بن فهم الذي كان ينتمي إلى القبائل الأزدية، في نهاية القرن الميلادي الأول.

ومع بزوغ شمس الإسلام، كانت عُمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الإسلامي طواعية في عهد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، فقد بعث عليه السلام عمرو بن العاص إلى جيفر وعبد ابني الجلندى ـ ملكي عُمان آنذاك ـ يدعوهما إلى الإسلام، فاستجابت عُمان بقيادة ابني الجلندى، وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام التي ساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

وخلال السنوات الأولى للدعوة الإسلامية ساهمت عُمان بدور بارز في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، كما شاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، بالإضافة إلى المشاركة في الفتوحات الإسلامية لعدد من البلاد الأخرى في المنطقة وخارجها.

وإذا كانت دولة اليعاربة تعتبر من الدول التي خُلّدت ليس في التاريخ العُماني فحسب، إنما في تاريخ الخليج والعرب بصفة عامة، بحكم أنها الدولة التي نجحت في طرد البرتغاليين من السواحل العُمانية، ومن سواحل الخليج العربي ومنطقة المحيط الهندي، وصولا إلى شرق أفريقيا، فإن الدولة البوسعيدية التي تأسست عام ١٧٤٤م على يد الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي والتي

يمثل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ امتدادا لها، استطاعت نقل عُمان لتكون ضمن القوى المؤثرة في محيطها، وبناء إمبراطورية عُمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق أفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الإمبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي، وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى.

ومع أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مرت البلاد ببعض مراحل الضعف والعزلة والخلافات الداخلية، لأسباب عديدة محلية وإقليمية ودولية، قبل أن تشرق شمس النهضة العُمانية على يد المغفور له ـ بإذن الله تعالى ـ جلالة السلطان قابوس ابن سعيد ـ طيب الله ثراه ـ الذي قاد نهضة حديثة شقت خلالها عُمان طريقها إلى المجد، واستعادت ماضيها العريق، وتبوّأت مكانتها المرموقة والبارزة بين دول العالم، لتتواصل المسيرة المباركة، والنهضة الحديثة مع حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ الذي أعلن منذ تسلّمه زمام الحكم في البلاد في ١١ يناير ٢٠٢٠م، المضي على طريق البناء والتنمية، ومواصلة مسيرة النهضة المباركة، مؤكدا «على أن تظل عُمان الغاية الأسمى في كل ما نُقدِم عليه، وكل ما نسعى لتحقيقه، داعين كافة أبناء الوطن، دون استثناء، إلى صون مكتسبات النهضة المباركة، والمشاركة الفاعلة في إكمال المسيرة الظافرة، متوكّلين على الله عز وجل، راجين عونه وتوفيقه».



شواهد حضارية تحكي تاريخا مجيدا عن عُمان وحضارة ضاربة الجذور

أسماء عُمان

اختلفت الآراء في أصل تسمية عُمان فالبعض يرجعه إلى قبيلة عُمان القحطانية، والبعض يأخذه من معنى الاستقرار والإقامة، فيقول ابن الأعرابي: العمن أي المقيمون في مكان، يقال رجل عامن وعمون، ومنه اشتقت كلمة عُمان، ويستطرد فيقول: أعمن الرجل أي دام على المقام بعُمان، أما الزجاجي فيقول: إن عُمان سميت باسم عُمان بن إبراهيم الخليل عليه السلام، بينما يذكر بن الكلبي: إنها سميت باسم عُمان بن سبأ بن يغثان بن إبراهيم خليل الرحمن لأنه هو الذي بنى مدينة عُمان.

وقيل إن الأزد سمت عُمان (عُمانا) لأن منازلهم كانت على وادٍ لهم بمأرب يقال له عُمان فشبهوها به، ومن أقدم المؤرخين الرومان الذين ذكروا عُمان بهذا الاسم يلينوس الذي عاش في القرن الأول للميلاد، فقد ورد في كتاباته اسم مدينة تسمى عُمانه، وكذلك ورد هذا الاسم عند بطليموس الذي عاش في القرن الثاني للميلاد، ويظن جروهمان أن عُمانه المذكورة عند هذين المؤرخين هي صحار التي كانت تعد المركز الاقتصادي الأكثر أهمية في المنطقة في العصر الكلاسيكي.

وقد عُرفت عُمان بأسماء أخرى، فقد أطلق عليها السومريون ودول بلاد ما بين النهرين اسم (مجان)، كما سماها الفرس باسم (مزون)، وهي مشتقة من كلمة (المزن) وتعني السحاب والماء الغزير المتدفق، ولعل هذا يفسر قيام وازدهار الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضا.

وورد اسم عُمان في المصادر العربية على أنها إقليم مستقل، فقد أشار الاصطخري وابن حوقل إلى ذلك في قولهما: وعُمان ناحية ذات أقاليم مستقلة بأهلها فسحة.

أما ابن خلدون فقد كان أكثر وضوحا في تعريفه لعُمان، فقد ذكرها في جملة الأقاليم العربية التي ظهرت كدول مستقلة في جزيرة العرب وهي اليمن والحجاز وحضرموت والشحر وعُمان، ووصف نظام حكمها، فقال بأنها (إقليم سلطاني منفرد).

ومهما كان الأمر، فإن اسم عُمان كما هو ملاحظ يعود إلى عصور تاريخية قديمة، وأن عُمان كانت تصطبغ بالصبغة العربية منذ أقدم العصور.

الجغرافيا وحيوية الموقع

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على معطيات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، إلا أنها في الجانب الآخر منها تمثل حوار الطبيعة والإمكانات المتاحة وكيفية التعامل الإنساني معها، ليس فقط للتغلب على مشكلاتها، ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة مضافة للإنسان في تعامله مع البيئة من حوله.

وتمتلك سلطنة عُمان موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية كان له دوما صدى قوي في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتمتد بين خطي عرض ٤٠ و١٦ و٢٠ و٢٦ درجة شمالا وبين خطي طول ٥٠ و٥١ و٤٠ و٥٩ درجة شرقا، وتطل على ساحل يمتد ٣١٦٥ كم يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتدا إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالا، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج، وترتبط حدود عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غربا، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالا، ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في بحر عُمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة، ومجموعة جزر الحلانيات وغيرها.

وتقع سلطنة عُمان شمال مدار السرطان وجنوبه، فتنتمي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي.



ومن هـذا الموقع تسـيطر سـلطنة عُمان على أقـدم وأهم الطـرق التجاريـة البحرية في العـالم، وهو الطريق البحـري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها، وتبلغ مساحة سلطنة عُمان ٣٠٩,٥٠٠ (ثلاثمائة وتسعة آلاف وخمسمائة) كم٢.

كـما تتميز جغرافية سـلطنة عُمان بوجود سلسـلة جبال الحجـر التي تمتد مـن منطقة رؤوس الجبـال في رأس مسـندم (حيـث يقع مضيـق هرمز بوابـة الخليـج) إلى رأس الحد أقـصى امتداد للجزيـرة العربية مـن جنوبها الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شـكل قوس كبـير يتجه من الشـمال الشرقي لسلطنة عُمان إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٣٠٠٠ متر في منطقة الجبل الأخضر.

وفي محافظة مسـندم ترتفـع الجبال إلى نحو ١٨٠٠ متر فوق سـطح البحـر، حيث يقع مضيق هرمز بين السـاحلين العُماني والإيراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة الدولية يقع في الجانب العُماني.

ويشـبه العُمانيون سلسـلة جبـال الحجر بالعمود الفقري للإنسان فيسمون المنطقة التي تقع على بحر عُمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعـات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ السـاحلي الذي شـكلته الوديان الهابطـة من الجبال ويتراوح اتسـاعه ما بين ١٥ و٨٠ كـم، كما يتجـاوز طوله ٣٠٠ كم، وهي المنطقة الزراعية الرئيسـية في سـلطنة عُمان، حيث البسـاتين التـي ترويها الميـاه الجوفية، والباطنة تمتد شـمالا من مسـقط حتى حدود دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهناك عدة وديان تقطع هذه السلسـلة من



تتميز جغرافية سلطنة عُمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية

الجبال أكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة مسقط على الساحل وبين ولايتي إزكي ونزوى في الداخل، لهذا يطلق على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها يقع الجبل الأخضر وولايات الرستاق ونخل والعوابي وغيرها.

والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي وفيها تقع ولايتا سمائل وبدبد وغيرهما، وأعلى قمة في جبال الحجر هي (جبل شمس) في محافظة الداخلية إذ يبلغ ارتفاعه نحو ثلاثة آلاف متر فوق سطح البحر، ويضيق الساحل العُماني عند مرتفعات القرم بمسقط ليصبح الشاطئ صخريا مليئا بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس جنوب مسقط حتى رأس الحد، ومن رأس الحد إلى منطقة فيلم على الشاطئ في خليج مصيرة تمتد رمال الشرقية بطول حوالي (١٦٠ كم) وعرض حوالي (٨ كم) وإلى الجنوب الغربي من جزيرة مصيرة تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم (جدة الحراسيس)، بينما تقع إلى الغرب من رمال الشرقية أراض منبسطة صخرية واسعة عرضها حوالي (٢٥٠ كم) تتخللها وديان تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين ووادي عندام.

وتقع غربي جزيرة مصيرة شبه جزيرة بر الحكمان، ويفصلها عن جزيرة مصيرة مجرى مائي يبلغ اتساعه (١٤ كم) ، وتتكون منطقة بر الحكمان من ملاحات بسيطة، وفي بعض المواسم يغطي البحر (٥ كم) من أراضيها، ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد الأسماك.

وعلى ساحل بحر العرب يمتد الشاطئ العُماني ـ محافظتا الوسطى وظفار ـ مسافة (٥٦٠ كم)، حيث تسقط الأمطار الموسمية على حوالي (١٣٠ كم) منها، وتضم سهلا ساحليا بعرض يتراوح ما بين (٨ - ١٠ كم)، تقع فيه ولاية صلالة، وغيرها من الولايات مثل طاقة ومرباط وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية بمحافظة ظفار بثروة سمكية وافرة منها الروبيان والهامور وكذلك سمك السردين الذي يستخدم الفائض منه علفا للحيوانات وسمادا للمزروعات.

أما منطقة جبال ظفار فتمتد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي (٤٠٠ كم) من قبالة جزر الحلانيات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها مناطق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمحان في الشرق وجبال القمر في الغرب، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن (٢٣كم)، وأقصى ارتفاع لها (٢٥٠٠م)، وهناك (٧٥ كم) من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءا من يونيو إلى سبتمبر من كل عام ـ فصل الخريف ـ إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف متميز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

المحافظات والولايات:

تم اعتماد التقسيم الإداري لسلطنة عُمان الذي يعد من الملامح المميزة للدولة العصرية، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٤) الصادر في ٢٠١١/١٠/٢٦م، والمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠١) الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٨م، واشتمل على (١١) محافظة هي: مسقط وظفار ومسندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية والظاهرة والوسطى.

وتمثل كل محافظة منها أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية، وتضم كل من هذه المحافظات عددا من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى (٦١) ولاية، وحسب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠١) بإصدار نظام المحافظات والشؤون البلدية، تتمتع المحافظة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وتكون لها أهلية تملك الأموال الثابتة، والمنقولة، وإدارتها، والتصرف فيها.

وتُعنى وزارة الداخلية بالإشراف على كل هذه المحافظات باستثناء محافظات مسقط وظفار ومسندم، ويُعيّن جلالة السلطان محافظي المحافظات وفقا للمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٥)، والمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠١)، ويتولى محافظو المحافظات، إدارة محافظاتهم، وتسيير شؤونها، وتمثيل المحافظة في علاقاتها مع الغير، وأمام القضاء، والإشراف على الولاة، وإعداد مشروعات خطط التنمية، ومتابعة تنفيذها.

ويقوم الوالي في كل ولاية بتسيير الإدارة المحلية، والمحافظة على النظام العام داخل النطاق الجغرافي للولاية، ومتابعة شؤون القبائل، وترؤس اللجان المحلية، والتنموية في الولاية.

ومن أجل تطوير العمل الإداري والبلدي في كافة محافظات سلطنة عُمان وتسهيل الإجراءات على المواطنين، صدر في ٢٠١١/١٠/٢٦م قانون المجالس البلدية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦).





محافظة مسقط

تُعد محافظة مسقط بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسيا واقتصاديا وإداريا، ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة سلطنة عُمان، ومقرّ الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزا رئيسا حيويا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات سلطنة عُمان مع الدول الأخرى.

تقع محافظة مسقط على بحر عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب محافظة جنوب الباطنة ومن الجنوب بمحافظة الداخلية، وتعتبر محافظة مسقط أعلى كثافة سكانية في سلطنة عُمان من بين المحافظات، ويبلغ عدد سكانها (١,٣٠٢,٤٤٠) نسمة، وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(١,٢٩٣,٢٣٥) نسمة، وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م.

وتضم محافظة مسقط ضمن حدودها الإدارية ست ولايات هي ولايات: مسقط، ومطرح، والعامرات، وبوشر، والسيب، وقريات، ومركز المحافظة ولاية مسقط.

ويدير كل ولاية (والٍ) يعينه وزير الدولة ومحافظ مسقط، والمحافظة بمثابة جهاز إداري يُعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الإدارية، ويدير شؤون محافظة مسقط معالي وزير الدولة ومحافظ مسقط، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة مسقط (٢٦) عضوا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.



تمثل محافظة مسقط مركزًا رئيسيًا حيويا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري

(٦) ولايـــــات

مسقط | مطرح | العامرات | بوشر | السيب | قريات

عدد سكانها

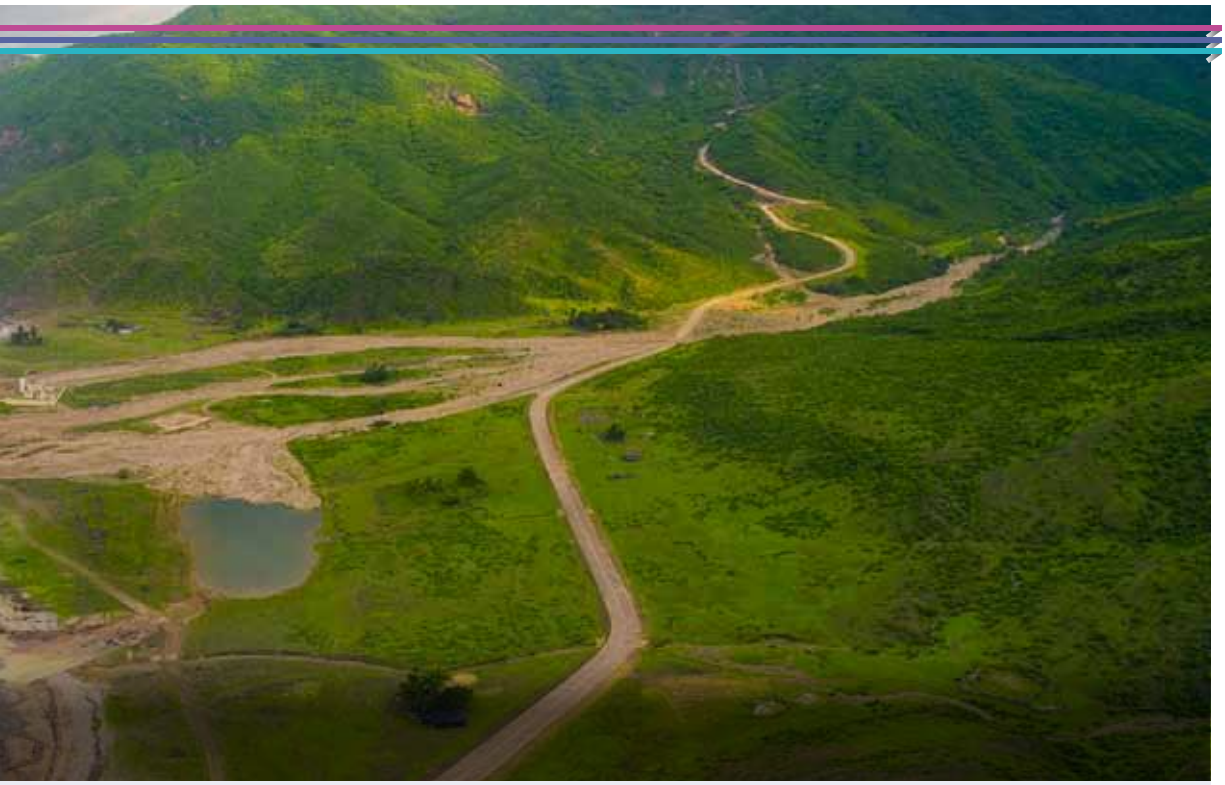


١,٣٠٢,٤٤٠ نسمة

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م

١,٢٩٣,٢٣٥ نسمة

إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م



محافظة ظفار

محافظــة ظفار، أرض اللبــان والبخور في الجزيرة العربية، وكــما كانت ظفار بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شــبه الجزيرة العربية، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقــدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

تقــع محافظــة ظفــار في أقــصى جنوب ســلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مســقط بنحــو ١٠٠٠كــم، وتتصــل محافظة ظفــار من الغرب بمحافظة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحــر العرب، ومن الغــرب والجنوب الغــربي بالحدود مــع الجمهوريــة اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي، وتشــتهر بطقسها الموســمي والذي يعرف محليا «بالخريف»، حيث تعيش أحلى أوقاتها وتكسوها الخضرة ويلف الضباب الأبيض هضابها.

تضــم محافظة ظفــار (١٠) ولايــات هي: صلالة، وطاقــة، ومرباط، ورخيــوت، وثمريت، وضلكــوت، والمزيونة، ومقشــن، وشــليم وجزر الحلانيات، وسدح، ومركز المحافظة ولاية صلالة.

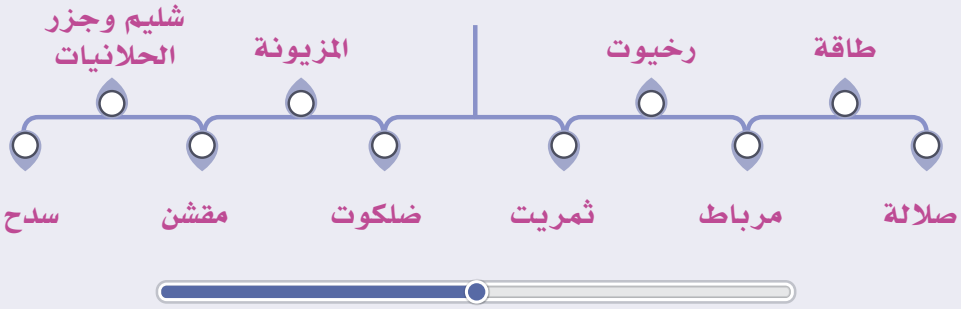
يبلغ عدد ســكان محافظة ظفار (٤١٦,٤٥٨) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشــآت لعام ٢٠٢٠م، و(٤١٥,٥٨٧) نسمة، وفقا لإحصائيــات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م.

يدير شــؤون المحافظة معــالي وزير الدولة ومحافــظ ظفار، ويبلغ عــدد الأعضاء المنتخبين للمجلــس البلــدي لمحافظــة ظفــار (٢٤) عضوا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

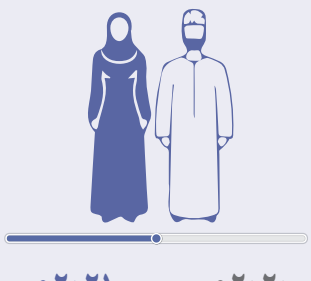


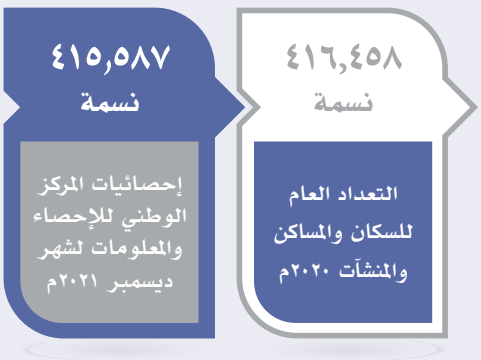
تشتهر محافظة ظفار بطقسها الموسمي «الخريف»، حيث الخضرة تكسو أرضها، والضباب الأبيض يلف هضابها

(١٠) ولايـــــات



عدد سكانها







محافظة مسندم

تحظى محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمرّ من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي، كما أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج، تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطل على مضيق هرمز وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عُمان والمحيط الهندي.

وتضم محافظة مسندم أربع ولايات هي: خصب، ودبا، وبخا، ومدحاء، ومركز المحافظة ولاية خصب، ويدير شؤون محافظة مسندم معالي وزير الدولة ومحافظ مسندم.

ويبلغ عدد سكان المحافظة (٤٩,٠٦٢) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٤٩,٤٢٣) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة مسندم (٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.



شواهد التاريخ تطل على الطبيعة البكر ومياه البحر في محافظة مسندم لتضفي على المكان بهاء وجمالا

(٤) ولايـــــات

خصب — دبـــا — بخـــا — مدحاء

عدد سكانها



التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م
٤٩,٠٦٢ نسمة

إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م
٤٩,٤٢٣ نسمة



محافظة البريمي

تشتهر محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي، حيث تقع في الشمال الغربي لسلطنة عُمان، وبسبب ارتفاعها عن سطح البحر وتوفر المياه (الوديان والأفلاج) بها فإنها كانت طريقا للتجارة وتميزت بزراعة القمح والنخيل والفواكه، وتضم محافظة البريمي العديد من الحصون والقلاع من أهمها حصن «الخندق» وحصن «الحلة» وحصن «بيت الند» وحصن «الخبيب» وغيرها.

وتشهد محافظة البريمي تنفيذ جملة من المشروعات التنموية والحيوية المهمة والتي ستشكل عامل جذب للمحافظة وتنشيطا للجوانب الاقتصادية والسياحية فيها، من بينها مشروعات سياحية تعد واجهة تنموية وسياحية متطورة وواعدة جدا ليس لمحافظة البريمي فحسب بل لسلطنة عُمان بشكل عام وذلك لضخامة الإنشاءات وتعدد أدوارها.

تتكون محافظة البريمي من ثلاث ولايات هي البريمي، ومحضة، والسنينة، ومركز المحافظة ولاية البريمي، ويبلغ عدد سكان المحافظة (١٢١,٨٠٢) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(١٢٢,٠٣١) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة البريمي (٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.



محافظة البريمي .. واجهة تنموية وسياحية متطورة وواعدة

(٣) ولايـــــات

- البريمي
- محضة
- السنينة

عدد سكانها



التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م	إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م
١٢١,٨٠٢ نسمة	١٢٢,٠٣١ نسمة



محافظة الداخلية

تعتبر محافظة الداخلية بتاريخها وإسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم محافظات سلطنة عُمان، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي لسلطنة عُمان، إذ أنها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تنحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوبا، وتمثل محافظة الداخلية مركز اتصال بالمحافظات الأخرى، فهي تتصل من الشرق بمحافظتي جنوب وشمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة الظاهرة، ومن الجنوب بمحافظة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومحافظة جنوب الباطنة.

وتتميز محافظة الداخلية ليس فقط بكونها من المحافظات الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن أيضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العُماني، وتضم ثماني ولايات هي ولايات نزوى، وبهلا، ومنح، والحمراء، وأدم، وإزكي، وسمائل، وبدبد، ومركز المحافظة ولاية نزوى، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٤٧٨,٥٠١) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٤٨٣,٦٨١) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الداخلية (٢٦) عضوا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

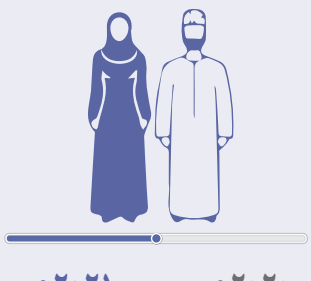


تشكل محافظة الداخلية بموقعها وطوبوغرافيتها العمق الاستراتيجي للسلطنة وتمثل مركز اتصال بالمحافظات الأخرى

(٨) ولايـــــات

نزوى — بهلا — منح — الحمراء — أدم — إزكي — سمائل — بدبد

عدد سكانها



٢٠٢٠م	٢٠٢١م
٤٧٨,٥٠١ نسمة	٤٨٣,٦٨١ نسمة
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م	إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م



محافظة شمال الباطنة

تعتبر محافظة شـمال الباطنة ـ والتي تمتد كشريط سـاحلي بـين البحر والجبـل ـ من أهم محافظات سـلطنة عُـمان جغرافيـا واقتصاديا، وتضم سـت ولايات هي صحار، وشناص، ولوى، وصحـم، والخابورة، والسـويق، ومركز المحافظة ولاية صحـار، ولكونها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل الجنوبي لبحر عُمان.

كما تتميز محافظة شمال الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في أنها تضم أكبر سهول سلطنة عُـمان الزراعيـة (سـهل الباطنة) وتتنـوع بها الخامـات المعدنية التي تم البدء في اسـتغلالها لإقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية.

ويمثـل ميناء صحـار الصناعـي واحدا من المشروعات الاقتصادية العملاقة في سلطنة عُمان خاصة في ظل اسـتقطاب المنطقة الصناعية في صحار لعدد كبير من المشروعات الصناعية الكبيرة والتحويلية كالسـماد والبتروكيماويات والألمونيوم والحديـد، وعزّز ذلك إنشـاء المنطقـة الحرة في صحـار ومطار صحـار الذي يمثل جهـة جوية جديدة لسـلطنة عُمان، إلى جانب مشروع طريق الباطنـة السريع الذي يعد مـن بين المشروعات الاستراتيجية العصرية في سلطنة عُمان.

يبلـغ عدد سـكان محافظـة شـمال الباطنة (٧٨٤,٦٨١) نسـمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٧٩٠,٦٧٨) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة شمال الباطنة (٢٨) عضوا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

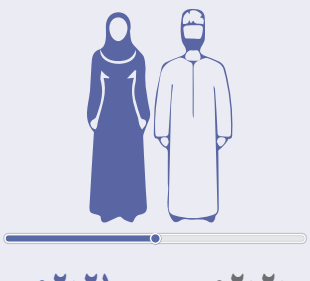


محافظة شمال الباطنة تتميز بإمكانات اقتصادية تتمثل في أنها تضم أكبر سهول السلطنة الزراعية

(٦) ولايـــــات

صحار | شناص | لوى | صحم | الخابورة | السويق

عدد سكانها



٧٨٤,٦٨١ نسمة

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م

٧٩٠,٦٧٨ نسمة

إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م



محافظة جنوب الباطنة

تتكـون محافظة جنوب الباطنة من سـت ولايات هي الرسـتاق، والعوابي، ونخل، ووادي المعـاول، وبـركاء، والمصنعة، ومركـز المحافظة ولاية الرسـتاق، ويبلـغ عدد سـكان المحافظة (٤٦٥,٥٥٠) نسـمة وفقا للتعداد العام للسـكان والمسـاكن والمنشـآت لعام ٢٠٢٠م، و(٤٧٠,٥٥٧) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م.

وتمتـد محافظة جنـوب الباطنة بين بحر عُمان شرقا وبين سـفوح جبال الحجر الغربي غربـا، وبحكم موقعهـا وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السـكانية فإنها لعبت دورا مؤثرا على امتداد التاريخ العُماني.

وفي حين تحققت العديـد من الإنجازات في مجـال الخدمـات والطـرق والاتصـالات والتخطيـط العمـراني وعلى نحـو يتواكب مع تطـور الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في سـلطنة عُمان، فإنه تم العنايـة كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السـياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين «الكسـفة» في ولاية الرسـتاق وعين «الثـوارة» في ولاية نخـل، وهما من أشـهر عيـون الميـاه المعدنية الحارة بسـلطنة عُمان، بالإضافة إلى الحدائق العامة والمنتزهات السياحية.

يبلـغ عـدد الأعضـاء المنتخبـين للمجلس البلدي لمحافظـة جنوب الباطنـة (٢٢) عضوا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.



أسهمت محافظة جنوب الباطنة بحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية بدور مؤثر على امتداد التاريخ العُماني

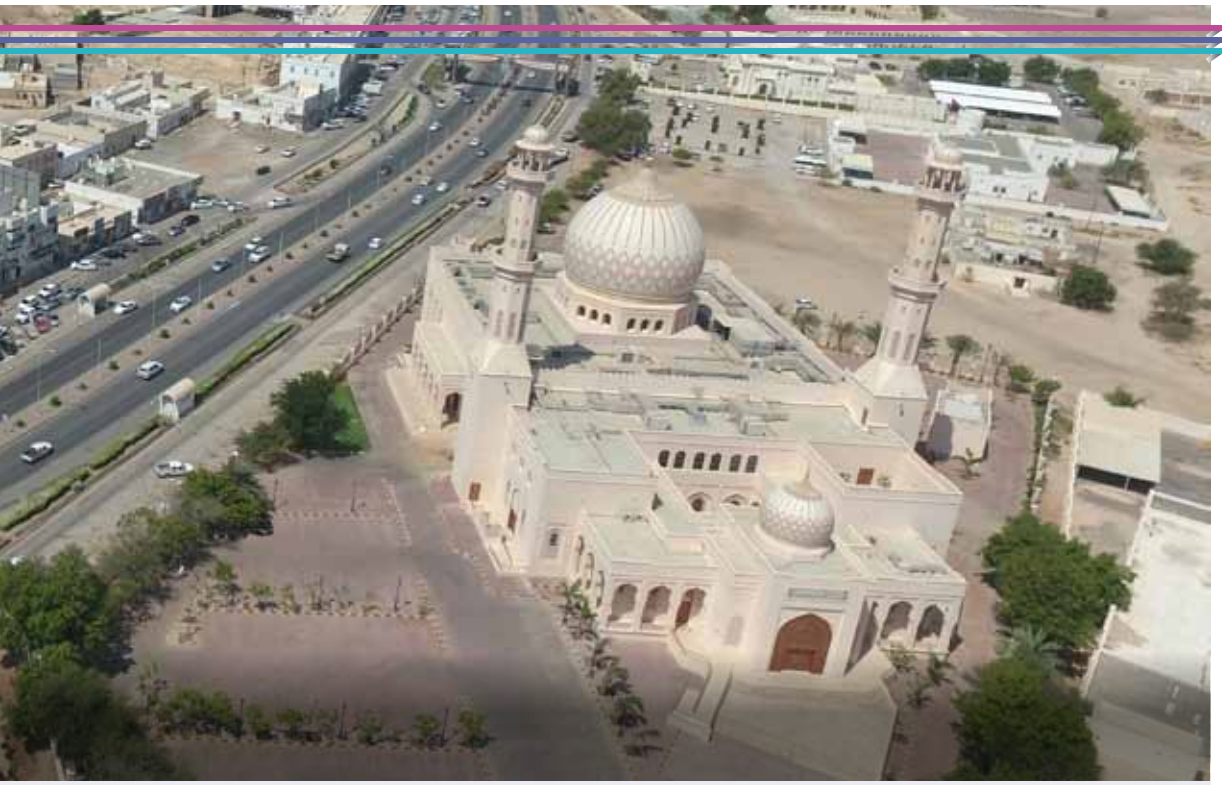
(٦) ولايـــــات

الرستاق — العوابي — نخل — وادي المعاول — بركاء — المصنعة

عدد سكانها



التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م	إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م
٤٦٥,٥٥٠ نسمة	٤٧٠,٥٥٧ نسمة



محافظة جنوب الشرقية

تمثل محافظة جنــوب الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لســلطنة عُمان، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبمحافظة الداخلية من ناحية الغــرب، وتضم محافظة جنــوب الشرقيــة خمس ولايات هــي: صور، والكامــل والــوافي، وجعلان بني بوحســن، وجعــلان بنــي بوعــلي، ومصــيرة، ومركــز المحافظة ولاية صور.

وتشــهد محافظة جنــوب الشرقية تنفيذ العديــد من المشروعــات التنمويــة المختلفة، فبالإضافــة إلى تنفيــذ شــبكة الطــرق، ومشروعات ســياحية أخرى، تشتهر محافظة جنــوب الشرقيــة بمشروعــات عملاقة، كما هو الحال مع مشروع الغاز الطبيعي المســال ومصنع ســماد اليوريــا والأمونيــا، والمنطقة الصناعية في صور.

يبلغ عدد سكان محافظة جنوب الشرقية (٣١٥,٤٤٥) نســمة وفقا لنتائــج التعداد العام للســكان والمســاكن والمنشــآت لعام ٢٠٢٠م، و(٣١٨,٠٤٥) نســمة وفقــا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشــهر ديسمبر ٢٠٢١م، فيــما يبلغ عدد الأعضــاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة جنوب الشرقية (١٦) عضوا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

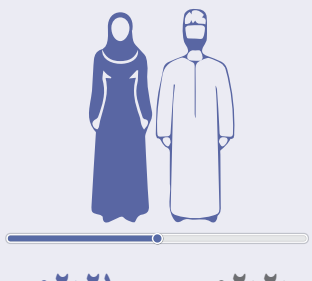


محافظة جنوب الشرقية تشهد تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المختلفة

(٥) ولايـــــات

صـــور
الكامل والوافي
جعلان بني بوحسن
جعلان بني بوعلي
مصيرة

عدد سكانها



٣١٥,٤٤٥ نسمة
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م

٣١٨,٠٤٥ نسمة
إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م



محافظة شمال الشرقية

تطل محافظة شمال الشرقية على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتتصل بها من ناحية الشمال محافظة مسقط، ومن الغرب محافظة الداخلية، ومن الشرق والجنوب محافظة جنوب الشرقية.

تتكون محافظة شمال الشرقية من ست ولايات هي: إبراء، والمضيبي، وبدية، والقابل، ووادي بني خالد، ودماء والطائيين، ومركز المحافظة ولاية إبراء.

حظيت محافظة شمال الشرقية بالعديد من مشروعات التنمية التي امتدت إلى مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسياحية والطرق والكهرباء والمياه وغيرها.

يصل عدد سكان محافظة شمال الشرقية (٢٧١,٨٢٢) نسمة وفقا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٢٧٣,٨٩٠) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م.

ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة شمال الشرقية (١٦) عضوا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

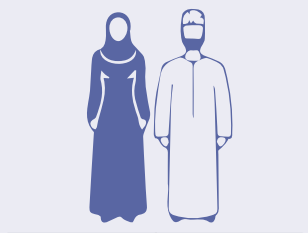


بهاء الطبيعة في محافظة شمال الشرقية يجعلها مقصدا للسواح والزوار طيلة العام

(٦) ولايـــــات

إبـــراء | المضيبي | بدية | القـابـــل | وادي بني خالد | دماء والطائيين

عدد سكانها



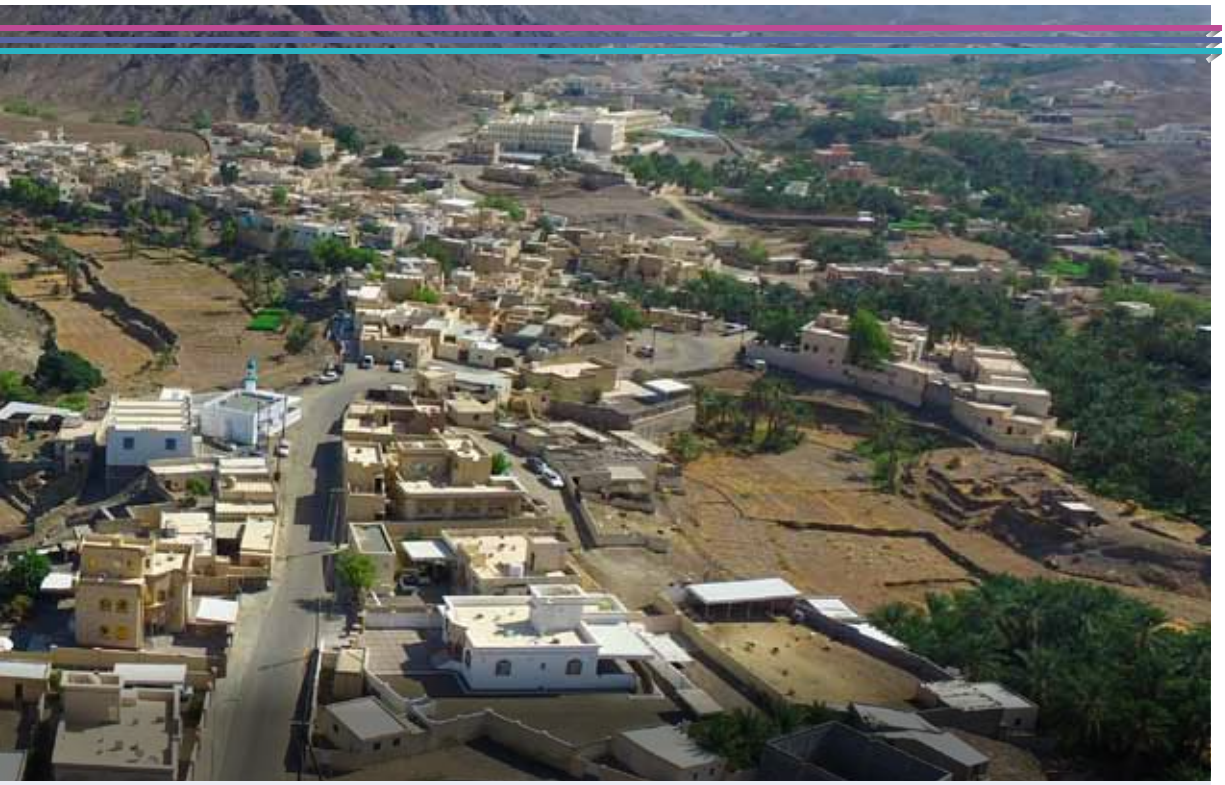
٢٠٢٠م ٢٠٢١م

٢٧١,٨٢٢ نسمة

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م

٢٧٣,٨٩٠ نسمة

إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م

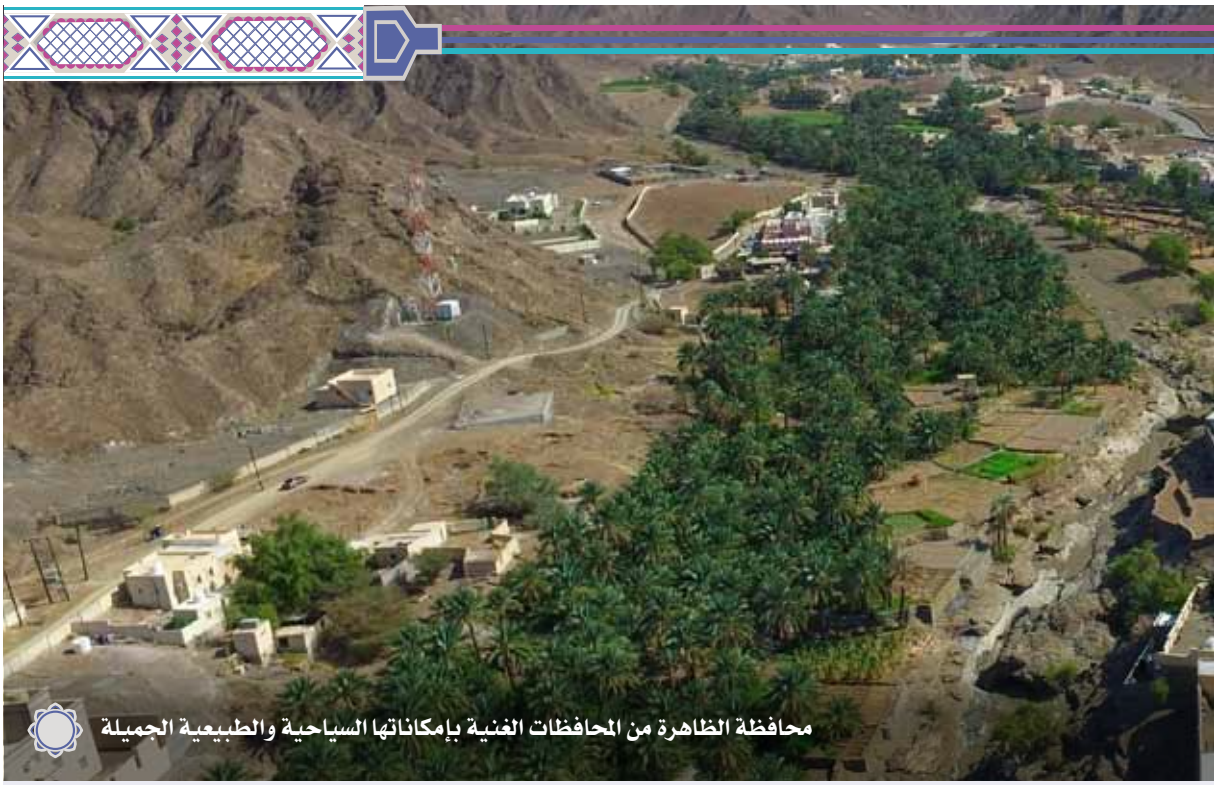


محافظة الظاهرة

محافظة الظاهرة من المحافظات الغنية بإمكانياتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطورا كبيرا وملموسا خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة في كل المجالات، ومحافظة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبمحافظة الوسطى من ناحية الجنوب.

تضم محافظة الظاهرة ثلاث ولايات هي: عبري، وينقل، وضنك، ومركز المحافظة ولاية عبري، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٢١٣,٠٤٣) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٢١٥,٣٥١) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م، وتتميز بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طريق القوافل الممتدة منذ قرون، وتضم محافظة الظاهرة العديد من حقول النفط والغاز وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات التنموية.

ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الظاهرة (١٠) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.



محافظة الظاهرة من المحافظات الغنية بإمكاناتها السياحية والطبيعية الجميلة

(٣) ولايـــــات

عبري

ينقل

ضنك

عدد سكانها



٢٠٢٠م

٢٠٢١م

٢١٣,٠٤٣ نسمة

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م

٢١٥,٣٥١ نسمة

إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م



محافظة الوسطى

تقع محافظة الوسطى جنوب محافظتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبا بمحافظة ظفار، وتتميز المحافظة بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام.

تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من أهم المشروعات المقامة في محافظة الوسطى، وتمثل واجهة اقتصادية عالمية مُتعددة الأغراض، ومركزا أساسيا في المنطقة، نظرا لموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي، والمنفتح على بحر العرب، وقد حققت العديد من النجاحات، وأصبحت تتبوأ مكانة مميزة على خارطة الاستثمار العالمي، لما تمتلكه من ميزات تنافسية، وما تقدمه من حوافز وتسهيلات للمستثمرين.

بالإضافة إلى ذلك يعكس مجمع الحوض الجاف بمنطقة الدقم الاقتصادية استراتيجية الحكومة في مجال تنمية محافظة الوسطى لكونه من المشروعات الاستراتيجية التي سوف تسهم إسهاما كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير وتعزيز مكانة سلطنة عُمان دوليا.

تضم محافظة الوسطى أربع ولايات هي: هيما، ومحوت، والدقم، والجازر، ومركز المحافظة ولاية هيما، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٥٢,٣٤٤) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٥٢,٠٤٨) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الوسطى (٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.



تتميز محافظة الوسطى بمناخها المعتدل طوال العام بجانب أهميتها الاقتصادية

(٤) ولايـــــات

- هيما
- محوت
- الـدقـم
- الجـازر

عدد سكانها



التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م	إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر ديسمبر ٢٠٢١م
٥٢,٣٤٤ نسمة	٥٢,٠٤٨ نسمة

مؤسسات عصرية ترعى مسيرة البناء الحديثة

رؤية واضحة وطموحات عظيمة

السير على النهج القويم لباني نهضة عُمان الحديثة المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور ـ طيب الله ثراه ـ، والتأسّي بخطاه النيّرة التي خطاها بثبات وعزم إلى المستقبل، والحفاظ على ما أنجزه والبناء عليه، هو أول ما أكّد عليه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ، بعد أداء قسم اليمين في ١١ يناير ٢٠٢٠م، في جلسة مشتركة لمجلسي عُمان والدفاع.

وقد جاء صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٥) بشأن الجهاز الإداري للدولة في ٢٠٢٠/٨/١٢م، ترجمة للخطاب السامي لجلالة السلطان المعظم في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، والذي أكّد فيه العزم «على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين، وآليات وبرامج العمل وإعلاء قيمه ومبادئه وتبنّي أحدث أساليبه وتبسيط الإجراءات وحوكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها».

وإذا كان إصدار «نظام الجهاز الإداري للدولة»، جاء ليواكب طبيعة المرحلة الراهنة من مراحل مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، ومنطلقا لتعزيز مسيرة البناء والتنمية في سلطنة عُمان، ورسم تطلعات الرؤية المستقبلية «عُمان ٢٠٤٠»، والإسهام في وضع التوجّهات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يجسّد الرؤية الواضحة والطموحات العظيمة لمستقبل عُمان الزاهر، فإن صدور



«النظـام الأسـاسي للدولة» بموجب المرسـوم السـلطاني رقم (٢٠٢١/٦) في ١١ يناير ٢٠٢١م، شـكّل الإطار القانـوني المرجعي الـذي يحكم عمل السـلطات المختلفـة ويفصل فيـما بينها حيث تسـتمد منه مختلف أجهزة الدولة أسـس ونطاق عملها، كما أنه بلور كل جوانب وأسـس بناء الدولة العصرية، والعلاقات بين مؤسساتها والمسـؤوليات والحقـوق والواجبـات والمهـام المناطـة بمختلف أجهـزة الدولة ومؤسسـاتها الإداريـة والتنفيذيـة والبرلمانيـة والقضائية، وكفالـة قيـام كل منهـا بدورهـا الوطني في تناغـم وتكامل بـين مجلس الـوزراء ومجلس عُمان بجناحيه مجلس الدولة ومجلس الشورى، وضمان اسـتقلالية القضـاء في قيامه بدوره لتحقيق العدالة مع متابعة الأداء وضمان سيره في الطريق الصحيح.

نظام الجهاز الإداري للدولة

جاء المرسـوم السـلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٥) كخطوة مهمة نحو إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولـة؛ تجسـيدا للوعد الـذي أطلقه حضرة صاحـب الجلالـة السـلطان هيثم بـن طارق المعظم في خطابه السـامي في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، وتعزيزا لمسـيرة التنمية وترسـيخا لمبـدأ دولة المؤسسات.

يتكـون «نظـام الجهـاز الإداري للدولة» مـن ثلاثة فصـول احتـوت عـلى (١٨) مادة، ويقصـد بالجهـاز الإداري للدولـة كما نصت المـادة (١) الـوزارات، والأجهـزة العسـكرية والأمنيـة، والمجالـس، وغيرها مـن الوحدات التنفيذية التي تسـتمد سـلطتها من الدولة، أيا كان اسـمها، ويشمل ذلك الأشخاص الاعتبارية

العامــة القائمة على إدارة مرفق عام خدمي أو اقتصادي، كالهيئات العامة، والمؤسسات العامة، ويتكون الجهــاز الإداري للدولــة من وحدات مركزية كالوزارات، والأجهــزة، والمجالس، وما في حكمها، ومن وحــدات لامركزية كالهيئات، والمؤسســات العامــة، وما في حكمهــا، ويكون إنشــاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها بمراسيم ســلطانية، ويجوز لوحدات الجهاز الإداري للدولة إصدار لوائح أو قرارات أو تعليمات في حدود الاختصاصات المقررة لها بموجب المراسيم السلطانية الصادرة بشأنها.

النظام الأساسي للدولة

تأكيــدا للمبادئ التي قامت عليها ســلطنة عُمان، ووجّهت سياســتها في مختلف المجالات، ونهضت بها: محليا، وإقليميا، ودوليا، وترســيخا لمكانة عُمان الدولية، ودورها في إرســاء أسس العدالــة، ودعائــم الحــق والأمن والاســتقرار والسلام بين مختلف الدول والشعوب، وتصميما عــلى مواصلة الجهود لصياغة مســتقبل أفضل يتّســم بمزيد من الإنجازات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين، جــاء إصدار «النظام الأساسي للدولة» في ١١ يناير ٢٠٢١م، بموجب المرســوم الســلطاني رقــم (٢٠٢١/٦) صونــا للوطن، وحفاظا على أرضه، ووحدته، ونســيجه الاجتماعــي، وحمايــة لمقوماتــه الحضاريــة، وتعزيزا للحقوق، والواجبات، والحريات العامة، ودعــما لمؤسســات الدولــة، وترســيخا لمبادئ الشورى.

يتكــون «النظــام الأســاسي للدولة» من (٩٨) مادة مقسّــمة إلى ســبعة أبواب، حدّدت آلية مســتقرة لانتقال ولاية الحكم في سلطنة عُمان وآلية لتعيين «وليّ العهد» وبيان مهامه واختصاصاتــه والتأكيــد عــلى مبدأ ســيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحُكم في الدّولة.

وضمّ الباب الثاني من النّظام الأساسي، المبــادئَ الموجّهة لسياســة الدولة السياســية والاقتصاديــة والاجتماعــيــة والثقــافيــة والأمنيــة. وتضمــن البــاب الثالــث الحقوق والواجبــات العامة حيث نصت المادة الـ (١٨) عــلى أن «الحيــاة والكرامة حقّ لكل إنســان وتلتــزم الدّولــة باحترامهــا وحمايتهــا وفقا للقانون».

ونصــت المادة الـ(٢١) عــلى: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييزَ بينهم في ذلك بســبب الجنس أو الأصل أو اللّون أو اللّغة أو الدّين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي».

وكفل النّظام الأســاسي للدّولة في مواده الـ(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) الحرّيّات وتمثلت في أن حرية القيــام بالشعائر الدينية طبقا للعــادات المرعيّــة مصونة على ألا يخــلّ ذلك بالنظام العام، أو ينافــي الآداب. وحرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وســائر وســائل التعبير مكفولة فــي حــدود القانون وللحياة الخاصة حرمة، وهــي مصونة لا تمسّ. وللمراســلات الإلكترونية بكافة أنواعها والمراسلات الهاتفية

والبرقيــة والبريديــة، وغيرهــا من وســائل الاتصال، حرمــة، وسرّيّتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها، أو تفتيشــها، أو الاطــلاع عليها، أو إفشــاء سرّيّتهــا، أو تأخيرهــا، أو مصادرتها إلا فــي الأحوال التــي يبيّنها القانون، ووفقا للإجراءات المحدّدة فيه.

أسس راسخة

أكّد «النظام الأســاسي للدولة» في موادّه الأولى عــلى أن ســلطنة عُــمان دولــة عربية إسلاميّة مســتقلّة ذات ســيادة تامّة، عاصمتها مســقط، والإســلام ديــن الدولــة، والشريعة الإســلامية هي أســاس التشريع واللغة العربيّة هي اللغة الرسميّة للدولة.

ونظّمت المواد من (٥) إلى (١١) من الباب الأول من النّظام الأســاسي آليّــةَ نظامِ الحُكم في السّلطنة ومن تؤول إليه ولايةُ الحُكم، حيث بيّنــت أن «نظــام الحكم سُــلطانيٌّ وراثيٌّ فــي الذّكــور من ذرّيــة السُّــلطان تركــي بن ســعيد ابن سُــلطان»، وذلك وفقا لأحــكام تفيد بأن ولاية الحُكم تنتقل من السُّلطان إلى أكبر أبنائه سِنّا، ثم أكبر أبناء هذا الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، فإذا توفّــي الابن الأكبر قبل أن تنتقل إليــه ولاية الحُكم انتقلــت إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفىَّ إخوة.

وبيّن النّظــام أنه إذا لم يكن لمن له ولاية الحكــم أبناء فتنتقل الولايــة إلى أكبر إخوته، فإذا لم يكن له إخوة تنتقل إلى أكبر أبناء أكبر إخوتــه، وإذا لم يكن لأكبر إخوتــه ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحســب ترتيب سنّ الإخوة.

وإذا لم يكــن لمن لــه ولايــة الحُكم إخوة أو أبنــاء إخوة تنتقل ولايــة الحكم إلى الأعمام وأبنائهم على الترتيب المعيّن فــي البند (الثاني) من المادة الخامسة.

«ويشــترط فيمن يتــولّى الحُكم أن يكون مســلما، عاقلا، وابنا شرعيّا لأبويْــن عُمانييْن مُســلميْن»، وإذا انتقلت ولايــة الحُكم إلى مَنْ هــو دون ســن الحادية والعشريــن، يمــارس صلاحيّــات السُّــلطان مجلــس الوصاية الذي يكون السّــلطان قد عيّنه بإرادة ســامية. فإذا لم يكن قد عيّن مجلســا للوصايــة قبل وفاته، قام مجلسُ العائلة المالكة بتعيين مجلس وصاية مشكّل من أحد إخوة السُّلطان واثنين من أبناء عمومته، ويصدر بنظــام عمل مجلس الوصاية مرسومٌ سلطانيٌّ.

كما يصدر أمر سلطانيّ بتعيين من تكون له ولاية الحُكم وفقا لنص المادة(٥) من هذا النظام وليّا للعهد، ويحدّد الأمر السُّلطاني اختصاصاته، والمهام التي تُســند إليه حيث يؤدّي وليّ العهد أمام السُّــلطان قبل ممارســة اختصاصاته أو المهام التي تُســند إليه، اليمينَ المنصوص عليها فــي المادة (١٠) من هذا النظام، وإذا قام مانعٌ مؤقّتٌ يحُول دون مباشرة السُّلطان صلاحياته، يحلّ محلّه وليّ العهد.

ونصّــت المادة (٩) عــلى أن «يكون للعائلة المالكــة مجلسٌ يســمّى مجلس العائلــة المالكة، يصــدر بتشــكيله وتنظيمه وتحديــد صلاحياته وأسبقية أعضائه أمرٌ سُلطانيٌّ».

الهيكل التنظيمي للدولة:

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان المعظم والمجالس والمؤسسات والهيئات على النحو التالي:



أولا : حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، والقائد الأعلى، ذاته مصونة لا تمسّ، واحترامه واجب، وأمره مطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية، والساهر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (٤٩) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالته.



ثانيا : مجلس الوزراء

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة، ويتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور التي تهم الدولة، بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية، ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الشاملة، والإجراءات اللازمة لتنفيذها، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة بعد عرضها على مجلس عُمان، ورفعها إلى السلطان للاعتماد، ومتابعة تنفيذها،



ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها، واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها.

ويتولى مجلس الوزراء الإشراف على سير عمل الجهاز الإداري للدولة، ومتابعة أدائه لواجباته، والتنسيق بين وحداته، وكذلك الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم السلطانية واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم، بما يضمن الالتزام بها، وأي اختصاصات أخرى يخوّله إياها السلطان، أو تخوّل له بموجب أحكام القانون.

وقد أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ في ٢٠٢٠/٨/١٨م، المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١١١) بتشكيل مجلس الوزراء برئاسة جلالته وعضوية كل من:



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم يترأس اجتماع مجلس الوزراء الموقر بقصر العلم العامر في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السمو السيد شهاب بن طارق بن تيمور آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع

صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم بن طارق آل سعيد
وزير الثقافة والرياضة والشباب

معالي السيد خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي
وزير ديوان البلاط السلطاني

معالي الفريق أول سلطان بن محمد النُعُماني
وزير المكتب السلطاني

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدي
وزير الداخلية

معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي
وزير الخارجية

معالي سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
وزير المالية

معالي الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

معالي الدكتور محمد بن حمد بن سيف الرمحي
وزير الطاقة والمعادن

معالي الدكتور أحمد بن محمد بن عبيد السعيدي
وزير الصحة

معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد بن ناصر الشيبانية
وزيرة التربية والتعليم

معالي السيد سعود بن هلال بن حمد البوسعيدي
وزير الدولة ومحافظ مسقط

معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن سعيد السعيدي
وزير العدل والشؤون القانونية

معالي الدكتور عبدالله بن ناصر بن خليفة الحراصي
وزيـــر الإعـــلام

معالي السيد محمد بن سلطان بن حمود البوسعيدي
وزير الدولة ومحافظ ظفار

معالي السيد إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم البوسعيدي
وزير الدولة ومحافظ مسندم

معالي سالم بن محمد بن سعيد المحروقي
وزير التراث والسياحة

معالي الدكتور سعود بن حمود بن أحمد الحبسي
وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

معالي الدكتور خلفان بن سعيد بن مبارك الشعيلي
وزير الإسكان والتخطيط العمراني

معالي الدكتورة رحمة بنت إبراهيم بن سعيد المحروقية
وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

معالي المهندس سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

معالي الدكتور سعيد بن محمد بن أحمد الصقري
وزيـــر الاقـتـصـــاد

معالي قيس بن محمد بن موسى اليوسف
وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

معالي الدكتورة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار
وزيرة التنمية الاجتماعية

معالي الدكتور محاد بن سعيد بن علي باعوين
وزيـــر العـمـــل

ثالثا: مجلس الدفاع

أُنشئ مجلس الدفاع بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠٥) في ١٩٩٦/١٢/٢٨م، وفي ٢٠٢١/١/٢٥م، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/١٢) بإعادة تنظيم مجلس الدفاع، برئاسة جلالة السلطان، وعضوية ست شخصيات بحكم مناصبهم، وهم: نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ووزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة.

ودون الإخلال باختصاصاته الأخرى المنصوص عليها في القوانين والمراسيم السلطانية، يختص مجلس الدفاع بالنظر في كافة الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة سلطنة عُمان والدفاع عنها، وينعقد عند الحاجة إلى إعلان التعبئة العامة.

رابعا: مجلس الأمن الوطني

يختص مجلس الأمن الوطني بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، وفي ٢٠٢١/١/٢٥م، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/١٣) بإعادة تنظيم مجلس الأمن الوطني، ونصت المادة الأولى، على أن يشكل مجلس الأمن الوطني برئاسة جلالة السلطان القائد الأعلى، وعضوية كل من وزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء.

يكون لمجلس الأمن الوطني أمين عام يصدر بتعيينه مرسوم سلطاني، ويعاون المجلس في ممارسته اختصاصاته أمانة عامة، تتبع المكتب السلطاني، وعدد من اللجان تتبع المجلس، ويصدر بتنظيم عمل الأمانة العامة وتحديد اختصاصات الأمين العام، وتشكيل اللجان وتحديد اختصاصاتها، قرار من وزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى.

خامسا: مجلس محافظي البنك المركزي العُماني

يتولى مجلس محافظي البنك المركزي العُماني وضع السياسة النقدية الملائمة لسلطنة عُمان، ويقوم بإدارة البنك المركزي العُماني الذي تأسس في ١٩٧٤/١٢/١م بمقتضى القانون المصرفي رقم (٧٤/٧) المعدل بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٠/١١٤)، وللمجلس الصلاحية الكاملة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإدارة البنك المركزي العُماني إدارة صحيحة وإصدار العملة والرقابة على المؤسسات المصرفية والإشراف على الأعمال المصرفية في سلطنة عُمان.

ويتكون مجلس محافظي البنك المركزي العُماني من ستة محافظين يعيّنهم جلالة السلطان، وقد صدر في ٢٠٢٠/٨/١٨م المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١١٢) بالتعيين في بعض المناصب، شمل تعيين رئيس لمجلس محافظي البنك المركزي العُماني بمرتبة وزير.

سادسا: المجلس الأعلى للقضاء

نص النظام الأساسي للدولة في المادة (٨٢) منه على أن «يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حُسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة، يصدر بتشكيله ونظام عمله مرسوم سلطاني، ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة، والادعاء العام».

يختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء، ويكفل استقلاله ويتابع تطويره، ويعمل على ترسيخ قيم ومُثل وأخلاقيات العمل القضائي ورعاية نظمه، وله في سبيل تحقيق أهدافه كافة الاختصاصات والصلاحيات، وله بصفة خاصة رسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حُسن سير العمل بالمحاكم والادعاء العام وتطويره، وكذلك العمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريبه للمتقاضين، والنظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية ووظائف أعضاء محكمة القضاء الإداري ووظائف الادعاء العام بالتعيين أو الترقية والتي ينص القانون على أن يكون شغلها بمرسوم سلطاني، وكذلك اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء، وإبداء ما يراه في شأن ما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، وأية موضوعات أخرى يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس لدراستها وإبداء الرأي فيها.

سابعا: المكتب الخاص

أُنشئ المكتب الخاص في ٢٠٢٠/٦/٣م، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٥٩) وهو يتبع جلالة السلطان مباشرة، وتتمثل اختصاصات المكتب الخاص في إعداد وتحضير ملفات العمل اليومي لجلالة السلطان، والتواصل مع مجلس الوزراء والمجالس الحكومية المختلفة حول المواضيع التي يأمر بشأنها جلالة السلطان، وتوثيق المواضيع المرفوعة إلى جلالة السلطان أو التي يأمر بتوفير بيانات عنها أو تصدر توجيهات بشأنها، وإطلاع جلالة السلطان على سير برامج العمل المنبثقة عن رؤية عُمان ٢٠٤٠.

ثامنا: اللجان العليا والمجالس المتخصصة والهيئات العامة

نصت المادة (٦٣) من النظام الأساسي للدولة على أن «تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمراسيم سلطانية، وتتبع مجلس الوزراء، ما لم تنصّ مراسيم إنشائها على خلاف ذلك»، فيما حدد المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٥) في شأن الجهاز الإداري للدولة، أن الجهاز الإداري للدولة يتكون من وحدات مركزية كالوزارات، والأجهزة، والمجالس، وما في حكمها، ومن وحدات لامركزية كالهيئات، والمؤسسات العامة، وما في حكمها، وتنشأ الهيئة العامة لإدارة مرفق يقوم على مصلحة أو خدمة عامة دون السعي لتحقيق ربح، بينما تنشأ المؤسسة العامة لإدارة مرفق اقتصادي للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، ويكون إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها بمراسيم سلطانية.

اللجنة العليا للمؤتمرات

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها سلطنة عُمان، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية.

اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية

تقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بتحديد المرتكزات الأساسية لخطط التنمية الخمسية، وإجراء تقييم نصف سنوي لهذه الخطط ومتابعتها.

وتقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بحكم رئاستها وتشكيلها ومهامها بدور حيوي في ترجمة ما يراه جلالة السلطان المعظم من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومرتكزات تستند عليها وتنطلق منها خطط التنمية الخمسية.

كما تقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق مزيد من التنسيق بين الحكومة وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وحشد الطاقات لتحقيق الأهداف الوطنية.

الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية

تتولى الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية مهمة الإعداد والتنظيم للاحتفالات التي تقام في المناسبات الوطنية، وقد نالت الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري في ٢٠٢٠/٣/١م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦)، وخضعت لإشراف وزير ديوان البلاط السلطاني.

وفي ٢٠٢٠/٩/٨م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١١٦) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦) في شأن اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني، والذي نص على استبدال مسمى «اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني» الوارد في المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦) بمسمى «الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية»، ونص المرسوم كذلك على تشكيل لجنة تنفيذية في الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية برئاسة الأمين العام، وعضوية ممثلين ـ لا تقل درجة كل منهم عن وكيل وزارة أو من في حكمه ـ عن الجهات الآتية، وهي وزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة الإعلام، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وشرطة عُمان السلطانية. كما تضم اللجنة في عضويتها ممثلا عن رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، والمراسم السلطانية.

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

بـدأت أعـمال الرقابة الماليـة في النهضة الحديثة لسـلطنة عُمان منذ عـام ١٩٧٠م، وقد مرّ جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالعديد من مراحل التطور على مستوى النظام القانوني والهيكل التنظيمي والتسمية وغيرها؛ ومن أبرزها صدور المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٩/٩٥) بتعديل مسـمى الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة إلى الرقابة المالية للدولة لتكـون جهازا قائما بذاته ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وما تبع ذلك من مراسـيم سـلطانية بالقوانين المنظمة لعمل الجهاز وهيكله التنظيمي.

وتتويجا لمسـيرة تطوير المؤسسـة الرقابية صـدر في ٢٠١١/٢/٢٧م المرسـوم السـلطاني رقـم (٢٠١١/٢٧) بتعديل مسـمى الجهاز ليكون «جهـاز الرقابة المالية والإداريـة للدولة»، ومن أبرز ما تضمنه هذا المرسـوم إضافة اختصاص الرقابة الإدارية، كما صدر قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١١)، والذي أشـار إلى التبعية المباشرة للجهاز إلى جلالة السلطان، وتزامن معه صدور قانون حماية المال العام وتجنّب تضارب المصالح بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٢) ليكونا بما تضمناه من أهداف واختصاصات دعامة كبيرة للجهـاز للقيام بدوره الوطني في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشـاملة والمستدامة، وأُسند إلى جهاز الرقابـة المالية والإداريـة للدولة في العام ٢٠١٤م، مهام هيئة مكافحة ومنع الفسـاد ومتابعة تنفيـذ اتفاقية الأمـم المتحـدة لمكافحة الفسـاد، وذلك بعد صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٤) بالموافقـة على انضمام سـلطنة عُمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي ٢٠٢١/١/١١م حـدّد النظام الأسـاسي للدولة في المادة (٦٦) اختصاص الجهاز بالمتابعة المالية والإدارية لوحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وذلك على النحو الذي يبيّنه القانون.

مجلس جامعة السلطان قابوس

يعتبر مجلس جامعة السلطان قابوس الهيئة الإدارية العليا للجامعة، حيث يخوّل ميثاق جامعة السلطان قابوس المجلس لصياغة السياسة العامة للجامعة وتنفيذهـا، ويقوم المجلس بتنفيذ مهام محددة تتعلق بتعزيز مكانـة الجامعة وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.

وقـد اعتمـد المجلـس في ٢٠٢١/٢/٢٥م عـددا مـن البرامـج الأكاديمية هـي برنامج دكتوراة الفلسفة في الدراسات الإسلامية بكلية التربية وبرنامج دكتوراة الفلسـفة في دراسات المعلومات بكليـة الآداب والعلـوم الاجتماعية، كـما تمّ اعتماد إعادة هيكلة برنامج ماجسـتير إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وتطوير برنامج ماجسـتير التربية في «الإدارة التربوية» إلى ماجسـتير التربيـة في «الإدارة والقيادة التربوية» بكلية التربية.

مجلس المناقصات

أنشئ مجلس المناقصات في١٩٧٣/٤/٣٠م، وفي أكتوبر ١٩٨٤م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٨٤/٨٦) الخاص بإصدار قانون ونظام المناقصات تماشيا مع التطورات التي شهدتها سلطنة عُمان في مجال التشريع، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٤م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٨/٣٦) الخاص بقانون المناقصات الذي يعمل به حاليا كأداة فاعلة لحماية وإدارة المال العام مع تعديلاته التي صدرت بالمراسيم السلطانية (٢٠١١/١٩)، و(٢٠١١/١٢٠)، و(٢٠١٣/٦٠).

وفي ٢٠٢٠/٨/١٧م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٤) في شأن الأمانة العامة لمجلس المناقصات، نص على أن يكون لمجلس المناقصات أمانة عامة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، ويتولى الأمين العام لمجلس المناقصات تسيير كافة الشؤون الإدارية والمالية للأمانة العامة، ويمثلها في صلاتها بالغير، وأمام القضاء، وتكون له صلاحيات رئيس الوحدة المنصوص عليها في القوانين والمراسيم السلطانية المطبقة على وحدات الجهاز الإداري للدولة.

ويتولى المجلس مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض ومراجعة نتائج الدراسة والتحليل أو القيام بهذه الدراسة والتحليل بنفسه، وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن ثلاثة ملايين ريال عُماني على اختلاف أنواعها وتُستَثنَى من هذه الإجراءات عقود مشروعات وحدات الأمن والدفاع والشركات المملوكة بالكامل للحكومة أو ما يرد باستثنائها نص في قانون آخر، ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء في الأجهزة الحكومية لتأكيد حُسن وكفاءة استخدام المال العام، وضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات وتقديم الخدمات بأفضل المواصفات وأرخص الأسعار، وكذلك ضمان إعطاء الفرص المتكافئة والمتساوية لكافة الشركات والمؤسسات للتنافس على تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات الحكومية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على دعم منتجات الصناعة المحلية وتشغيل القوى العاملة الوطنية.

جهاز الاستثمار العُماني

جهاز الاستثمار العُماني هو الذراع الاستثماري للحكومة، ويعمل على إدارة أموال سلطنة عُمان وأصولها، واستثمارها بما يحقق أكبر قدر من العوائد منها، والإسهام في تنفيذ الرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) الساعية إلى تحقيق مستقبل اقتصادي أكثر استدامة ورفاهية للمواطنين وأجيال عُمان القادمة.

ووفقا للمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦١) الصادر في ٢٠٢٠/٦/٤م القاضي بتأسيس جهاز الاستثمار العُماني؛ فقد انتقلت إليه من وزارة المالية ملكية كافة الشركات والاستثمارات والأصول الحكومية، باستثناء شركة تنمية نفط عُمان، ومساهمات الحكومة في المؤسسات الدولية، حيث يلعب الجهاز دورا حيويا في حوكمة وإدارة هذه الشركات بهدف ربط سياساتها وأنظمتها مع السياسات العليا للجهاز.

وحدّد المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٥٧) القاضي بإصدار نظام جهاز الاستثمار العُماني، أهداف الجهاز واختصاصاته، حيث نصت المادة (٥) بأن الجهاز يعتبر الذراع الاستثماري للحكومة، ويهدف إلى إدارة وتنمية واستثمار أموال وأصول سلطنة عُمان بما يحقق أكبر قدر من العوائد، وتكوين احتياطيات ووفورات مالية، والمساهمة في توفير الإيرادات اللازمة لرفد الميزانية العامة وتحقيق الاستدامة المالية، والمساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات الحكومة المتعلقة بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية المستهدفة، وتعزيز بيئة الاستثمار، وجذب الاستثمار إلى سلطنة عُمان.

المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

منذ تأسيسه في ٢٠٠٦/٤/٢م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٣١) خطى المجلس العُماني للاختصاصات الطبية خطوات ثابتة نحو تحقيق التطور المنهجي والعلمي في مجال التعليم الطبي التخصصي، ليستقرّ كمؤسسة أكاديمية رائدة في هذه المنطقة من العالم، وفي كل عام يشهد المجلس زيادة في أعداد الأطباء الملتحقين ببرامجه التدريبية.

وفي ٢٠٢٠/١١/٤م افتتح المجلس العُماني للاختصاصات الطبية المنصة الالكترونية الوطنية للتعليم الصحي «تبيان» وهي منصة تعليمية تهدف إلى تحسين العملية التعليمية للكوادر الصحية بسلطنة عُمان وتعزيز التجربة التعليمية بوسائل حديثة ومبتكرة، والإسهام في التوعية الصحية للمجتمع، والشراكة مع الجهات ذات العلاقة لتطوير وتحديث وسائل التعليم الطبي المبتكرة.

واستقبل المجلس العُماني للاختصاصات الطبية في سبتمبر ٢٠٢١م، دفعة جديدة من الأطباء للعام الأكاديمي ٢٠٢٢/٢٠٢١م لإكمال دراستهم التخصصية، حيث يلتحق الطبيب العُماني بالمجلس لدراسة أحد البرامج التدريبية التخصصية في (١٩) برنامجا تدريبيا تخصصيا.

وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠

أنشـئت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ بموجب المرسـوم السـلطاني رقـم (٢٠٢٠/١٠٠)، الصـادر في ٢٠٢٠/٨/١٨م وتتمتـع الوحـدة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولهـا أهليّة تملّك الأموال الثابتة والمنقولة وإدارتها والتصرف فيهـا. وتختص الوحـدة بمتابعة تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) ونتائجها، ومـؤشرات أداء الجهـات المنـوط بهـا تحقيقها، وتوفير بيئة محفزة لتنفيذ الرؤية المسـتقبلية، بما في ذلك مشروعات الخطط التنموية والاقتصادية، ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لمواجهة العقبات التـي تعترضها، وكذلك العمـل على إيجاد وتعزيز الشراكـة الفاعلـة بين مختلـف الجهـات المعنية بالرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) والقطاع الخاص لضمان تنفيذ هـذه الرؤية والخطط والمشروعات التنموية والاقتصادية ذات الصلة.

وتسـعى الوحـدة إلى تعزيـز وتطويـر التعـاون مع الجهـات الحكوميـة لتمكينها من التميز، وترسـيخ ثقافة الابتكار ومبادئ الجودة الشـاملة، وفـق أفضـل الممارسـات الإدارية، ومتابعـة الخدمات التي تقـدم للجمهور للتأكد من جودتها وفق المعايير المعتمدة، وكذلك وضع النظم والإجراءات الكفيلـة لحصول المتعاملين مـع الجهات الحكوميـة الخدميـة على أفضل الخدمات، ومتابعة السياسـات الخاصة بتبسيط الإجراءات، وتسهيل الخدمات.

الهيئة العامة لسوق المال

سـعت الهيئة العامة لسوق المال ومن منطلق عملها كجهة مشرعة ومنظمة لقطاعي سـوق رأس المـال والتأمين بما يخـدم المصلحـة الاقتصادية العليـا، وحمايـة كافـة الأطـراف المتعاملـة مع هذه القطاعات سـعيا لتحقيق العدالـة والنزاهة والشـفافية؛ وصولا إلى تحقيق التواؤم والانسجام مع أفضل الممارسـات العالمية، وبناء قاعدة صلبة مـن التشريعـات والقوانين المنظمـة للقطاعين، وذلك بإصدار قوانين جديدة أو استبدال وتحديث مواد قانونية سابقة بما يتواكب ومتطلبات العصر ويسـتوعب المسـتجدات التـي تـم إقرارها على مستوى المنظمات العالمية.

وجاء المرسوم السـلطاني رقم (٢٠٢١/٥) في ٢٠٢١/١/٦م بتحويل سـوق مسقط للأوراق المالية إلى شركـة مسـاهمة عُمانية مقفلة باسـم شركة بورصة مسقط ش.م.ع.م خطوة مهمة لرفع مستوى الخدمات والكفاءات، واسـتقطاب الاسـتثمارات الأجنبيـة، وتعزيـز سـيولة البورصـة ورفع حجم التـداول وزيادة ثقة المسـتثمرين، حيث اعتمدت الهيئة في ٢٠٢١/٤/١١م ترخيص بورصة مسقط.

وكانت الهيئة العامة لسـوق المال قد اعتمدت في يوليـو ٢٠٢٠م أول لائحة لمزاولة نشـاط إدارة مطالبات التأمين الصحي في سلطنة عُمان، وذلك اسـتجابة لحجـم النمو الذي بلغه سـوق التأمين الصحي في سـلطنة عُمان، والـذي جعله متصدرا المنتجات التأمينية مـن إجمالي المحفظة التأمينية بنسـبة تصل٣٥٪ بواقع يصل إلى ١٧٠ مليون ريال عُماني في عام ٢٠١٩م.

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

أنشئت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠٥) الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٨م، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتتبع مجلس الوزراء. وتشرف الهيئة على المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، والمنطقة الحرة بالمزيونة، والمنطقة الحرة في صلالة، والمنطقة الحرة في صحار، وأي منطقة اقتصادية خاصة، أو منطقة حرة أخرى. وتعمل الهيئة على اقتراح السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بما يسهم في تحقيق الخطط التنموية للدولة، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، وتنفيذ، ومتابعة، وتقييم السياسات والخطط الاستراتيجية المعتمدة، وإعداد الدراسات والخطط والبرامج ذات الصلة باختصاصات الهيئة، واقتراح إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، واتخاذ إجراءات استصدار مرسوم سلطاني بإنشائها وتحديد موقعها وحدودها والحوافز والمزايا والتسهيلات التي تمنح لكل من الجهة المشغلة، والشركة العاملة، وتنظيم البيئة الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، والرقابة عليها. كما تختص الهيئة بالترويج لفرص الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة داخل سلطنة عُمان وخارجها، بالتنسيق مع الجهات المختصة، والموافقة على تأسيس الشركات وفقا للقوانين المعمول بها بغرض تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، أو إدارة أو تنمية أو تطوير قطاعاتها الأساسية، أو الترويج لها.

هيئة تنظيم الاتصالات

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات في ٢٠٠٢/٣/١٢م بموجب قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) بهدف تحرير خدمات الاتصالات والارتقاء بها، وتم تكليفها في عام ٢٠١٢م بتنظيم قطاع الخدمات البريدية في سلطنة عُمان وفقا لقانون تنظيم الخدمات البريدية الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٧١)، وذلك بهدف تطوير وتحرير وتنمية قطاع البريد في سلطنة عُمان.

وركزت الهيئة طاقاتها على إيجاد قطاع اتصالات قادر على تزويد جميع المستخدمين بالنفاذ إلى خدمات اتصالات عالمية الجودة وبأسعار ميسورة، وتحقيقا لهذه الغاية عملت باستمرار لزيادة عدد المرخص لهم في السوق وتوفير قدر أكبر من الخيارات للمستهلكين.

وفي ٢٠٢١/٦/٢م أعلنت هيئة تنظيم الاتصالات منح ترخيص نشاط تقديم الخدمات البريدية والخدمات المرتبطة لثلاث شركات محلية بعد استيفائها كافة المتطلبات التنظيمية، ويشمل نشاط تقديم الخدمات البريدية، خدمات استلام وتخليص وفرز وتوزيع كافة أنواع البعائث البريدية من المستندات والطرود والرزم وغيرها من الأشياء التي لا يتجاوز وزنها (٢٥) كيلوجراما.

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

تعد هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية الجهة المسؤولة عن حفظ الوثائق والمحفوظات وجمعها وتصنيفها وأرشفتها بسلطنة عُمان، وعملت منذ نشأتها في ٢٠٠٧/٧/٢م وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠) على حفظ وتخزين الوثائق التاريخية المهمة لسلطنة عُمان عبر مختلف الحقب الزمنية.

وتختزن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أكثر من (٤٢١٨٤٣٧) وثيقة بأنواعها الورقية والإلكترونية ومختلف أشكالها وأوعيتها، وهي في تزايد مستمر وتعكس الجهود المبذولة، فضلا عن وثائق الجهات المعنية في سلطنة عُمان، كما أن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية تقوم بحفظ الوثائق الرسمية من الدولة، وكذلك وثائق الأهالي والأسر، بطريقة تضمن سلامتها وتيسِّر طرق الاطلاع عليها والاستفادة منها في البحث العلمي.

وقد بلغ عدد الوثائق التي تم الحصول عليها من الأهالي والأسر ما يقارب (١٥٠١٢٥) وثيقة، أما عدد المخطوطات فبلغ عددها (٤٤٤١٠) نُسَخ.

وتحتفظ الهيئة بعلاقات متميزة مع عدد من المؤسسات الأرشيفية في مختلف دول العالم، حيث وقعت على (١٨) مذكرة تفاهم مع مختلف الدول ومراكز ومؤسسات الأرشيف والوثائق العالمية، إلى جانب بذلها جهودا عبر كل السبل المتاحة من القنوات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية مع الدول التي كانت ولا تزال لها علاقات وارتباطات تاريخية واقتصادية وسياسية وجغرافية، حيث يتم إبرام العقود والاتفاقيات الثنائية والمشتركة للحصول على أصول أو نسخ منها طبق الأصل وهو الغالب في مثل هذه الحالات، لا سيما تلك المحفوظات في الأرشيفات الدولية. وعلى سبيل المثال لا الحصر عضويتها في المجلس الدولي للأرشيف، والفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون، كما تربطها علاقات تعاون مع مؤسسات ومراكز دولية ومحلية.

وقد جسّدت الهيئة وفق الاختصاصات المسندة إليها جوانب التعاون مع دول العالم من خلال تنظيمها لـ (١٨) مؤتمرا وندوة علمية، كما رفدت المكتبات المحلية والدولية بالدراسات والبحوث من خلال إصدار أكثر من (٣٤) إصدارا مدعومة بالوثائق للتعريف بعُمان ومكانتها التاريخية، ودعم عموم الباحثين والمختصين.

الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية

استطاعت الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية تحقيق الكثير من أهدافها النبيلة وغاياتها السامية التي أنشئت من أجلها، حيث تقوم بمختلف الأعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل سلطنة عُمان وخارجها، وعلى سبيل المثال عملت الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية ضمن خطة التعافي بمحافظة شمال الباطنة، التي تأثرت بالأنواء المناخية للحالة المدارية إعصار «شاهين» في أكتوبر ٢٠٢١م، حيث عملت الهيئة ضمن منظومة المركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة ومختلف الجهات والقطاعات الرسمية والخاصة والمجتمع، وأسهمت في فتح وتجهيز مراكز الإيواء.

وبالإضافة إلى رحلات الإغاثة التي قدمتها الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية للمتضررين من الأنواء المناخية في سلطنة عُمان، قدمت الهيئة مساعدات خارجية للشعوب في فلسطين واليمن ولبنان والسودان وسوريا وليبيا وباكستان ودول أخرى نتيجة الصراعات والحروب، أو الأنواء المناخية عبر المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى.

كما قدمت الهيئة إسهاماتها في الحالات التي تستدعي المساعدة لمواجهة الكوارث أو الحوادث الفردية أو الجماعية، كضحايا الزلازل والمجاعات في مختلف مناطق العالم، وتدعم الهيئة كذلك مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة والأيتام والمعوقين والعجزة وغيرها من الأعمال الخيرية في البلاد.

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

تبذل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية جهودا ملموسة وتقوم بدور مهم وحيوي تجاه فئة المؤمّن عليهم من المواطنين العاملين في مختلف منشآت القطاع الخاص لتوفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وقد أُنشئت الهيئة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٢/٧٢) بهدف توفير المناخ والبيئة المناسبة التي تُمكّن من تيسير كافة الإمكانيات والسبل لتحقيق هدف الحماية الاجتماعية.

وتسعى الهيئة بأن يكون لها دور أساسي وفعّال في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات الوطنية بما فيها استراتيجية عُمان الرقمية، ورؤية (عُمان ٢٠٤٠)، ويتمثل هذا السعي ويُترجم من خلال الخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي تتبناها الهيئة في تحقيق رؤيتها ورسالتها للمساهمة في المنظومة المتكاملة للحماية الاجتماعية التي تتجه الحكومة نحو تحقيقها لرفع مستوى معيشة الفرد والأسرة.

وتُولي الهيئة اهتماما كبيرا بتحسين منظومة الخدمات وتحقيق رؤية الهيئة لتكون ضمن أفضل ٢٠ مؤسسة تأمين اجتماعي على مستوى العالم، وقد ارتفعت نسبة التحول الرقمي بشكل ملحوظ حيث تجاوزت نسبة الـ (٨٠٪) بنهاية عام ٢٠٢٠م.

هيئة حماية المستهلك

في ٢٠١١/٢/٢٦م صدرت أوامر سامية بإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٦) في ٢٠١١/٢/٢٨م بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك، وفي ٢٠١١/٤/٥م، صدر نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٣)، وفي ٢٠٢٠/٨/١٢م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٧) بتعديل مسمى الهيئة العامة لحماية المستهلك إلى «هيئة حماية المستهلك».

وقد عملت الهيئة منذ إنشائها وفق منظومة عمل متكاملة في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ولكونها مظلة الأمان للمستهلكين من خلال جهودها في حمايتهم من الممارسات غير المشروعة التي قد يرتكبها بعض المزوّدين، ومراقبة مختلف الأسواق في سلطنة عُمان، ووفقا لذلك تمكنت الهيئة من متابعة (٥١٠٢٥) محلا تجاريا من خلال حملاتها التفتيشية خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١م، وهو ما أسفر عن ضبط (٢٢٦٩٧) سلعة مخالفة، كما تم إصدار (١٢٧٥) مخالفة خلال الفترة ذاتها.

وعلى صعيد تطوير منظومة العمل والارتقاء بها، عملت الهيئة على تطبيق نظام إدارة الجودة (الآيزو)، بهدف تبسيط وتنظيم إجراءات العمل بما يحقق كفاءة وفعالية عالية في الأداء، وذلك من خلال وضع المؤشرات والمعايير لمعدلات الأداء للاسترشاد بها في تحسين واقع وأساليب العمل وتوحيد بعض الإجراءات لتقديم أفضل الخدمات.

هيئة البيئة

أنشئت هيئة البيئة في ٢٠٢٠/٨/١٨م بموجب المرسوم رقم (٢٠٢٠/١٠٦)، والذي نص على إلغاء وزارة البيئة والشؤون المناخية، وتتمتع الهيئة بالاستقلال المالي والإداري وتتبع مجلس الوزراء.

وتختص هيئة البيئة في اقتراح السياسات والخطط الاستراتيجية والاشتراطات المتعلقة بحماية البيئة واستدامتها، ومكافحة التلوث، وصون الطبيعة وتأمين سلامة البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على النظم البيئية المختلفة في إطار الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وحماية الحياة الفطرية وصون الطبيعة، والحفاظ على الموارد المتجددة والعمل على استغلالها بصورة مستدامة.

وتسهم الهيئة في تطوير آفاق البحث العلمي في المجالات البيئية، وتبادل الخبرات، وجمع البيانات العلمية، والاستفادة منها، وتعمل على نشر الوعي وغرس مفاهيم متطلبات التعامل مع البيئة لدى كافة فئات المجتمع وترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية.

هيئة الطيران المدني

حـدد نظام الهيئـة العامة للطـيران المدني الصـادر بموجـب المرسـوم السـلطاني رقـم (٢٠١٣/٤٣) في ٢٠١٣/٩/١٦م، أهداف إنشاء الهيئة في النهوض بقطاع الطيران المدني وجميع المرافق المسـاندة والوصول به إلى أفضل المسـتويات من حيـث الكفـاءة والجـودة وتأمين سـلامة وأمن الطيران المدني في مجال النقل الجوي.

وفي ٢٠٢٠/٨/١٧م صدر المرسـوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٥) في شـأن الهيئة العامة للطيران المدني، الذي قضى بتعديل مسـمى «الهيئة العامة للطـيران المـدني» إلى «هيئة الطـيران المدني»، وبموجب هذا المرسـوم أسندت إلى هيئة الطيران المـدني الاختصاصات المتعلقة بالشـؤون المناخية من وزارة البيئة والشؤون المناخية.

ونص المرسـوم على أن «يتـولى إدارة الهيئة وتنظيـم شـؤونها مجلس إدارة يشـكل بقرار من مجلس الـوزراء، وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سـنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة»، ويكـون لهيئـة الطـيران المدني رئيـس بالدرجة الخاصة يصدر بتعيينه مرسوم سلطاني.

وقد سـاهمت هيئة الطـيران المدني بدورها في المجالات التنظيميـة والخدمية لقطاع الطيران المدني والارتقاء بهذا القطاع الحيوي على المستويين المحـلي والعالمي، وتمثل عملهـا في إصدار وتطبيق الأنظمة واللوائح المنظمة للطيران المدني في سلطنة عُمان، وإصدار الإجازات اللازمة لأطقم الطائرات ومحطـات الصيانـة، وعقـد الاتفاقيـات الجوية الثنائية بين سـلطنة عُمان والدول الأخرى، ووضع السياسـات والضوابـط الكفيلـة بأمـن المطارات، وسـلامة النقـل الجوي والأسـس الكفيلـة بتنمية إيرادات مطارات سلطنة عُمان، ومرافقها وتشجيع فرص الاستثمار فيها، والمراقبة والتفتيش والتدقيق في مجـال اختصاصاتهـا على عمليات مؤسسـات وشركات الطيران العاملة في سلطنة عُمان.

هيئة تنظيم الخدمات العامة

أنشـئت هيئـة تنظيـم قطـاع الكهربـاء والميـاه بموجب المـادة (١٩) من قانـون تنظيم وتخصيـص قطـاع الكهرباء والميـاه المرتبطة به الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٨٧)، في ٢٠٠٤/٨/١م، والمعدل بالمرسـوم السـلطاني رقم (٢٠٠٩/٥٩)، والمرسـوم السـلطاني (٢٠١٣/٤٧)، وتتمتع الهيئة بالشـخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع مباشرة مجلس الوزراء.

وفي ٢٠٢٠/٨/١٢م صدر المرسـوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٨) بتعديل مسمى هيئة تنظيم قطاع الكهربـاء والميـاه المرتبطة به إلى هيئـة تنظيم الخدمات العامة وإسـناد بعـض الاختصاصات إليها، وهي الاختصاصات المتعلقة بتنظيم نشـاط نقـل الغـاز الطبيعي المنصوص عليهـا في المواد أرقام (٤)، (٢٦)، (٢٧)، (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١) من قانون النفط والغاز الصادر بالمرسـوم السلطاني رقم ٢٠١١/٨، ولها في سـبيل ممارسة اختصاصها بتنظيم نشاط نقل الغاز الطبيعي كافة الصلاحيات وبصفة خاصة إصدار التراخيص المتعلقة بنشاط نقل الغـاز الطبيعي، وإبرام اتفاقيات امتياز نقل الغاز الطبيعي ولا تكون تلك الاتفاقيات نافذة إلا بعد إجازتها بمرسوم سلطاني.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ٢٠٢٠/٨/١٨م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠٧)، الذي نقل إليها كافة المخصصات والأصول والحقوق والالتزامات والموجودات الخاصة بكل من: الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الرفد، ويشمل رأس مال الصندوق، وكذلك مبلغ الدعم السنوي المخصص له في الميزانية العامة للدولة.

وتعمل الهيئة على إعداد الخطط والسياسات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، والعمل على توفير البيئة التنظيمية المشجعة لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية، وإعداد الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتقديم الاستشارات المالية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة، وإنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية، وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع أفضل المقاييس العالمية.

الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

أنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في ٢٠٢١/١/١٣م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٩) الذي قضى بتعديل مسمى «الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي» إلى «الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم»، وتحديد اختصاصاتها، والتي من أبرزها وضع نظام وطني لضمان جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي بسلطنة عُمان بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وتشجيع المؤسسات التعليمية على بناء أنظمتها الداخلية لضمان الجودة، وتقويم المدارس الحكومية والخاصة، وذلك وفقا للمعايير والإجراءات التي تضعها الهيئة، واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي الحكومية والخاصة، وذلك وفقا للمعايير والإجراءات التي تضعها الهيئة، وتدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة، وكذلك إعداد وتطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات، وإدراج المؤهلات العُمانية فيه، ومواءمة المؤهلات الأجنبية والدولية معه، ونشر نتائج عمليات ضمان الجودة والاعتماد، ونتائج إدراج المؤهلات في الإطار الوطني ومواءمتها معه، وذلك وفقا للضوابط التي تضعها الهيئة، وتدريب الكوادر التعليمية، وذلك في مجال ضمان جودة التعليم المدرسي والعالي والإطار الوطني للمؤهلات.

هيئة الدفاع المدني والإسعاف

أنشئت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣)، الصادر في ٢٠١٣/١/٨م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع شرطة عُمان السلطانية، وفي ٢٠١٤/١١/٣٠م صدر نظام الهيئة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٨). وفي ٢٠٢١/٤/٢٢م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٣٩) في شأن الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف حيث قضى بتعديل المسمى من «الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف» إلى «هيئة الدفاع المدني والإسعاف».

تهدف الهيئة حسب المادة (٢) من المرسوم إلى حماية الأرواح والممتلكات وتحقيق السلامة العامة، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية، والتقليل من آثارها، والعمل على تطبيق التدابير والإجراءات ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني، والإسعاف، بما في ذلك تقديم خدمات الإسعاف على الطرق، والحالات الطارئة، والإسعاف المنزلي، والإسعاف الطائر.

وقد حصلت هيئة الدفاع المدني والإسعاف على المركز الأول في المسابقة الدورية للأفلام التوعوية والتثقيفية المتعلقة بالحماية المدنية (الدفاع المدني) لعام ٢٠٢١م، والتي تنظمها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والتي حملت عنوان (دور أجهزة الحماية المدنية «الدفاع المدني» في مواجهة جائحة كوفيد١٩)، وذلك بعدما حازت على المركز الأول في المسابقة ذاتها في دورتها لعام ٢٠١٩م.

اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم

تسعى اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، الاليكسو، والاسيسكو) من ناحية، وبين الجهات المعنية والهيئات التربوية والثقافية في سلطنة عُمان من ناحية أخرى، إلى جانب التعريف والحديث عن التراث العُماني وعن جهود سلطنة عُمان في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتعاون مع المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعما للتفاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات.

وتمنح جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة كل عامين من خلال برنامج (الإنسان والمحيط الحيوي) في اليونسكو اعترافا وتقديرا للمساهمات المتميزة للأفراد والمجموعات والمؤسسات والمنظمات في مجال حماية البيئة وبما يتوافق مع سياسة اليونسكو وبرامجها في هذا المجال.

وتُعدّ جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة أول جائزة عربية يتم منحها على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، وقد أنشئت في عام ١٩٨٩م بمبادرة من المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد ـ طيب الله ثراه ـ وبموافقة وترحيب منظمة اليونسكو.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

سعت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها إلى العمل بكل جهد نحو تحقيق الرؤية الصحيحة وتوجيه الرسالة الواضحة لحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، كما حرصت على متابعة وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومسؤولياته وواجباته في سلطنة عُمان، امتثالا لاختصاصاتها التي منحت لها بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) في ٢٠٠٨/١١/١٥ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وتتمتع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال في ممارسة مهامها، ومقرها مدينة مسقط، وتتبع اللجنة مجلس الدولة. وفي ٢٠١٦/٤/١٨م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٢٣) بتعديل مسمى لجنة حقوق الإنسان، ليكون اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، وفي ٢٠١٧/٦/٢١م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٧/٢٦) بتعيين رئيس للجنة العُمانية لحقوق الإنسان، كما صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٢٩) بتعيين أعضاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، وتتكون اللجنة من (١٤) شخصا يمثلون عدة جهات، وتضم اللجنة بين أعضائها ثلاث نساء عُمانيات.

وقد عززت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان نشاطها على الصعيد الخارجي، وذلك من خلال تواصلها مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومشاركتها في الاجتماعات، والمؤتمرات، وحلقات العمل، والدورات التدريبية الإقليمية والدولية، كما قامت اللجنة بالرد على عددٍ من التقارير الدولية التي تناولت بعض المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، بعد أن تم التنسيق مع الجهات المختصة للتحقق من المعلومات والملاحظات الواردة بها.

مركز الدفاع الإلكتروني

أُنشئ مركز الدفاع الإلكتروني بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦٤) في ٢٠٢٠/٦/١٠م، ليكون الجهة المختصة، والمسؤولة عن الدفاع الإلكتروني في سلطنة عُمان، والمرجع الوطني لحماية المصالح الحيوية في الفضاء الإلكتروني، والمشرف على بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني، ويتبع جهاز الأمن الداخلي.

ويهدف المركز إلى تعزيز قدرة الجهات المعنية، والأفراد على التصدي للتهديدات الإلكترونية، وبناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني عبر إيجاد شراكات بين القطاعات المعنية محليا، ودوليا، ويكون للمركز في سبيل تحقيق أهدافه ممارسة مجموعة من الاختصاصات، منها إعداد الاستراتيجية وآليات تنفيذها، واقتراح تعديلها، والتحقق من تنفيذها بعد اعتمادها من المجلس، ووضع الإطار التنظيمي والقانوني، وآليات الحوكمة لتطبيق الاستراتيجية، وإعداد الخطة الوطنية لمواجهة الأخطار والتهديدات المتعلقة بالأمن الإلكتروني، ومتابعة الالتزام بها بعد اعتمادها من اللجنة، ورفع مقترحات تعديلها، وإعداد تصنيف وتحديد للبنى الأساسية للأمن الإلكتروني والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات والجهات ذات الصلة بالأمن الإلكتروني.

التسامح
قيمة راسخة في الشخصية العُمانية

يُعـدُّ منهج التسـامح الديني مـن المبادئ الأساسية التي أقرتها النهضة العُمانية الحديثة منذ انطلاقتها، فكفل النظام الأسـاسي للدولة الحريـات الشـخصية وضمان ممارسـتها في حـدود القانون، وصانَ في مـواده (٣٤) و(٣٥) و(٣٦) الحرّيّات وتمثلت في أن «حرية القيام بالشـعائر الدينيـة طبقـا للعـادات المرعية مصونة عـلى ألا يخلّ ذلك بالنظـام العام، أو ينافـي الآداب»، و«حرية الـرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسـائر وسائل التعبير مكفولة فـي حدود القانون»، و«للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس».

كما أن قانون الأحوال الشـخصية العُماني كفـل لغير المسـلمين من المقيمـين على أرض سلطنة عُمان حق تطبيق الأحكام الخاصة بهم، مـا لم يطلبوا تطبيـق نصوص هـذا القانون، وذلك وفقـا للمادة (٢٨٢) مـن القانون، ومن المعـروف أنـه تتوفـر دور العبـادة الخاصـة بالديانات الأخرى تيسـيرا على غير المسـلمين لإقامة شعائرهم الدينية بحرية واطمئنان، وفي حماية القانون.

وتعزيزا للسلم والتعايش والتسامح، والبُعد عمَّا يُعرِّض النسيج المجتمعي للخلاف والصراع، فقـد أدرج المُشرّع العُـماني في قانون الجزاء الصادر بالمرسـوم السـلطاني رقم (٢٠١٨/٧)، جريمة ترويـج كل ما يُثير النعـرات أو الفتن الدينيـة أو المذهبية، أو ما من شـأنه الشـعور بالكراهيـة أو البغضـاء أو الفرقة بين سـكان البـلاد، أو حرّض عـلى ذلك ضمـن الجرائم الواقعـة على أمـن الدولة الداخـلي، وعاقب مرتكبها بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد على عشر سـنوات اسـتنادا إلى نص المادة (١٠٨)، «ويعتبر ظرفا مشـددا إذا وقعت الجريمة في إحـدى دور العبادة، أو المنشـآت



الرسمية، أو في المجالس والأماكن العامة، أو من موظف عام أثناء أو بمناسبة تأدية عمله، أو من شخص ذي صفة دينية أو مكلف بها».

ونتيجة لكل ذلك لم يكن غريبا أن تحصد سلطنة عُمان المراتب الأولى في مؤشرات السلام العالمية، وتنال سياستها ونهجها تقدير المؤسسات والمنظمات العالمية، نتيجة تميزها بعدم انتشار ظواهر العنف والإرهاب والإجرام، فقد جاءت سلطنة عُمان في المرتبة الرابعة على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والـ(٦٨) عالميا في مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٠م الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الذي رصد مستويات السلام السائدة في (١٦٣) دولة وإقليما حول العالم، وذلك استنادا إلى تقييمها في ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي السلامة والأمن الاجتماعي، النزاعات المستمرة، وتعزيز القوة العسكرية.

كما تصدّرت سلطنة عُمان قائمة دول العالم الأقل تعرضا للعمليات الإرهابية؛ وفق المؤشر العالمي للإرهاب في العالم للعام ٢٠٢٠م، وحصلت على «صفر إرهاب» للمرة الثامنة على التوالي، وتُمثّل الدرجة التي تحافظ عليها سلطنة عُمان منذ الإصدار الأول للمؤشر في ٢٠١٢م، ذروة الأمان من التهديدات الإرهابية.

ومما هو جدير بالذكر، أن سلطنة عُمان واتساقا مع ثرائها التاريخي في التسامح، تقوم بجهود ملموسة لتعميق مفهوم التفاهم والتعايش والتسامح الذي بات عالمنا اليوم في حاجة ماسّة إليه أكثر من أي وقت مضى، وفي هذا الشأن واستمرارا لتجربة سلطنة عُمان العميقة وإيمانها المرتبط بالأخلاق والقيم المشتركة، جاء الإعلان في ٢٠١٩/١١/١٦م في العاصمة الإندونيسية جاكرتا عن مشروع السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني وسط حضور أممي كبير.

يضع مشروع الإعلان ثلاثة أبعاد ضرورية لإعادة التوازن للعالم «المضطرب» الذي نعيشه اليوم

البعد الأول

يتمثل في تحسين حياة البشر عبر تحقيق المستوى الأساسي من الكرامة والحقوق والحفاظ على اللحمة الإنسانية من الفناء والاندثار.

البعد الثاني

يقوم على أساس اعتماد منظومة أخلاقية عالمية تدفع بالناس قدما إلى توحيد التزاماتهم وجهودهم نحو حماية الإنسان والأرض وتحقيق السلام والتعايش والتفاهم.

البعد الثالث

يتمثل في رعاية القيم الروحية للإنسان عبر استنهاضها مع إعمال العقل والمنطق والفلسفة وعلم الكلام.

ويركز مشروع «الإعلان» على ثلاثة موجهات أساسية متعلقة بالسلوك البشري الفردي تتمثل في تعزيز ثقافة السلام والتفاهم واحترام الحياة وتقديرها، وطمأنة الناس بالحفاظ على هوياتهم وحياتهم الخاصة وتعميق قيم الشراكة المجتمعية والقيم الاجتماعية.

ورغبة في محو الصورة النمطية التي تبدو في مجملها سلبية عن الإسلام لدى الغرب، وللتأكيد على التسامح كمبدأ إنساني تقوم عليه العلاقات بين بني البشر، جاءت فكرة معرض «رسالة الإسلام من سلطنة عُمان» تأكيدا لنهج سلطنة عُمان في نشر ثقافة السلام والوئام، وترسيخا لمبادئها في تعزيز قيم التسامح والتعايش والتفاهم، وإبراز ثقافة التآلف والوئام في سلطنة عُمان، ومساهمتها في تعزيز الحوار البنّاء بين مختلف الأديان والطوائف في العالم، مع التركيز على تجربة سلطنة عُمان الراسخة في التسامح الديني والتفاهم المشترك والتعايش السِّلمي.

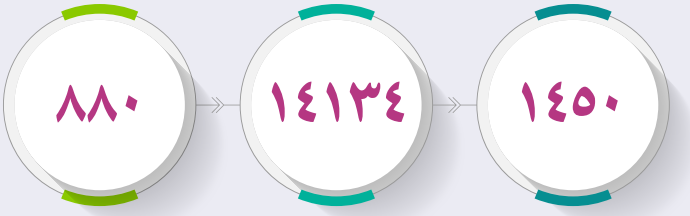
وقد بلغت عدد محطات المعرض حتى مطلع ٢٠٢١م، (١٣٣) محطة، منها ٩٦ محطة عالمية، و(٣٧) محطة محلية في سلطنة عُمان، واستطاع المعرض أن يكون له مشاركات عالمية مع مؤسسات علمية وأكاديمية، وجامعات ومعاهد، ومتاحف في العديد من دول العالم، وعلى رأسها منظمتا الأمم المتحدة واليونيسكو، وأنتجت برامج متبادلة في جوانب الدراسات الدينية، وتعليم اللغة العربية، ومجالات بحثية أخرى، وتم ترشيح المعرض لجائزة السلام الدولية مرتين متتابعتين في كل من منظمة

اليونيسكو وجمهورية كوريا، وقد سجّل أكثر من (٦٥) شخصية عالمية دبلوماسية وأكاديمية وإعلامية ومن مختلف الديانات والجنسيات إعجابهم وشراكتهم لمعرض «رسالة الإسلام من سلطنة عُمان».

وأثمرت جهود معرض «رسالة الإسلام من سلطنة عُمان» في مجال التعرّف على الإسلام، فعلى سبيل المثال، اعتمدت وزارة الهجرة واللاجئين الألمانية محتويات المعرض كمادة استرشادية لمنتسبيها. كما قامت ثلاث مدارس ألمانية في مقاطعة بافاريا باعتماد تدريس محتويات المعرض كمادة للتعرف على التسامح في الإسلام، أما البحرية الألمانية فقد وزعت محتويات المعرض والفيلم الوثائقي المصاحب له على جنودها في السفن المتجهة إلى الصومال، واستضافت منظمة (اليونيسكو) المعرض في مقرها الرئيسي ثلاث مرات خلال عامين، وفي البرازيل أطلقت الحكومة البرازيلية اسم (عُمان) على أهم ساحة في مدينة (فوز دي إيجوازو)، وفي أوزباكستان خصصت أكاديمية أوزباكستان الإسلامية قاعة تدريسية تحت اسم (قاعة عُمان).

وقد أشاد تقرير الحريات الدينية في العالم التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بدور معرض «رسالة الإسلام من سلطنة عُمان» في نشر ثقافة التسامح وتغيير الصور النمطية السلبية في العالم، وأكد التقرير أن المعرض دعم العديد من أعضاء المؤسسات السياسية والبلدية والمجتمعية والتعليمية في جميع أنحاء العالم وقام بأدوار نشطة في تعزيز رسالته، مبينا أن فعاليات المعرض لفتت انتباه البعثات الدبلوماسية للدول العربية والدول الأخرى.

تزامنا مع رؤية (عُمان ٢٠٤٠) أنجزت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية حصر المساجد والجوامع الحديثة والقديمة التي تم بناؤها وترميمها



عدد الجوامع حتى مطلع نوفمبر ٢٠٢١م | عدد المساجد | عدد المصليات

إجمالي الجوامع والمساجد والمصليات في سلطنة عُمان	١٦٤٦٤

من جهتها تسعى دائرة التعريف بالإسلام والتبادل الثقافي بمكتب المفتي العام لسلطنة عُمان ممثلة في قسمي التعريف بالإسلام والتبادل الثقافي في إبراز صورة الإسلام وروحه السمحة لغير المسلمين المقيمين في سلطنة عُمان، من خلال الأنشطة وتنفيذ البرامج التي تخدم تحقيق الأهداف والمهام المنوطة به.

كما تنفذ الدائرة برنامج «هداية» وهو عبارة عن برنامج تعليمي سنوي للداخلين الجدد في الإسلام يدرسون فيه القرآن الكريم وعلومه والعقيدة والفقه واللغة العربية والسيرة النبوية، ويهدف إلى ترسيخ المبادئ الإسلامية لدى المسلم الجديد وإبراز خصائصها والتعريف بمعالمها، وتعميق روابط الأخوة بين المسلمين الجدد وتطبيق الشعائر الإسلامية الصحيحة بالتدريبات العملية.

وبالتزامن مع تطوير الخدمات واستخدام التقنية الحديثة لتيسيرها للمستفيدين منها، تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية كذلك على تنمية واستثمار أموال الأوقاف بكافة أنواعها كأوقاف المساجد وأوقاف المدارس، والأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية، كما ترعى بيوت الله في إطار برنامج المساجد.

وتحكي الجوامع التي تحمل اسم المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس ابن سعيد ـ طيب الله ثراه ـ الدور العُماني وإسهامه في الحضارة الإسلامية منذ بدايات عهدها والتي برزت في المظاهر العمرانية التي استقت روحها من دين الإسلام، حيث ظهر ذلك في روعة التصاميم المعمارية لهذه الجوامع واستلهامها روح الإبداع والجمال والفن والهندسة، ما جعل هذه الجوامع معالم دينيّة بارزة وتحفا معمارية وصروحا حضاريّة تحظى بمكانة عميقة في أنفس المسلمين.

وفي ظل جائحة (كورونا) وتأثر التعليم في مدارس القرآن الكريم ككل المجالات التعليمية، نشط خيار «التعليم عن بعد» عبر منصة برنامج



تعليم القرآن الكريم، وتم إشراك جميع مدرسي القرآن الكريم ومدرساته وكذلك أئمة المساجد والجوامع للعمل عن بعد.

ويقوم مكتب سماحة الشيخ المفتي العام لسلطنة عُمان بدور بارز في بث الوعي الديني على أساس من المعرفة الصحيحة المنبثقة من الكتاب العزيز وهدي السنة النبوية المطهرة، فيما تبرز كلية العلوم الشرعية كمؤسسة علمية تهدف إلى ترسيخ قيم الإسلام ومبادئه النبيلة، وبث قيم التسامح والمحبة ومدّ يد التعارف مع الآخر وصولا إلى التمازج الحضاري القائم على تبادل الثقافات واحترام الخصوصيات.

وتسعى كلية العلوم الشرعية من خلال برامجها الأكاديمية إلى إعداد متخصصين في العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، وتزويدهم بمستوى عالٍ من المعارف والثقافة الشرعية، وما يتصل بها من المهارات اللازمة، وتعمل على تشجيع البحوث والدراسات في العلوم الشرعية وما يتصل بها، وكذلك مواكبة التطور وأحدث التقنيات من خلال تنفيذ مشروع التعليم عن بُعد، الذي تسعى الكلية من خلاله إلى تسهيل سبل تلقي العلم بأحدث وأفضل وسائل التقنية' وتكوين بيئة علمية متكاملة في جوانب التعليم والبحث العلمي، وتوفير فرص دراسية وخدمات تعليمية مبتكرة.

وتقوم كراسي السلطان قابوس العلمية في عدد من أشهر الجامعات الأمريكية والأوروبية والآسيوية والأسترالية بدور حيوي ومفيد في دراسة الحضارة العربية والإسلامية وتعميق أسس ومجالات الحوار بين الأديان، وتوفير أطر علمية للفهم المتبادل، وتحقيق التواصل مع المجتمعات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك تنشط المراكز والمؤسسات الثقافية التي أقامتها سلطنة عُمان أو ساندت ودعمت إنشاءها في مناطق مختلفة من العالم لتحقيق مزيد من التقارب بين الشعوب والثقافات.

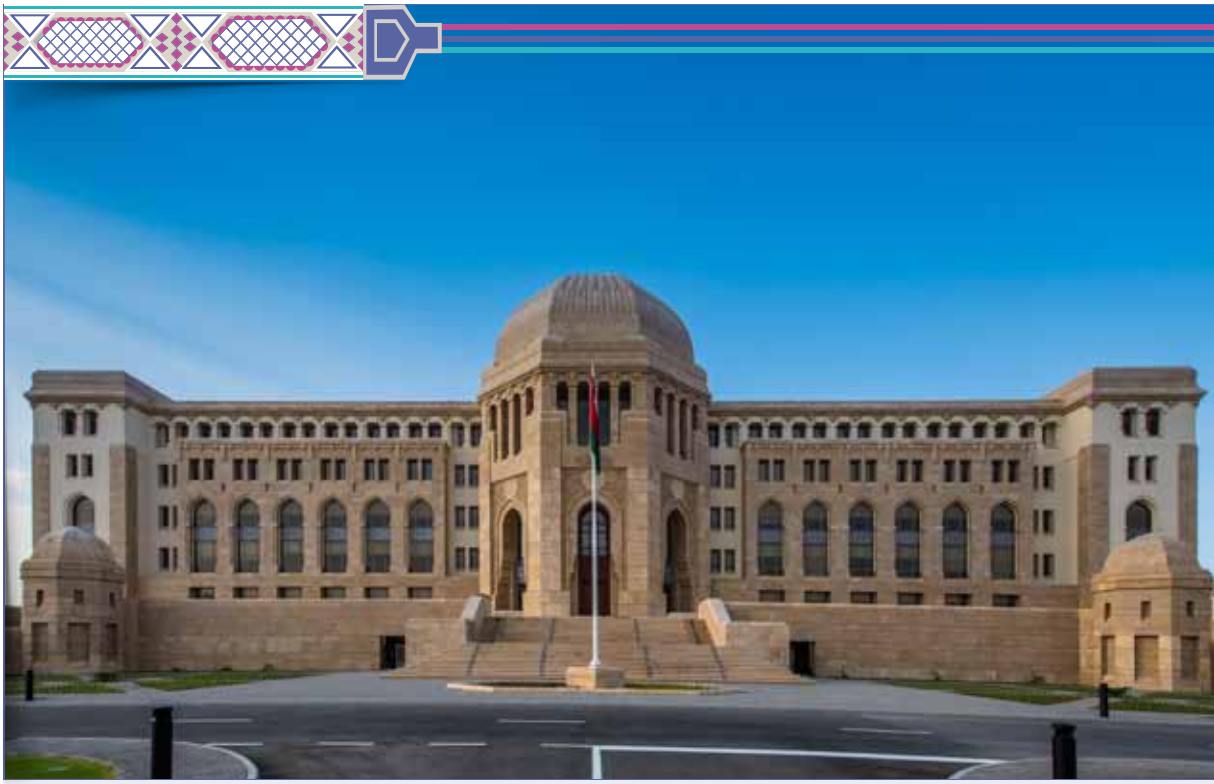


منظومة قضائية مستقلة ترسخ العدالة والقانون

إنشاء منظومة تشريعية وتشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص، ورقابة فاعلة وشفافة، كانت من الأولويات الوطنية التي حددتها رؤية «عُمان٢٠٤٠» ضمن محاورها الرئيسية الثلاثة، وهي: الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي، حيث شملت الرؤية ضمن محورها الثالث إيجاد تشريعات مرنة، وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة، وقضاء متخصص يوظف تقنيات المستقبل، ونظام رقابي شامل يحمي المقدرات الوطنية، ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة.

وقد نصّ «النّظام الأساسي للدّولة» الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦) على استقلاليّة القضاء وأن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات»، وجاء في المادة (٧٧) «لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون، وهم غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون، ولا يجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة، ويعتبر هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون»، ونظّم الباب السادس من المادة (٧٦) إلى (٨٨) آليّات السلطة القضائية، ومهام الادعاء العام كجزء من السُّلطة القضائية، واختصاصات جهة الفتوى، والتشريع، وآلية مهنة المحاماة.

وكان صدور «قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات» بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٢٥)، في ٢٠٢٠/١١/١٢م، أحد مظاهر التحديث في منظومة العمل القضائي، وتحقيق نظام قضائي مستقل متخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة.



لقد أولى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم جلّ عنايته ورعايته بالقضاء ومؤسساته، وأكّد في خطاباته السامية، على اهتمامه بترسيخ العدالة والنـزاهة، عبر تحديث منظومة التشريعات والقوانين، وتطوير أدوات المساءلة والمحاسبة، وأعلن جلالته في كلمته السامية في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، العزم «على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين، وآليات وبرامج العمل وإعـلاء قيمه ومبادئه وتبنّي أحدث أساليبه وتبسيط الإجراءات وحوكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها».

وفي خطابه السامي بمناسبة العيد الوطني الخمسين المجيد في ٢٠٢٠/١١/١٨م، أكد جلالة السلطان المعظم «أنَّ العملَ مستمرٌّ في مراجعةِ الجوانبِ التشريعيةِ والرقابيةِ وتطويرِ أدواتِ المساءلةِ والمحاسبة، لتكون ركيزة أساسية من ركائزِ عُمانَ المستقبلِ، مؤكدينَ على أهميتِها الحاسمةِ في صون ِحقوقِ الوطنِ والمواطنين ودورِها في ترسيخِ العدالةِ والنـزاهةِ وستحْظى هذه المنظومةُ برعايتِنا الخاصة بإذن ِاللهِ تعالى».

إن هذه الكلمات السامية، لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ــ حفظه الله ورعاه ــ، ورعايته الكريمة للمنظومة القضائية، ستظل بمثابة خارطة الطريق للمؤسسات القضائية والرقابية للاستمرار في تطوير المنظومة القضائية بشقيها القضائي، والإداري لتحقيق أهداف وتطلعات الرؤية المُستقبلية (عُمان ٢٠٤٠).

مجلس الشؤون الإدارية للقضاء

يسعى مجلس الشؤون الإدارية للقضاء من خلال رؤية (عُمان ٢٠٤٠) للوصول إلى بناء قضاء عادل ناجز، وذلك إيمانا من مجلس الشؤون الإدارية للقضاء بأن القضاء هو أساس تطور الشعوب، ولأجل الحفاظ على المكتسبات الحضارية والتنموية فإن مجلس الشؤون الإدارية للقضاء يتبنّى العديد من السياسات في سبيل تحقيق هذه الرؤية، حيث يعمل المجلس على تبنّي أحدث أساليب الحوكمة وتبسيط الإجراءات تواؤما مع توجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

وفي هذا السياق عمد مجلس الشؤون الإدارية للقضاء إلى تبنّي خطة لإعادة هندسة إجراءات التقاضي بصورة شاملة ومتكاملة،



وبناء استراتيجية للذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، ليصبح مسار إدارة القضايا في المحاكم بالكامل إلكترونيا.

ومن مظاهر التحديث في منظومة العمل القضائي إعداد قانون «تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات» الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٢٥)، في ٢٠٢٠/١١/١٢م، وذلك في إطار استراتيجية مجلس الشؤون الإدارية للقضاء في تطوير التشريعات السارية وتعديلها؛ للحد من ظاهرة بطء التقاضي، وتحقيق العدالة الناجزة في أقصر وقت ممكن وبأقل التكاليف.

وقد عمد المجلس إلى تطوير قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات، وينطوي القانون على آليات وإجراءات خاصة بأنواع معينة من المنازعات التي لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي للدولة، وهي:

١. منازعات ناشئة عن عقود مقاولات البناء.
٢. منازعات العمل الفردية الناشئة عن تطبيق قانون العمل.
٣. منازعات ناشئة عن تطبيق قانون استثمار رأس المال الأجنبي.
٤. منازعات تنشأ بين مُلاك ومستأجري المساكن والمحلات التجارية والصناعية تطبيقا لأحكام المرسوم السلطاني رقم (٨٩/٦).
٥. منازعات خاصة بالمحررات المتعلقة بإنشاء دين المصادق عليها من الكاتب بالعدل تطبيقا لأحكام قانون الكُتَّاب بالعدل، والقضايا الجزائية المتعلقة بالشيكات.

وتتمثل أبرز ملامح القانون في تسريع وتيرة الفصل في المنازعات ذات الصلة بالاستثمار والاقتصاد من خلال تحديد مواعيد ملزمة للقاضي لإصدار الحكم حيث تنص المادة (١٠) على أنه يجب على الدائرة الابتدائية أن تصدر حكمها في النزاع خلال مدة لا تزيد على (٣٠) يوما من تاريخ إحالته إليه ويجوز تمديد هذه المدة لمدة أخرى مماثلة، ولمرة واحدة إذا كانت الدعوى غير صالحة للحكم فيها. وكذلك تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، وتقصير مدد الطعن في الأحكام القضائية، بالإضافة إلى استخدام وسائل التقنية الحديثة في العمل القضائي بما في ذلك الإعلان بالأوراق القضائية.

ويعتبر برنامج التحول الإلكتروني الذي يتبناه المجلس، في إطار الحكومة الإلكترونية هو الركيزة الأساسية للوصول إلى رؤية (عُمان ٢٠٤٠) في مجال القضاء، وتستند سياسات المجلس في الوصول إلى القضاء الناجز على تحويل الإجراءات القضائية إلى معاملات إلكترونية، حيث يستمر المجلس سنويا في تقديم خدمات إلكترونية جديدة، أو تطوير الخدمات الموجودة بما يتناسب مع التطورات التشريعية والقانونية الجديدة.

إن الوصول إلى القضاء العادل الناجز لن يتحقق إلا بوجود تنفيذ سريع لأحكام القضاة، ومن هذا المنطلق فقد أولى مجلس الشؤون الإدارية للقضاء اهتماما واضحا بتنفيذ الأحكام، حيث تفرّد الهيكل التنظيمي لمجلس الشؤون الإدارية للقضاء بوجود إدارة عامة للتنفيذ، تُعنى بكل احتياجات أقسام التنفيذ.

وفي إطار سياسات التحول الإلكتروني بمجلس الشؤون الإدارية للقضاء، فقد حظي التنفيذ باهتمام واضح، حيث تم تحويل إجراءات التنفيذ إلى المعاملات الإلكترونية عبر بوابة المحامين، التي تسمح للمحامي بتقديم طلب إيداع طلب التنفيذ، والتي تعتمد على تقديم طلب التنفيذ عن طريق بوابة المحامين للمحكمة ومتابعة إجراءات الطلب عن طريق البوابة، وخدمة قيد منازعة التنفيذ.

وفي إطار الوصول إلى قضاء ناجز قام مجلس الشؤون الإدارية للقضاء بتطوير تطبيق «ميعاد»، والذي يسمح للمتقاضين والمستفيد من خدمات الكاتب بالعدل، بتحديد موعد لزيارة المحكمة والكاتب بالعدل، وذلك قبل ٤٨ ساعة من الموعد؛ لضمان سرعة الإنجاز.

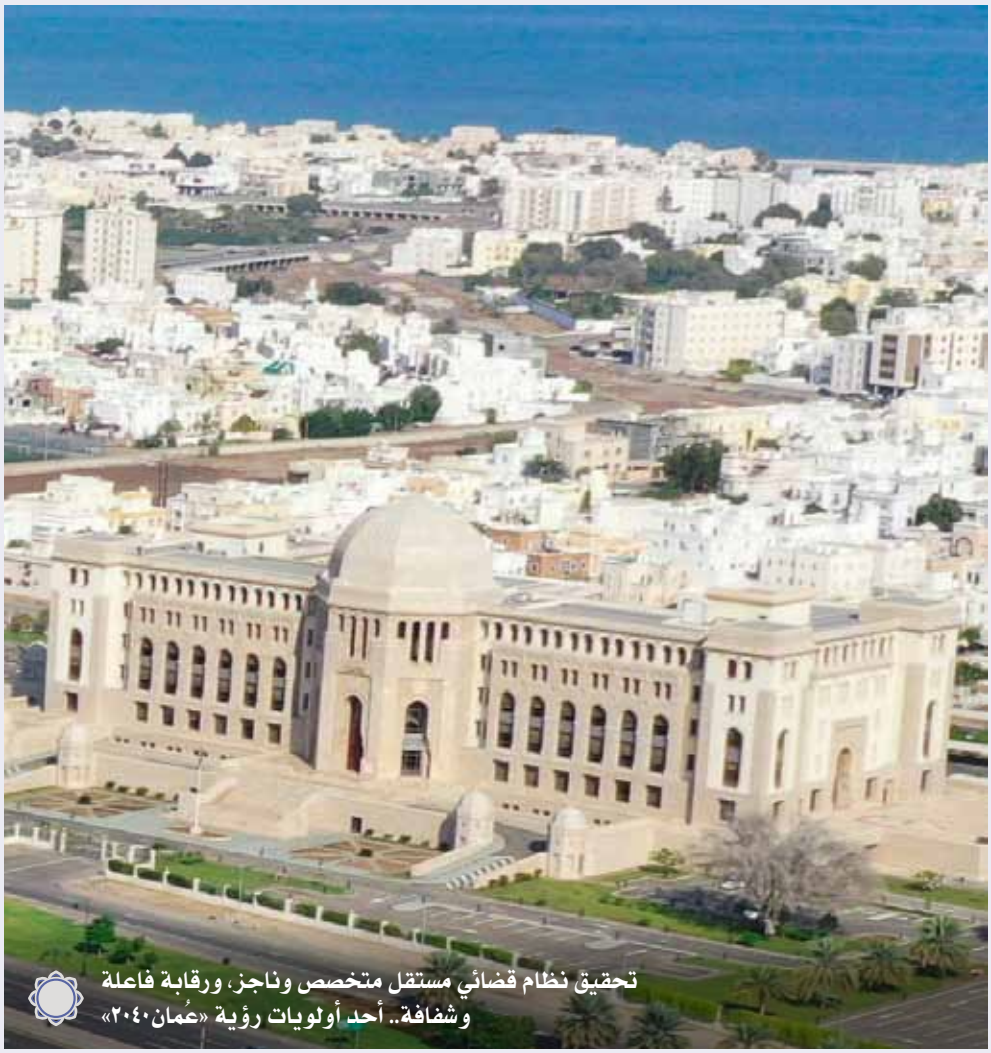
وتم تطبيق البرنامج حتى الآن في (٧) سبع دوائر للكاتب بالعدل، و(٦) ست محاكم في مختلف المحافظات، حيث يتم تفعيل البرنامج في المحكمة أو دائرة الكاتب بالعدل بناء على طلب المحكمة، كما أن عدد الأقسام التي يتم تفعيل خاصية حجز المواعيد فيها يتم بناء على تحديد المحكمة لاحتياجاتها.

وحيث إن التفتيش القضائي يعد ركيزة أساسية في دعم استقلالية القضاء وضمان تحقيق العدالة والنزاهة القضائية، فقد عمد مجلس الشؤون الإدارية للقضاء إلى تطوير برنامج إلكتروني لإدارة أعمال التفتيش القضائي، والذي يشتمل على كافة المهام المناطة بالتفتيش القضائي.

ومنذ صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٢٥) بشأن إصدر قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات، عمل مجلس الشؤون الإدارية للقضاء على تطوير الأنظمة الإلكترونية بحيث تتماشى مع القانون الجديد، بما يضمن سلامة الإجراءات القضائية عبر الأنظمة الإلكترونية.

المحكمة العليا

تتربع المحكمة العليا قمة الهرم القضائي في سلطنة عُمان، وقد أنشئت طبقا لقانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٩/٩٠) وتعديلاته، وهي محكمة واحدة مقرها مسقط، وتتشكل المحكمة العليا من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والقضاة، وتتألف من دوائر للفصل في الطعون التي ترفع إليها، ويرأس كل دائرة رئيس المحكمة أو أحد نوّابه أو أقدم القضاة بها، وتصدر الأحكام بها من خمسة قضاة،



تحقيق نظام قضائي مستقل متخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة.. أحد أولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»

وفقا للمادة (١٣٩) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٢٩).

وتختص المحكمة العليا في نظر الطعون المرفوعة أمامها على الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله، أو إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أدى إلى التأثير في الحكم.

كما تختص وفقا للمادة (٢٤٠) من القانون ذاته بالنظر في الطعون المرفوعة في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته فصّل في نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي.

وتختص وفقا للمادة (٢٤١) من القانون بالنظر في الطعون التي يرفعها المدعي العام لمصلحة القانون في الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا كان الحكم مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في الأحوال التي يجيز القانون للخصوم الطعن فيها أو فوّت الخصوم ميعاد الطعن بها أو تنازلوا عنه.

ووفقا لقانون السلطة القضائية، تُشكل بالمحكمة العليا هيئة (ذات تشكيل خاص) تختص بالفصل في حالات التنازع السلبي أو الإيجابي على الاختصاص بين المحاكم في القضاء العادي ومحكمة القضاء الإداري وغيرها من المحاكم، كما تختص هذه الهيئة بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه.

محاكم الاستئناف

تختص محاكم الاستئناف (محاكم الدرجة الثانية) بالنظر في الطعون التي ترفع عن الأحكام ـ الجائز استئنافها قانونا ـ الصادرة من المحاكم الابتدائية باعتبارها من محاكم الدرجة الأولى، ولا يجوز عرض المنازعات أمام محكمة الاستئناف لأول مرة، لأن الاستئناف هو طريق من طرق الطعن العادية الغاية منه إصلاح الخطأ الذي قد يحصل في أحكام المحاكم الابتدائية وذلك بعرض النزاع أمام قضاة آخرين غير قضاة الدرجة الأولى.

وقد أنشئت محاكم الاستئناف وفقا للمراسيم السلطانية السامية وتؤلف كل منها من رئيس وعدد من القضاة، وتتشكل بها دوائر حسب الحاجة، ويرأس الدائرة رئيس المحكمة أو أقدم القضاة بها، ويتم إصدار الأحكام من قبل ثلاثة من القضاة.

ويبلغ عدد محاكم الاستئناف (١٣) محكمة استئناف، بواقع محكمة استئناف في كل محافظة باستثناء محافظة مسقط التي توجد بها محكمتان هما السيب ومسقط.

المحاكم الابتدائية

المحاكم الابتدائية هي محاكم الدرجة الأولى حيث يعرض النزاع أمامها لأول مرة، وتتألف من قاض فرد أو من ثلاثة قضاة وتعرف بـ (الدائرة الثلاثية)، وتختص بالحكم في الدعاوى المدنية والتجارية وطلبات التحكيم، ودعاوى الأحوال الشخصية، والدعاوى العمومية والعمالية والضريبية والإيجارية، وغيرها التي ترفع إليها طبقا للقانون.

ويبلغ عدد المحاكم الابتدائية (٤٤) محكمة ابتدائية موزعة على جميع أنحاء عُمان، يتكون كل منها من رئيس وعدد كاف من القضاة، وتشكل بها حسب الحاجة دوائر على ألا تقل وظيفة رئيس الدائرة عن قاضي محكمة ابتدائية أول.

الكاتب بالعدل

يقوم الكاتب بالعدل بدور مهم في حفظ الحقوق والتي تعتبر أساس النظام القضائي والقانوني في سلطنة عُمان، ويتولى الكاتب بالعدل القيام بدوره في حفظ الحقوق من خلال مهامه والتي تتضمن تحرير العقود المحررة التي يوجب القانون تحريرها على الكاتب بالعدل أو يطلب ذوو الشأن تحريرها مثل الوكالات، الإقرارات، الإشهادات، عقود الزواج، وثائق الطلاق، وثائق الترمل، وثائق عدم الزواج، كافة العقود التجارية، والمصادقة على توقيعات ذوي الشأن في المحررات العرفية، وإثبات تاريخ المحررات العرفية وغيرها من الأعمال المناطة بالكاتب بالعدل.

وحيث إن سلطنة عُمان تنتهج سياسات تقريب المؤسسات والخدمات من المستفيدين من الخدمات، مراعاة للاتساع الجغرافي لسلطنة عُمان، وتسهيلا لوصول المواطنين والمقيمين على أرض سلطنة عُمان إلى تلك الخدمات فقد تم إنشاء (٦١) دائرة كاتب بالعدل تتوزع في مختلف محافظات سلطنة عُمان، ويعمل مجلس الشؤون الإدارية للقضاء والذي انتقلت إليه صلاحيات الكاتب بالعدل بموجب المادة الخامسة من المرسوم السلطاني رقم (٨٨/ ٢٠٢٠) بشأن دمج وزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية في وزارة واحدة، على تطوير برنامج إلكتروني يتيح تقديم كافة خدمات الكاتب بالعدل إلكترونيا، وذلك في إطار سياسات التحول الإلكتروني التي يتبناها المجلس.

على مدى عقدين من الزمن، ومحكمة القضاء الإداري تنهج مسارها الوطني حاملة راية الحق مرسخة لمفاهيم دولة المؤسسات والقانون وفق توازن دقيق بين امتيازات السلطات العامة ومتطلبات ذوي الشأن، واضعة أهداف رؤية (عُمان ٢٠٤٠) نصب استراتيجيتها، بحيث يُحقق القضاء الإداري العُماني التنافسية العالمية المستهدفة، وقد بات ذلك واقعا ملموسا من خلال تطور الوعي القانوني المجتمعي والمؤسسي على حد سواء، حيث واكب المشرع هذا الوعي بسعيه نحو تقريب جهات التقاضي من المتقاضين تحقيقا لمبادئ النظام الأساسي للدولة، وذلك من خلال الدوائر الابتدائية للمحكمة في كل من صلالة بمحافظة ظفار وصحار في محافظة شمال الباطنة، ووضع خطة واقعية مبنية على إحصائيات دقيقة نحو التوسع المنشود.

فضلا عن أن ما يصدر عن المحكمة من مبادئ قضائية خاصة فيما يتعلق بالعقود الإدارية ساهم في إيجاد مناخ استثماري مستقر وآمن في العلاقات بين أطراف تلك العقود، كما أسهم وبشكل مباشر في دفع عجلة التنمية في شتى المجالات، ودأبت محكمة القضاء الإداري على نشر الوعي القانوني من خلال مجموعات المبادئ القضائية، والتي أصبحت مرجعا للباحثين والمهتمين بالقضاء الإداري، كونها تحمل بين طياتها عمق التجربة القضائية وخلاصة مبادئ العدالة الراسخة، لتكون خير معين للجهات والباحثين في انتهاج المبادئ المستقرة خلال العمل الإداري.

واستمرارا في نهج تحقيق العدالة الناجزة، وتنفيذا لمرتكزات رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، سارعت المحكمة في إحداث نقلة نوعية تقوم على استخدام التقنية لتجويد وأتمتة جميع الإجراءات القضائية وجعل الملف القضائي ذكيا، يتماشى مع تطويرها لموقعها الإلكتروني الذي يشتمل على بوابة ناجز للخدمات القضائية الذكية، ومن خلاله يتم توفير ما يلزم لجميع المتقاضين وخاصة ممثلي الجهات الحكومية والمحامين وذوي الشأن، حيث ستكون جميع إجراءات التقاضي من قيد الدعاوى حتى موعد حضور الجلسة الأولى إلكترونيا.

وفي خطواته الوثّابة نحو المستقبل، قام القضاء الإداري برفد هيئته القضائية بعدد (٧) قضاة مساعدين، وتم إلحاقهم مباشرة بالمعهد العالي للقضاء؛ لتمكينهم من بناء قدراتهم القضائية، وتأهيلهم لحمل أمانة القضاء وتأدية رسالته على الوجه الذي يحقق خطط المحكمة

في إيجاد عناصر بشرية مؤهلة تقدم أداء متطورا وحلولا مبتكرة في بيئة عمل مبدعة ومحفزة وبتقنيات حديثة وموارد مستدامة، مع مراعاة ما تعكسه إحصائيات الدعاوى من تنوع موضوعي وارتفاع عددي يدعو الجميع إلى التكاتف والتعاون لترسيخ مبدأ سيادة القانون وأسس العدالة والمساواة التي وجه بها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ في خطابه في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، ليستمر ركب الحضارة العُمانية محفوفا بعناية الله تحت قيادة مُجدد النهضة العُمانية الحديثة.

لجان التوفيق والمصالحة

أولت سلطنة عُمان اهتماما خاصا بتطوير قطاع العدل في البلاد، وكان من سمات هذا التطوير توفير المستلزمات المُعينة على الحد من تأثيرات المنازعات بين المتقاضين، وذلك بجعل قيم الجنوح إلى الصلح قيمة راسخة في المجتمع تستمد نجاحها من التراث المجتمعي العُماني المتسامح عبر العصور.

وقد كُلِّلت هذه المهمة بالنجاح، خاصة أن مفاهيم الصلح والنصح والتسامح المجتمعية قد تمت إعادة صياغتها في أنساق قانونية منبثقة من قيم التسامح في الشريعة الإسلامية، ومنسجمة مع روح النظم القضائية الحديثة.

وعلى هذه الأسس جاء إنشاء لجان التوفيق والمصالحة لتعمل على بسط العدل في المجتمع من خلال الصلح الذي أوكل إلى شخصيات مختارة، وقد صدر قانون التوفيق والمصالحة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٩٨) ليضفي لبنة عريقة حديثة في صرح العدالة، وحدد قانون التوفيق والمصالحة في مادته الرابعة اختصاص لجان التوفيق والمصالحة بنظر طلبات الصلح في النزاعات المدنية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية. ويبلغ عدد لجان التوفيق والمصالحة (٤٦) لجنة موزعة على جميع محافظات سلطنة عُمان.

وبموجب المادة الخامسة من المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٨) بدمج وزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية في وزارة واحدة تسمى وزارة العدل والشؤون القانونية وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، فقد آلت إلى كل من وزارة الداخلية، ومحافظات: مسقط، وظفار، ومسندم ـ بحسب الأحوال ـ كافة الاختصاصات والمخصصات والأصول والحقوق والالتزامات والموجودات الخاصة بالتقسيمات ذات الصلة بالتوفيق والمصالحة في وزارة العدل سابقا.

المعهد العالي للقضاء

يمثل المعهد العالي للقضاء منارة علمية تُعزّز مسيرة التنمية الوطنية، وحكم القانون، وتُسهم في ترسيخ وتوسيع الوعي بالقانون والجهود المبذولة لتعميق الالتزام به في كل جوانب الحياة، لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، وتم إنشاء المعهد بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/٣٥) الصادر في ٢٠١٠/٤/١١م، ويعد افتتاح المعهد العالي للقضاء إنجازا حضاريا يُضاف إلى إنجازات النهضة العُمانية الحديثة.

وتتمثل رسالة المعهد في إعداد وتأهيل كوادر العمل القضائي والقانوني بما يواكب مستجدات التطور في الجانب التشريعي المستمر لمؤسسات القضاء والقانون اعتمادا على مناهج علمية متخصصة وكفاءات عالمية. وعمل المعهد العالي للقضاء منذ إنشائه على دعم جهود سلطنة عُمان في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير أداء العاملين في كافة الجهات القضائية، وكذلك الجهات القانونية التابعة للجهاز الإداري للدولة، وحرص المعهد في خططه التدريبية على تنفيذ البرامج القصيرة ذات المهارة الواحدة، كما تم بناء بعض البرامج التخصصية بنظام الحِزَم التدريبية، وفق حقائب تدريبية مصممة تتناسب واحتياجات الفئات المستهدفة، والوصف الوظيفي لها ضمن محتوى تدريبي يجمع بين المادة العلمية، والمهارات المراد إكسابها للمتدربين، فضلا عن طرح بعض البرامج التدريبية المشتركة للوظائف ذات المهام الوظيفية المتقاربة، ويستعين المعهد في تنفيذ خطته التدريبية بأصحاب الفضيلة القضاة، وأعضاء الادّعاء العام، والوظائف الفنية بوزارة العدل والشؤون القانونية، وأعضاء هيئة التدريس والتدريب بالمعهد، والأكاديميين في الجامعات والكليات والمعاهد ذات الصلة باختصاص المعهد، وكذلك يتم الاستعانة بذوي الخبرة في الجانب القانوني.

العدل والشؤون القانونية

تضطلع وزارة العدل والشؤون القانونية بدور حيويٍّ في صنع المنظومة القانونية العُمانية المتكاملة التي يتربع على قمة هرمها النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦)، والذي يجب أن تتطابق معه المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات التي تصدر من حين لآخر.

وتتولى الوزارة عملا بأحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٨) بدمج وزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية في وزارة واحدة تسمى وزارة العدل والشؤون القانونية وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، بإعداد ومراجعة مشروعات المراسيم السلطانية، واتخاذ إجراءات إصدارها،

ومراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الصبغة التشريعية التي تعدها وحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة قبل إصدارها ونشرها في الجريدة الرسمية.

ولا يقتصر دور الوزارة في الواقع العملي على إعداد ومراجعة التشريعات، واتخاذ إجراءات استصدارها، بل يمتد ليشمل مراجعة التشريعات القائمة؛ لتقدير ما يحتاج منها إلى تطوير، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

كما تختص بإصدار الفتاوى بإبداء الرأي القانوني المعتمد فيما يعرض عليها من وقائع متعلقة بتطبيق المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات، بناء على طلب إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وكذلك إبداء الرأي القانوني الاستشاري فيما يعرض عليها من وقائع متعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية، أو العقود التي أبرمتها وحدات الجهاز الإداري، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، فضلا عن اختصاصها بالفصل بقرار معتمد في المنازعات التي تنشأ بين وحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، أو بينها وبين الشركات المملوكة بالكامل للحكومة.

وإضافة إلى اختصاصاتها في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، فإنها تختص كذلك بمراجعة مشروعات العقود التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة تتجاوز قيمتها خمسة ملايين ريال عُماني قبل توقيعها من أيٍّ جهة حكومية، كما تختص بمراجعة مشروعات الاتفاقيات الدولية، ومذكرات التفاهم التي تنوي سلطنة عُمان توقيعها، وإبداء الرأي القانوني في طلبات الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية القائمة، والمشاركة في إعداد التقارير الدورية الواجب تقديمها إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

علاوة على ذلك، فإن الوزارة تختص بموجب المرسوم السلطاني المحدد لاختصاصاتها بالإشراف على شؤون المحامين، حيث تتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيد المحامين في جداول قيد المحامين، وإصدار التراخيص اللازمة لمزاولة عملهم، وسحبها في حال مخالفتهم لأحكام القانون، كما تقوم الوزارة بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء في تقديم عدد من البرامج التدريبية للمحامين.

كما تختص الوزارة بتنظيم أعمال الخبرة أمام كافة المحاكم في سلطنة عُمان باختلاف درجاتها لتحقيق سير العدالة، وعملا بهذا الاختصاص قامت الوزارة بإصدار لائحة تنظيم أعمال الخبرة أمام المحاكم بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٢١/٧٦).

ومن منطلق إحاطة الكافة بالعلم بأحكام القانون، وصولا إلى الالتزام بأحكامه، فإن وزارة العدل والشؤون القانونية، تتولى إصدار

«الجريدة الرسمية» التي تتضمن نصوص المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية، بالإضافة إلى الإعلانات والمواد الأخرى التي تقتضي القوانين نشرها في الجريدة الرسمية، كما تتيح الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للوزارة؛ وذلك سعيا منها في مواكبة الواقع، وتطوراته بما ينسجم مع توجه سلطنة عُمان في أتمتة الخدمات الحكومية، وولوج سبيل الحكومة الإلكترونية.

كما تصدر الوزارة مجلد القوانين السنوي ويتضمن المراسيم السلطانية والأوامر السامية والقوانين واللوائح والقرارات الإدارية الصادرة خلال العام.

وكذلك تصدر الوزارة «كتاب المبادئ القانونية في فتاوى الشؤون القانونية» بصفة سنوية، ويحتوي على أهم الفتاوى القانونية الصادرة عن الوزارة والمبادئ القانونية المستخلصة منها.

الادعاء العام

مواكبة لمسيرة وتطلعات الحكومة الرشيدة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق ـ حفظه الله ورعاه ـ وتنفيذا لرؤية (عُمان ٢٠٤٠) وتحقيقا لاستراتيجياتها، يباشر الادعاء العام الأعمال المنوطة به وفقا للصلاحيات الممنوحة له في تولي الدعوى العمومية باسم المجتمع.

وأكد النظام الأساسي للدولة الصادر في ٢٠٢١/١/١١م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦) في المادة (٨٦) منه على أن «الادعاء العام جزء من السلطة القضائية، يتولى الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي، ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام، وذلك على النحو الذي يبينه القانون، ويرتب القانون الادعاء العام، وينظم اختصاصاته، ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يتولون وظائفه».

وسعيا من الادعاء العام نحو تطوير الأعمال وتجويد الأداء في سبيل تحقيق أولويات رؤية (عُمان٢٠٤٠)، لاسيما في مجال «التشريع والقضاء والرقابة» وتوجهها الاستراتيجي القائم على «منظومة تشريعية تشاركية ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز ورقابة فاعلة وشفافة»، فقد ركّز الادعاء العام على أهداف يسعى عن طريقها إلى تجويد العمل وتمكين التقنية والاستفادة من أدواتها في تفعيل الإجراءات الإلكترونية في مختلف المجالات، لتعين وتساند الكادر البشري، وتعمل على ترشيق التقسيمات الإدارية التنظيمية. وعليه؛ أصدر الادعاء العام في ٢٠٢١/٤/٢٠م قرارات إدارية قضت بتعديلٍ التقسيمات التنظيمية لإدارات

الادعاء العام بمحافظات سلطنة عُمان، وذلك بدمج بعض الإدارات وتعديل مسمياتها. كما أصدر قرارا قضائيا بتسمية أعضاء ادعاء عام محققين ماليين في المحافظات؛ لتولّي التحقيق والترافع في قضايا الاعتداء على المال العام والقضايا المالية النوعية وقضايا غسل الأموال، وتخصيص أعضاء آخرين؛ لتولّي التحقيق والترافع في قضايا الأحداث.

وتعامل الادعاء العام خلال عام ٢٠٢٠م مع (٢٣٨٣١) قضية. وكشفت الإحصاءات أن عدد القضايا المحالة إلى المحاكم بلغت (١٢٨٤١) قضية، في حين بلغ عدد القضايا المحفوظة (٩٣٠٣) قضايا، وبلغ عدد الأحكام المنفذة (١٠٦٩٩) قضية.

ويواصل الادعاء العام سعيه الدؤوب في توسيع نطاق الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية الشريكة، بهدف إيجاد بيئة ديناميكية مرنة، يُحقق بها سرعة التقاضي وجودة العمل القضائي، فنفذ خلال عام ٢٠٢١م عددا من المشروعات، منها اكتمال الربط الإلكتروني مع مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، وذلك بإحالة جميع القضايا إلكترونيا من دوائر الادعاء العام إلى المحاكم في جميع محافظات سلطنة عُمان، وتحديث نظام إحالة التظلمات من قرارات الحفظ إلى المحاكم. كما نفذ عددا من المشروعات الإلكترونية مع شرطة عُمان السلطانية، ووزارة التنمية الاجتماعية، وهيئة البيئة.

وأنشأ الادعاء العام مكتب رؤية (عُمان ٢٠٤٠) بموجب القرار رقم (٢٠٢٠/٢٩٥) الذي باشر عمله في إعداد خطة عملٍ لتنفيذ أولويات الرؤية واستراتيجياتها، بدءا باستحداث استبانة قياس رضا المراجعين، والسير في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع «العمل عن بعد»، وغيرها من البرامج والمشروعات قيد الدراسة.

كما بدأ الادعاء العام خلال عام ٢٠٢١م تنفيذ مشروع منظومة قياس الأداء الفردي والإجادة المؤسسية عن طريق تشكيل فرق عمل للتعريف بالمنظومة، وإعداد الخطط في الجوانب التدريبية والتسويقية والتطبيقية، حيث نفذ لمنتسبيه (١٣) حلقة عمل تعريفية، و(٥١) حلقة عمل تدريبية، و(٦٢) زيارة تعريفية.

وعلى الصعيد الدولي، شاركت سلطنة عُمان ممثلة في الادعاء العام في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية خلال الفترة من ٧ إلى ٢٠٢١/٣/١٢م، وأكدت سلطنة عُمان أنها تولي العدالة الجنائية أهمية خاصة، انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن العدالة الجنائية وسيادة القانون تمثلان ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة. كما شاركت سلطنة عُمان في أعمال اجتماعات النيابات العامة والادعاء العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٠٢١/٦/١٥م.

مبادئ راسخة ترعى الأخوة والصداقة والسلام

تمضي سلطنة عُمان في نهضتها المتجددة، على ذات النهج الراسخ في سياستها، ومواقفها النابعة من إرث حضاري، وإدراك عميق لخبرتها التاريخية، مستندة على مجموعة من المبادئ والمرتكزات الأساسية التي تؤكد على دورها كطرف فاعل في المجتمع الدولي، حيث اعتمدت سلطنة عُمان منذ انطلاقة مسيرتها الحديثة على سياسة مدّ يد الصداقة لكافة الدول، والتفاهم بين الشعوب وهو ما أكسبها احترام العالم وتقديره، وأصبحت مدرسة يُحتذى بها في التعامل الدولي وذلك لما اتصفت به من رجاحة وحكمة وحُسن تصرّف ولباقة وثبات في المواقف، وقبل كل هذا بالجرأة على اتخاذ القرار والإخلاص في العمل على تنفيذه.

وتقوم سياسة سلطنة عُمان الخارجية على رؤية عميقة ودائمة لعُمان كصديق للجميع، تتبنى الحوار والتسامح كمبادئ توجيهية في معالجة جميع القضايا، وتؤدي دورا فعالا في المجتمع الدولي وتعيش في وئام، وفي علاقات تدعم تحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الثقافية الضرورية لمستقبل الجميع، وهي رؤية يتمسك بها ويطورها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -، وقد تأسست على الفكر السياسي للمغفور له بإذن الله، جلالة السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه -، وتستند بدءا على حسن الجوار، حيث تؤمن سلطنة عُمان إيمانا راسخا بأهمية تطوير علاقات جيدة مع جميع جيرانها والحفاظ عليها، ويتمثل الهدف الثابت للسياسة الخارجية العُمانية في التأكيد على أن علاقاتها مع جميع جيرانها تُبنى على الصداقة والاحترام المتبادل، وعلى التفاهم



جلالة السلطان المعظم يلتقي بجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ورئيسة الكومنولث وذلك في قلعة وندسور بمقاطعة بيركشاير الإنجليزية

ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وتضم الدول المجاورة لسلطنة عُمان الجمهورية اليمنية، وأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي طورت سلطنة عُمان معها علاقات من التعاون الاقتصادي والأمني واسعة النطاق، مما أسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأمن المتبادل خلال فترة اتسمت بعدم الاستقرار الإقليمي.

وبالنسبة لسلطنة عُمان، يمتد مفهوم الجار إلى ما هو أبعد من الدول المجاورة مباشرة، ليشمل شركاء مهمين آخرين تعتبرهم سلطنة عُمان دولا مجاورة بسبب قربهم النسبي وأهميتهم، وبالتالي فإن كلا من إيران والهند وباكستان تعد من بين أهم الدول المجاورة لسلطنة عُمان.

إن مبدأ حسن الجوار يتطلب من سلطنة عُمان أن تفعل كل ما في وسعها، ليس للحفاظ على علاقاتها الجيدة مع جيرانها فحسب، وإنما أيضا لمساعدة جيرانها على التوصل إلى تفاهم والحفاظ على علاقات طيبة مع بعضهم البعض، وهذا الأمر مهم لسلطنة عُمان، فاستقرار الجار المباشر يعد عنصرا حيويا بالنسبة لأمنها ومستقبلها الاقتصادي على المدى الطويل، لذلك فإن سلطنة عُمان على استعداد دائم لمساعدة جيرانها من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتيسير التشاور بشأن مختلف القضايا والاهتمامات.

وفي حين كان التسامح ولا يزال يشكل عاملا رئيسا في علاقات سلطنة عُمان مع بقية دول العالم عبر التاريخ، تتجنب سلطنة عُمان في علاقاتها مع الدول الأخرى، التسرع في إصدار الأحكام التي قد تؤدي إلى التصلب أو

التعقيد أو الانحياز، وتستند السياسة العُمانية الخارجية على قناعة راسخة بأن مواجهة مشاكل هذا العصر الصعبة لا يمكن أن تنجح إلا من خلال الالتزام برؤية مبنية على التسامح.

وحيث إن الحوار يُعتبر بالنسبة لسلطنة عُمان والعُمانيين، عنصرا رئيسا في معالجة كافة القضايا الداخلية والخارجية على السواء، فإن سلطنة عُمان لا تنتهج سياسة الإقصاء أو المقاطعة عندما تجد نفسها في خلاف مع آراء الآخرين أو مواقفهم، بل إنها تسعى إلى تشجيعهم على تبني سياسة التسامح، من أجل تحقيق التعايش السلمي والشراكة المثمرة للجميع.

وتستند رؤية سلطنة عُمان لتحقيق التنمية، على الالتزام بالانفتاح على العالم، وتعزيز التواصل والتجارة، وتتبع نهجا براجماتيا يؤكد على الحقائق الجيوستراتيجية وليس المواقف الأيديولوجية أو المؤقتة، وهذا المبدأ له جذوره الضاربة في وضع سلطنة عُمان الجيوسياسي، وبخاصة في المسؤوليات التي يفرضها عليها موقعها المطل على مضيق هرمز، وبحر عُمان والمحيط الهندي وبحر العرب.

لقد أكّد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ في كلمته السامية الأولى أمام مجلس عُمان، بُعيد أدائه قسم اليمين في ٢٠٢٠/١/١١م في جلسة مشتركة لمجلسي عُمان والدفاع تنفيذا لأحكام المادة السابعة من النظام الأساسي للدولة، على الثوابت التي اختطها المغفور له بإذن الله تعالى السلطان الراحل قابوس بن سعيد بن تيمور ـ طيب الله ثراه ـ لسياسة سلطنة عُمان الخارجية، القائمة على التعايش السلمي بين الأمم والشعوب، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام سيادة الدول وعلى التعاون الدولي في مختلف المجالات، «داعين ومساهمين في حل الخلافات بالطرق السلمية وباذلين الجهد لإيجاد حلول مرضية لها بروح من الوفاق والتفاهم».

لذلك لم يكن غريبا أن تحظى سياسة سلطنة عُمان بتقدير عالمي واسع، رسميا وشعبيا، نظرا للإسهام الإيجابي والمتزايد الذي تقوم به سلطنة عُمان تجاه مختلف القضايا الدولية، وكذلك لتطوير علاقاتها الثنائية مع دول العالم، وبما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة، فعلى الصعيد الخليجي ترتكز العلاقات الوثيقة والمتميزة بين سلطنة عُمان وشقيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما يربط بينها من وشائج وصلات عميقة وممتدة في عمق الزمن، وعلى كل المستويات، وفي جميع المجالات، وعلى ما يجمع بينها من مصالح وآمال مشتركة لبناء حياة أفضل لشعوبها في الحاضر والمستقبل.

وقد أكّد جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ في كلمته السامية في ٢٠٢٠/١/١١م، المواصلة «مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإسهام في دفع مسيرة التعاون بين دولنا لتحقيق أماني شعوبنا ولدفع منجزات مجلس التعاون قدما إلى الأمام».



جلالة السلطان المعظم يستعرض مع أخيه خادم الحرمين الشريفين آفاق التعاون المشترك وسُبل تطويره في مختلف المجالات

وعلى ذلك، وانطلاقا من الروابط والوشائج الأخوية الراسخة والتاريخية التي تجمع بين قيادتي سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، وبين شعبيهما الشقيقين، وتعزيزا للعلاقات الثنائية المتميزة بينهما، واستجابة لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ بزيارة دولة إلى المملكة العربية السعودية يومي ١١ و١٢ يوليو ٢٠٢١م.

وقد عُقدت جلسة مباحثات بين حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، تم خلالها استعراض آفاق التعاون المشترك وسُبل تطويره في مختلف المجالات، وأشادا بما تم تحقيقه من تعاون وتنسيق في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية بما يحقق الأمن والاستقرار للبلدين الشقيقين.

ورحّب الجانبان بالتوقيع على مذكرة تفاهم في شأن تأسيس مجلس تنسيق سعودي عُماني برئاسة وزيري خارجية البلدين لتعزيز علاقاتهما الثنائية في شتى المجالات، كما اتفقا على توجيه الجهات المعنية للإسراع في افتتاح الطريق البري المباشر والمنفذ

الحدودي الذي سيُسهم في سلاسة تنقّل مواطني البلدين وتكامل سلاسل الإمداد في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين البلدين الشقيقين، وأكّدا عزمهما على رفع وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين من خلال تحفيز القطاعين الحكومي والخاص للوصول إلى تبادلات تجارية واستثمارية نوعية تحقّق طموحات الشعبين وتساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ورؤية (عُمان ٢٠٤٠)، وعبر إطلاق مجموعة من المبادرات المشتركة والتي تشمل مجالات تعاون رئيسية منها الاستثمارات في منطقة الدقم، والتعاون في مجال الطاقة، إضافة إلى الشراكة في مجال الأمن الغذائي، والتعاون في الأنشطة الثقافية والرياضية والسياحية المختلفة.

هذا وقد قام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية، بزيارة إلى سلطنة عُمان يوميّ الاثنين ٦و٢٠٢١/١٢/٧م.

وخلال جلسة المباحثات التي عقدت بين حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود استعرض الجانبان آفاق التعاون المشترك وسُبل تطويرها في مختلف المجالات، وأشادا بما تحقق من تعاون وتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية لما فيه خير البلدين والشعبين الشقيقين، وأكدا عزمهما على رفع وتيرة



جلالة السلطان المعظم يستقبل أخاه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية

التعاون الاقتصادي المشترك من خلال تحفيز القطاعين الحكومي والخاص للوصول إلى تبادلات تجارية واستثمارية نوعية تخدم رؤية (عُمان ٢٠٤٠) ورؤية المملكة ٢٠٣٠، وتعزز من فرص الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين. وفي هذا الإطار رحب الجانبان بالإعلان عن افتتاح الطريق البري العُماني السعودي الذي يبلغ طوله (٧٢٥ كم) ، والذي سيُسهم في سلاسة تنقل مواطني البلدين وتكامل سلاسل الإمداد في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين البلدين الشقيقين.

وانطلاقا من العلاقات الأخوية الوطيدة، والروابط التّاريخية الراسخة التي تجمع بين سلطنة عُمان ودولة قطر، قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بزيارة دولة تاريخية لدولة قطر يومي ٢٢ و٢٣ نوفمبر ٢٠٢١م، وذلك تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

وقد عقد جلالة السلطان المعظم وأخيه أمير دولة قطر مباحثات ثنائية موسّعة استعرضت العلاقات بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها وتطويرها في كافّة المجالات، وشملت تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية، وقد عكست هذه المباحثات عمق العلاقات الثنائية، وتقارب مواقف البلدين بشأن القضايا الإقليمية والدولية، لا سيّما أهمية الحوار والدبلوماسية في معالجة كافّة قضايا المنطقة.

وعلى مستوى العلاقات الثنائية، أكّد



مباحثات ثنائية موسّعة بين جلالة السلطان المعظم وأخيه أمير دولة قطر استعرضت العلاقات بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها وتطويرها في كافّة المجالات

الجانبان قوة الإرادة السياسية للقيادة في البلدين للارتقاء بكافّة أوجه التعاون على جميع المستويات، وأنّ الزيارة التّاريخية لجلالة السلطان المعظم إلى دولة قطر ستفتح آفاقا جديدة من التشاور والتنسيق والتعاون بين البلدين الشقيقين.

وأشاد جلالة السلطان المعظم وسمو أمير دولة قطر بما يجمعُ البلدين من علاقات التعاون والشراكة المتميزة في كافّة المجالات، وأكّدا أنّ الفرص الحقيقية والمتنوعة في البلدين تشكّل أساسا متينا لتعزيز العلاقات، وزيادة فرص الاستثمار، وإقامة الشراكات، وإنجاز مشروعات ذات قيمة مُضافة في العديد من القطاعات والميادين، فضلا عن زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه، وتعزيز دور القطاع الخاص بما يُحقق التّكامل في مصالح البلدين.

ووقّع البلدان اتفاقية حول التعاون العسكري بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة دولة قطر، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية تعاونٍ في مجال الاستثمار، واتفاقية تعاونٍ بشأن الاستثمار في الشركة العُمانية للنقل البحري، واتفاقية تعاونٍ حول الاستثمار في قطاع الضيافة، ومذكرة تفاهمٍ في مجال العمل وتنمية الموارد البشرية.

وسعيا نحو مزيد من الارتقاء بالعلاقات المتميزة بين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة الصديقة إلى الرؤى والمصالح ذات الأهداف المشتركة، قام حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ بزيارة خاصة إلى المملكة المتحدة استغرقت عدة أيام، وذلك ابتداء من تاريخ ٢٠٢١/١٢/١٤م، وقد التقى جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ في ٢٠٢١/١٢/١٥م جلالة الملكة إليزابيث الثانية ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ورئيسة الكومنولث وذلك في قلعة وندسور بمقاطعة بيركشاير الإنجليزية. جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية واستعراض العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الصديقين وأوجه التعاون الوثيق في كافة المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين العُماني والبريطاني.

وتقديرا لجلالة السلطان المعظم- حفظه الله ورعاه - واعتزازا بالعلاقات التاريخية التي تربط سلطنة عُمان والمملكة المتحدة، قدمت جلالة الملكة اليزابيث الثانية ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ورئيسة الكومنولث لجلالته وسام الفارس الشرفي الرفيع.

والتقى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ في ٢٠٢١/١٢/١٥م، بصاحب السمو الملكي الأمير تشارلز أمير ويلز في قصر كلارنس بالعاصمة البريطانية لندن.

كما التقى جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ في ٢٠٢١/١٢/١٦م بدولة بوريس جونسون رئيس وزراء المملكة المتحدة في المقر الرسمي لرئيس الوزراء بالعاصمة البريطانية لندن.

تم خلال هذه اللقاءات تناول علاقات الصداقة التاريخية التي تجمع البلدين وبحث سبل تعزيزها بما يفتح مجالات أرحب من

التعاون الثنائي القائـم بينهما خدمة للمصالح المشـتركة للشـعبين العُـماني والبريطـاني الصديقين، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا التي تهم الجانبين في ضوء التطورات الجارية على الساحة الدولية.

ونيابة عن حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بـن طارق المعظم ـ حفظـه الله ورعاه ـ ترأس صاحبُ السّـمو السّـيد فهد بن محمود آل سـعيد نائب رئيس الوزراء لشـؤون مجلس الـوزراء وفد سـلطنة عُـمان في مؤتمر القمّة الثاني والأربعـين لقادة دول مجلـس التعاون لـدول الخليـج العربية الذي انعقـدت أعماله ٢٠٢١/١٢/١٤م في الريـاض بالمملكـة العربية السعودية.

وأشار سموه في كلمته في المؤتمر إلى ترحيب سـلطنة عُمان برئاسـة القمة القادمة، وستبذل كافـة الجهود خلال العـام ٢٠٢٢م، موضحا أن هناك آلية ستحافظ عليها سلطنة عُمان من أجل أن يستمر انعقاد الجلسات الرئيسية للمجلس في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

ونيابة عن حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بـن طارق المعظم ـ حفظـه الله ورعاه ـ ترأس صاحب السُّـمو السَّـيد فهد بن محمود آل سـعيد نائب رئيس الوزراء لشـؤون مجلس الـوزراء وفد سـلطنة عُـمان في مؤتمر القمة الحادي والأربعين لقـادة دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية (قمة السـلطان قابوس والشيخ صباح) التي عقدت في ٢٠٢١/١/٥م في مدينة العُلا بالمملكة العربية السعودية.

وفي الشـأن العـربي، حرصـت سـلطنة عُـمان منـذ انضمامهـا إلى جامعـة الـدول العربيـة في ١٩٧١/٩/٢٩م، وخـلال خمسـين عامـا من عضويتها في الجامعة، على تسـخير كافـة جهودهـا وأدواتها، لتحقيـق كل ما من



ترأس نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء وفد السلطنة في مؤتمر القمّة الثاني والأربعين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شـأنه تعزيز التضامن العربي، وتوسـيع نطاق التعـاون بـين الأشـقاء واسـتثمار الإمكانات المتاحـة لتحقيق حياة أفضل للشـعوب العربية كافة، من خلال المشـاركة والمساهمة الإيجابية في أعـمال الجامعة. وتجلى ذلـك في حضور ومشـاركة سلطنة عُمان في كافة القمم العربية منذ انضمامهـا للجامعة، وآخرها القمة العربية في دورتها العاديـة الثلاثين، والتي عقدت في ٢٠٢١/٣/١١ في تونس.

وقد أكّد جلالة السلطان المعظم ـ أعزّه الله ـ في أول خطاب عنـد توليه مقاليد الحُكم في البلاد في ١١ يناير ٢٠٢٠م، الاستمرار «في دعم جامعة الدول العربية وسـنتعاون مع أشـقائنا زعـماء الدول العربية لتحقيـق أهداف جامعة الـدول العربية، والرقي بحياة مواطنينا والنأي بهذه المنطقة عن الصراعات والخلافات، والعمل على تحقيـق تكامل اقتصادي يخـدم تطلعات الشعوب العربية».

وفي هذا الإطار فقد شـاركت سلطنة عُمان في كافـة الاجتماعات الوزاريـة لجامعة الدول العربيـة خلال العـام ٢٠٢١م سـواء العادية أو الطارئة، مواصلة السعي في جهود إيجاد الوسائل الأنسب للقضايا المعقدة في الساحة العربية.

وفي الشـأن الدولي، تسـعى سلطنة عُمان دومـا إلى تطوير وتعميـق علاقاتها الطيبة مع مختلف دول العالم، بجانب مسـاهمتها الفاعلة في العديد مـن المنظمات الإقليميـة والدولية، حيث تدعم سـلطنة عُمان أنشطة الأمم المتحدة وهيئاتها ومختلف المنظمات المتخصصة التابعة لها وذلـك تعزيزا للسـلام والتفاهـم، ودعما لجسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

وفي هـذا الإطار أشـار جلالة السـلطان المعظـم في كلمتـه السـامية الأولى، أن عُمان سـتواصل «دورهـا كعضـو فاعـل في منظمة الأمم المتحدة تحترم ميثاقها، وتعمل مع الدول الأعضاء على تحقيق السـلم والأمن الدوليين، ونشر الرخاء الاقتصادي في جميع دول العالم، وسـنبني علاقاتنـا مع جميـع دول العالم على تراث عظيـم خلفه لنا السـلطان الراحل عليه رحمـة الله ومغفرته، أساسـه الالتزام بعلاقات الصداقـة والتعـاون مـع الجميـع، واحـترام المواثيق والقوانين والاتفاقيات التي أمضيناها مع مختلف الدول والمنظمات».

لقـد حافظت سـلطنة عُـمان في عهدها الجديد عهد حضرة صاحب الجلالة السـلطان هيثم بـن طارق المعظم ـ حفظـه الله ورعاه ـ على مواقفها، ومنهاج سياسـتها، وظلت رسالة عُـمان إلى العـالم قائمة على مبادئ السـلام والوئام والإخاء، وظل صوت عُمان في المحافل الدولية يصدح بمساندة فرص ومساعي السلام والتفاهم والتنوع الثقافي والتسـامح والحوار الإيجـابي والتعـاون الوثيـق مع سـائر الأمم والشـعوب، وفضّ النزاعات بالطرق السـلمية وفق أحكام ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

وقد أكدت سـلطنة عُمان في كلمتها أمام الدورة السادسـة والسـبعين للجمعيـة العامة للأمم المتحدة، في ٢٠٢١/٩/٢٧م، على «الالتزام بالثوابتِ الأساسيةِ والمبادئ الرئيسية لسياستِها الخارجيـة والتي تتجسّـدُ في سياسـة حُسـنِ الجوار، وعـدمِ التدخلِ في الشـؤون الداخلية

للغير، واحترامِ القوانينِ والأعراف الدولية، ودعمِ التعاونِ بين الدول وتعزيزِ فرصِ الحوارِ فيما بينها، تعبيرا عن قناعتِنا بأنَّ حلَّ الخلافاتِ بروح الوفاقِ والتسامح إنّما هو سلوكٌ حضاريٌ يؤدي إلى نتائجَ أفضلَ وأدوم مما يمكنُ تحقيقُهُ عن طريق الصراع. فلغةُ اللسانِ أمضى من لغةِ السِنان».

ومما هو جدير بالذكر، أن سلطنة عُمان احتفلت في ٢٠٢١/١٠/٧م بمرور ٥٠ عاما على انضمامها إلى الأمم المتحدة في الـ٧ من أكتوبر عام ١٩٧١م، وبهذه المناسبة، أكد معالي أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة على مكانة سلطنة عُمان المُميزة على ساحة العالم كوسيط موثوق وصانع سلام وباني جسور لتعزيز الاستقرار الإقليمي وأنها «نالت امتنان وتقدير المجتمع الدولي».

وأشار معاليه في رسالة له بهذه المناسبة إلى إسهام سلطنة عُمان في أهداف التنمية المستدامة، من خلال رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، والدعم النشط للتوزيع العادل للقاحات (كوفيد ١٩)، وتعزيز الفرص للمرأة والشباب الذين هم مفتاح التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي، مهنئا سلطنة عُمان أيضا على انتخابها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤م.

وتأكيدا على التزاماتها وحقوقها الإنسانية والدولية؛ سعت سلطنة عُمان للانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية، كما انضمت وصادقت على عدد من الاتفاقيات ومذكرات تفاهم إقليمية، وحرصا على تنظيم وتوثيق تعاونها مع الدول الشقيقة والصديقة، فقد أبرمت سلطنة عُمان عددا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياحية والقنصلية.

وتجسيدا للرؤى والأهداف الاقتصادية لسلطنة عُمان، وتعزيزا للدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، بدأت وزارة الخارجية والبعثات العُمانية في الخارج العمل على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية لتنفيذ رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، وذلك وفقا لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ .

وفي هذا الشأن نظمت وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال العام ٢٠٢١م، عدة لقاءات افتراضية مع كل البعثات العُمانية في الخارج لدعم أهداف خطة الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، وطرق جلب الاستثمارات إليها.

وركزت هذه الاجتماعات على أهمية سعي بعثات سلطنة عُمان في الخارج للتواصل مع مؤسسات ومكونات الدولة المضيفة السياسية والاقتصادية للتعريف بالجوانب والميزات الاقتصادية والاستثمارية لسلطنة عُمان.

هذا وتقوم وزارة الخارجية في كافة اجتماعاتها مع المسؤولين والوفود من الدول الشقيقة والصديقة بالتركيز على أهمية الجانب الاقتصادي في العلاقات الثنائية مع الدول، مع السعي لتطوير آلية عمل اللجان المشتركة مع الدول الأخرى لتفعيل عملها بشكل يخدم هذا التوجه الوطني.

مجلس عُمان
شراكة رسمية لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠

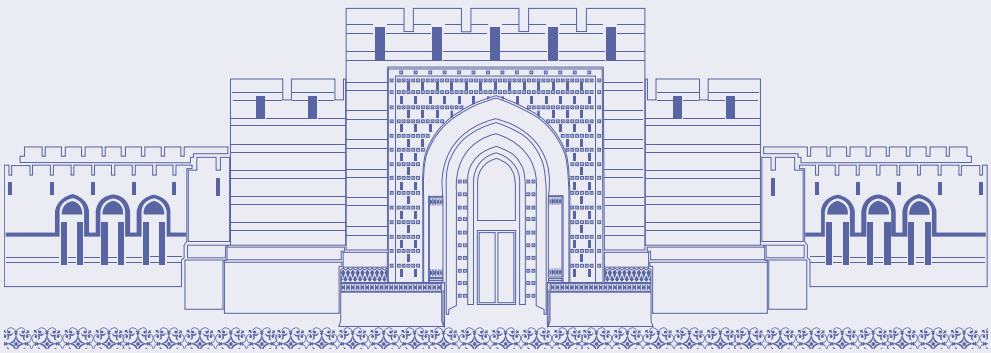
حفلت مسيرة الشورى في سلطنة عُمان بالعديد من مراحل العمل الدؤوب، حيث بدأت مع تأسيس المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١م، وإنشاء مجلس الشورى في عام ١٩٩١م، وشهدت المسيرة تطورات متلاحقة ومستمرة على امتداد السنوات الماضية، وأصبح نظامها المؤسسي يعمل بنظام المجلسين: مجلس الدولة المُعيّن، ومجلس الشورى المُنتخب ويجتمعان معا تحت مظلة مجلس عُمان، مع تمتّع كل واحد منهما بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري

وقد حددت المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة القيم الجامعة والمقومات الأساسية لنظام الحكم في سلطنة عُمان، فنصت على أن الحكم في الدولة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة، وللمواطنين ـ وفقا لهذا النظام والشروط والأوضاع التي يبينها القانون ـ حق المشاركة في الشؤون العامة، كما نصت المادة (٧٦) على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة»، ونصت المادة (٦٨) من الباب الخامس على أن مجلس عُمان يتكون من مجلسي الدولة والشورى، وتنظم المواد من (٦٩) إلى (٧٥) آلية تعيين أعضاء مجلس الدولة وآلية انتخاب أعضاء مجلس الشورى وتنظيم عملية الاقتراع السرّي المباشر بالإضافة إلى تحديد صلاحيّات مجلس عُمان.

وإذا كان قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧)، قد



تضمن العديد من الأحكام سواء تلك المتعلقة بشروط العضوية والفئات التي يتم من بينها الاختيار لعضوية مجلس الدولة، وشروط الترشح لعضوية مجلس الشورى، وفترة العضوية بمجلسي الدولة والشورى، وحالات انتهاء العضوية فيهما، والأجهزة الرئيسية لكل مجلس، وأدوار الانعقاد، فإنه كذلك منح جملة من الصلاحيات التشريعية والرقابية للمجلسين، من بينها إقرار أو تعديل مشروعات القوانين المحالة من الحكومة، وكذلك مناقشة وإبداء التوصيات حول مشروعات خطط التنمية والميزانية العامة للدولة، وإعادتها إلى مجلس الوزراء، وعلى هذا المجلس الأخير إخطار المجلسين بما لم يتم الأخذ به من توصياتهما في هذا الشأن مع ذكر الأسباب.



مجلس عُمان

مثّل إنشـاء مجلس عُمان وفقا للمرسـوم السـلطاني رقـم (٩٧/٨٦) الصـادر في ١٩٩٧/١٢/١٦م، أحـد أوجـه التطور المهمة في مسـيرة الشـورى في سـلطنة عُمان، وتوسيع قاعـدة المشـاركة في الـرأي، بما يـؤدي إلى الاسـتفادة مـن خـبرات أهـل العلـم وذوي الاختصـاص، ويسـهم في تنفيذ اسـتراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام.

ويعد صـدور قانون مجلس عُمان بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٢١/٧) في ٢٠٢١/١/١١م، من أهم الملامح التي تتجه نحو تحقيق الأهداف التي رسمتها رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، ومن بين تلك الأهداف إيجاد تشريعات مرنة وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة.



يتكون مجلس عُمان حسبما نصت عليه المادة (٦٨) من النظام الأساسي للدولة، والمادة (١) من قانون مجلس عُمان، من مجلس الدولة الذي يُعيّن جلالة السلطان أعضاءه من بين أفضل الخبرات العُمانية، ومن مجلس الشورى الذي ينتخب المواطنون العُمانيون ممثلي ولاياتهم فيه، ويجتمع المجلس بدعوة من جلالة السلطان المعظم خلال شهر نوفمبر من كل عام، واستثناء من حكم المادة (٣٨) من قانون مجلس عُمان، «يدعو السلطان مجلس عُمان لأول اجتماع يلي الانتخابات العامة لمجلس الشورى خلال شهر من تاريخ إعلان نتائج تلك الانتخابات»، و«للسلطان دعوة مجلس عُمان للاجتماع في غير دور الانعقاد العادي في الحالات التي يقدرها»، و«تكون دعوة مجلس عُمان للانعقاد في أدواره العادية أو غير العادية وفضها بأمر سلطاني».



مظلة مجلس عُمان تجمع مجلس الدولة المُعيّن، ومجلس الشورى المُنتخب مع تمتّع كل واحد منهما بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري (مبنى مجلس عُمان في منطقة البستان بمسقط)

مجلس الدولة.. مسيرة رائدة وإنجازات واعدة

يضطلع مجلس الدولة بدور رائد في مسيرة العمل الوطني بسلطنة عُمان، وذلك في إطار ممارسته الوطنية لصلاحياته التشريعية والمالية، التي نص عليها النظام الأساسي للدولة، وقانون مجلس عُمان، ولائحته الداخلية، من خلال اجتماعات مكتب المجلس وجلساته العادية، ولجان المجلس الست الدائمة، فضلا عن لجانه الفرعية، وفرق العمل المنبثقة عن لجانه الدائمة. ويتمتع مجلس الدولة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، كما يضم في عضويته نخبة من ذوي الخبرة والاختصاص الأمر الذي يمكنه من الاضطلاع بالمهام المناطة به في إطار صلاحياته واختصاصاته، بكفاءة واقتدار تجسيدا لدوره في العمل الوطني ضمن منظومة دولة القانون والمؤسسات.



مجلس الدولة يضطلع بدور رائد في مسيرة العمل الوطني بالسلطنة

عضوية المجلس

يتكون مجلس الدولة من رئيس وأعضاء لا يتجاوز عددهم بالرئيس عدد أعضاء مجلس الشورى، يُعيّنون بمرسوم سلطاني، ويتم اختيارهم من الذين قضوا سنوات طويلة في الخدمة في وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، والشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن، والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجالات العلم والأدب والثقافة، وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد العليا، والأعيان ورجال الأعمال، ومن يرى جلالة السلطان المعظم تعيينهم أعضاء بالمجلس من غير هذه الفئات.

وصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٧٧) بتعيين أعضاء مجلس الدولة للفترة السابعة الحالية وعددهم (٨٥) عضوا، بينهم (١٥) امرأة بما يمثل حوالي ١٨٪ من إجمالي الأعضاء.



يضم مجلس الدولة في عضويته نخبة من ذوي الخبرة والاختصاص بما يمكنه من الاضطلاع بالمهام المناطة به

اختصاصات المجلس

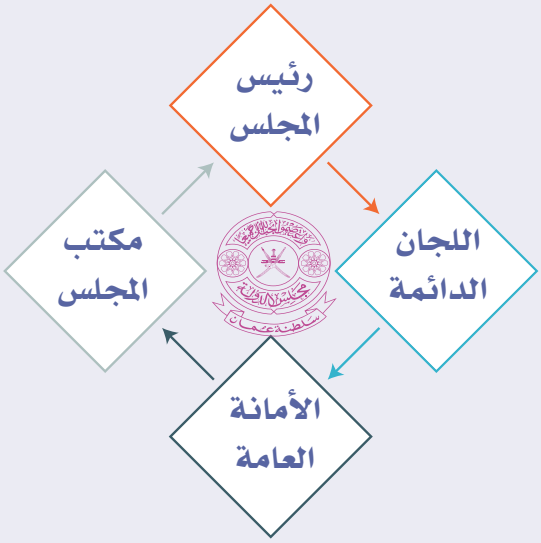
حـددت المـادة (٧٢) من النظام الأسـاسي للدولة بشـأن مجلس عُـمان، الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس، والمتمثلـة فـي إقرار أو تعديل مشروعات القوانين، ومناقشـة خطـط التنمية والميزانيـة العامـة للدولـة، وإبـداء التوصيات بشـأنها، واقتراح مشـروعات قوانين جديدة، وذلك على النحو الذي يبينه القانون.

كما يقوم مجلس الدولة بدراسـة ومناقشـة الموضوعـات المتصلـة بتنفيذ الخطـط التنموية وتقديم الاقتراحات الهادفة لتعزيز برامج التنمية إلى الحكومة، وتقديم المقترحات والدراسات التي تسهم في ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العُماني، والمحافظة على منجزاته، وإيجاد الحلول الملائمة للعديد مـن القضايا الاقتصاديـة والاجتماعية. وتمتد فترة انعقاد مجلس الدولة لأربع سـنوات، وتتكـون من أربع أدوار انعقاد سـنوية، ولا تقل مـدة كل دور انعقـاد عن ثمانية أشـهر تبدأ مع الافتتاح السنوي لمجلس عُمان.

أجهزة مجلس الدولة

تتكـون الأجهزة الرئيسـية بمجلـس الدولة حسبما بينت المادة (٣١) من قانون مجلس عُمان، من رئيـس المجلس، ومكتب المجلـس، واللجـان، والأمانة العامة.

وقد بـين قانون مجلس عُمان اختصاصات رئيـس المجلـس، كما أشـار بأن تضـع اللائحة الداخلية لمجلس الدولة إجراءات تشـكيل مكتب المجلـس واللجـان، وتحديـد اختصاصاتهـما، كما بيّن القانـون اختصاصـات الأمانة العامة ومسؤولياتها، واختصاصات الأمين العام.



رئيس المجلس: يمثل مجلس الدولة في صلاته بالغير وأمام القضاء، وتكون له فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية وشؤون الموظفين صلاحيات رئيس الوحدة المقررة في القوانين والمراسيم السلطانية.

ويترأس رئيس المجلس الجلسات العامة، والجلسات المشتركة مع مجلس الشورى، ويكون رئيسا لمكتب المجلس، ويشرف بوجه عام على حُسن سير أعمال المجلس، ويراعي مطابقتها لأحكام النظام الأساسي للدولة والقانون واللائحة الداخلية للمجلس.

مكتب المجلس: بين قانون مجلس عُمان بأن تضع اللائحة الداخلية للمجلس إجراءات تشكيل مكتب المجلس وتحديد اختصاصاته، وحددت تلك اللائحة عدد أعضاء مكتب المجلس وإجراءات تشكيله، حيث يتكون المكتب من رئيس المجلس وعضوية كل من نائبيه وأربعة أعضاء ينتخبهم المجلس، ويمارس مكتب المجلس بعض الاختصاصات التي بينتها اللائحة الداخلية لمجلس الدولة.

اللجان الدائمة: نص قانون مجلس عُمان على أن تبين اللائحة الداخلية لمجلس الدولة إجراءات تشكيل اللجان الدائمة بالمجلس، وتحديد اختصاصاتها، وقد بينت تلك اللائحة أن يشكل المجلس بقرار منه لجانا دائمة في بداية كل فترة على أن يكون من بينها لجنة قانونية ولجنة اقتصادية، ومن أهم اللجان التي شكلها المجلس خلال فترته السابعة هي اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، واللجنة الاجتماعية، ولجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ولجنة التعليم والبحوث، ولجنة التقنية والابتكار.

وتمارس هذه اللجان اختصاصات المجلس كل في مجال اختصاصها، ومنها دراسة مشروعات القوانين المحالة إلى المجلس، واقتراح مشروعات القوانين، ومراجعة واقتراح القوانين النافذة، ومناقشة مشروعات خطط التنمية والميزانية العامة للدولة، وتقديم المقترحات والدراسات التي يختص بها المجلس.

الأمانة العامة: تكون لمجلس الدولة أمانة عامة تشكل من أمين عام، ومساعدين للأمين العام، وعدد كافٍ من الموظفين، حيث يتم تعيين الأمين العام لمجلس الدولة بموجب مرسوم سلطاني.

وتتولى الأمانة العامة القيام بالأعمال اللازمة لمعاونة المجلس وجميع أجهزته في مباشرة اختصاصاتها ومسؤولياتها، طبقا للقواعد التنظيمية العامة التي يقررها رئيس المجلس.

ويتولى الأمين العام بعض الاختصاصات ومنها الإشراف على الأمانة العامة وموظفيها، ورقابة أدائهم لواجباتهم الوظيفية، والتحضير لجلسات المجلس وتجهيز جداول الأعمال المقرة من المكتب بالتنسيق مع الرئيس، والإشراف على إعداد محاضر جلسات المجلس واجتماعات مكتب المجلس.

اكتسب دور الانعقاد العادي الثاني من الفترة السابعة أهمية استثنائية لتزامنه مع تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ بإصدار النظام الأساسي للدولة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦)، وإصدار جلالته قانون مجلس عُمان بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧)، تلبية لمتطلبات سلطنة عُمان في المرحلة القادمة، وانسجاما مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

ونجح المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفترة السابعة في تحقيق حزمة من الإنجازات، حيث شهد دور الانعقاد نشاطا متزايدا اتساقا مع الاهتمام السامي الكريم بترسيخ دعائم الشورى وتفعيلا لدور المجلس، وفي هذا الإطار ناقش المجلس العديد من الموضوعات منها مشروعات القوانين المحالة من الحكومة، وأقرّ مجموعة من المقترحات والدراسات، إضافة إلى مناقشة مشروعي خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١- ٢٠٢٥) والميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١م.

ووفقا للمادة (٤٨) من قانون مجلس عُمان، ناقش المجلس خلال دور الانعقاد الثاني من الفترة السابعة مقترح مشروع قانون كبار السن المحال من مجلس الشورى.

ووفقا للمادة (٥٣) من قانون مجلس عُمان والتي منحت المجلس حق تقديم الدراسات ومناقشة الموضوعات المتصلة بتنفيذ الخطط التنموية والدراسات المتعلقة بترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العُماني، والمحافظة على منجزاته وإحالته للحكومة؛ ناقش المجلس (٦)



موضوعات عديدة ناقشها مجلس الدولة تحت قبته منها مشروعات قوانين محالة من الحكومة

دراسات، ووافق المجلس في بداية دور الانعقاد الثاني من الفترة السابعة على دراسة (١٥) مقترحا مقدما من لجانه الدائمة خلال دور الانعقاد.

وفيما يتعلق بأنشطة مكتب المجلس خلال دور الانعقاد الثاني من الفترة السابعة، فقد عقد مكتب المجلس عدة اجتماعات استضاف خلالها عددا من رؤساء ومقرري اللجان الدائمة بالمجلس؛ لمناقشة التقارير المقدمة من لجانهم حول مشروعات القوانين المحالة إليهم، ومقترحات الدراسات المقدمة منها، كما ناقش مكتب المجلس خلال اجتماعاته جملة من التقارير والرسائل الواردة للمجلس من عدد من الجهات.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها سلطنة عُمان والعالم بأسره والمتعلقة بتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)؛ إلا أن ذلك لم يقف عائقا أمام المجلس ومواصلة إسهامه في العمل الوطني، حيث عقد المجلس (٣) جلسات عامة متخذا فيها جميع التدابير الاحترازية والوقائية للمساعدة في الحدّ من انتشار الفيروس، والحفاظ على سلامة منتسبيه تنفيذا للأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ القاضية بإرجاء جلسات المجلس العامة، والاقتصار على اللجنة المختصة الموسعة في مناقشة مشروعات القوانين المحالة والموضوعات الأخرى المتعلقة باختصاصات المجلس، حيث عقدت اللجنة المختصة الموسعة (٧) سبعة اجتماعات تم خلالها إقرار العديد من الموضوعات.

تنسيق وتعاون

وفقا لما نصّ عليه النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان واصل مجلس الدولة دوره الوطني في تناغم واتساق مع مؤسسات الدولة الأخرى بما يكفل استمرارية مسيرة البناء التي تشهدها سلطنة عُمان في كافة المجالات وصولا إلى المزيد من النماء للوطن، وفي إطار التنسيق المشترك لمجلس الدولة مع مجلس الوزراء الموقر، يعقد المجلسان اجتماعات تشاورية لبحث أوجه التعاون بينهما في كل دور انعقاد سنوي، وفي هذا السياق عُقد اللقاء المشترك بين مجلس الوزراء وأعضاء مكتب المجلس في ٢٠٢١/٩/٢٦م، والذي أكّد على أهمية تضافر كافة الجهود الرامية إلى إعلاء المصلحة العليا للوطن، وضرورة تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجلس، كما تم الاتفاق على مواصلة قيام المجلس بالتوعية المجتمعية الهادفة. إضافة إلى ذلك هناك تنسيق قائم بين مجلس الدولة ومجلس الشورى والذي يكفل التكاملية في عمل المجلسين، ويقوم التنسيق بين المجلسين على عدد من المستويات، من خلال مكتبي المجلسين ولجانهما، علاوة على الجلسات المشتركة بين المجلسين التي حدد النظام الأساسي آلية عقدها في حالة وجود اختلاف بين المجلسين بشأن مواد في مشروع قانون معروض عليهما.

مجلس الشورى.. تشريعات تحمل آمال الوطن والمواطن

شهد دور الانعقاد السنوي الثاني من الفترة الحالية صدور النظام الأســاسي للدولة وقانون مجلس عُمان، الذي حدد علاقة مجلس الشورى بالحكومة وإجراءات العمل التشريعي مع مجلس الدولــة، إلى جانب إجراءات العمل الداخلية في آلية إدارة جلســات المجلس ولجانه الدائمة، كما أتــاح القانون للمجلس صياغــة لائحته الداخلية وفقا للقانون والنظام الأســاسي للدولة. وخلال دور الانعقاد السنوي الثاني، تابع المجلس بحرص شديد مستجدات جائحة فيروس كورونا منذ بداية الأزمة، حيث قــدم المجلس عددا من التوصيات المبــاشرة إلى اللجنــة العليــا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد١٩) متضمنة العديد من المعالجات



للأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على المجتمع، ولقيت تلك التوصيات القبول من قبل اللجنة العليا، كما ساهم أعضاء المجلس في دعم الصندوق المخصص لمكافحة تأثيرات (كوفيد١٩)، وفي جلسة المجلس مع وزير الصحة في ٢٠٢١/١/٢٤م الذي ألقى بيان وزارته أمام المجلس، ناقش أعضاء المجلس أبرز الجهود التي قدمتها وزارة الصحة في التعامل مع الجائحة وجهود الوزارة في توفير اللقاح.

وقد فعّل المجلس عددا من أدوات المتابعة بهدف متابعة الجوانب المجتمعية المتأثرة من جائحة كورونا (كوفيد١٩) تمثلت في أسئلة وطلبات إحاطة، حيث تقدم أعضاء مجلس الشورى بمجموعة من المخاطبات للبنك المركزي العُماني بطلب تأجيل الأقساط على المقترضين، كما تم استخدام بيان عاجل تمثل في بيانين اثنين ناقشا التأثيرات المتصلة بالجائحة ومقترحات من أجل تطوير آليات التعامل معها.



خلال دور الانعقاد السنوي الثاني فعّل مجلس الشورى عددًا من أدوات المتابعة بهدف متابعة الجوانب المجتمعية المتأثرة من جائحة (كوفيد١٩)

أجهزة مجلس الشورى

تمتـد فترة مجلـس الشـورى لمـدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان النتائج الرسمية لانتخابـات مجلس الشـورى، وتمتـد حتى ٣٠ سبتمبر من العام الرابع لفترة المجلس.

ويمارس المجلس صلاحياته واختصاصاته من خلال أجهزته الأربعة الرئيسية وهي:





يحدد مكتب مجلس الشورى خطة عمل المجلس، ومواعيد الجلسات الاعتيادية وجدول أعمالها

رئيس المجلس: يتولى الإشراف على أعمال المجلس وإدارة جلساته، وتمثيله في اتصاله مع الهيئات والجهات الأخرى، والتحدث باسمه، كما أن له الحق في الدعوة إلى عقد جلسة استثنائية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويتم انتخاب الرئيس ونائبين للرئيس في جلسة استثنائية بدعوة من جلالة السلطان المعظم عملا بالمادة (١٧) من قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧).

مكتب المجلس: يحدد خطة عمل المجلس، ومواعيد الجلسات الاعتيادية وجدول أعمالها، وذلك في ضوء أنشطة لجان المجلس المختلفة والمواضيع المحالة إليها، أو المطروحة أمام المجلس، كما يباشر المكتب أعمال المجلس فيما بين أدوار انعقاده، ويقوم بمتابعة الردود الوزارية حول مختلف الأسئلة المكتوبة التي تم توجيهها إلى أصحاب المعالي الوزراء خلال دور الانعقاد.

اللجان الدائمة: أقرّ مكتب مجلس الشورى في فترته التاسعة تشكيل لجان المجلس الرئيسية وهي: اللجنة التشريعية والقانونية، واللجنة الاقتصادية والمالية، واللجنة الصحية والبيئية، ولجنة التربية والتعليم والبحث العلمي، ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية، ولجنة الشباب والموارد البشرية، ولجنة الأمن الغذائي والمائي، ولجنة الإعلام والثقافة.

الأمانة العامة: تتكون الأمانة العامة لمجلس الشورى من الأمين العام للمجلس الذي تم تعيينه بمرسوم سلطاني، وعدد من الموظفين والمختصين، وتقوم الأمانة العامة بمعاونة المجلس وأجهزته في مباشرة اختصاصاتها، وتيسير كل ما يتصل بالجوانب التنظيمية والإدارية ذات الصلة بذلك، وللأمانة العامة دور حيوي في إنجاح عمل المجلس.

أنشطة تشريعية ورقابية

يمارس مجلس الشورى صلاحياته واختصاصاته من خلال أدوات العمل الشوري المعروفة، وقد حدد قانون مجلس عُمان، الصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها المجلس، في ضوء النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠٢١/٦)، ومنح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية بموجب المادة (٧٢)، الأمر الذي عزّز قدرة المجلس على المشاركة في عملية صنع القرار من ناحية، والتعبير عن تطلعات المواطنين من ناحية أخرى، وفي ذلك جاء الفصل السادس موضحا أدوات المتابعة المقررة لمجلس الشورى، وهي حسب المادة (٥٦): البيان العاجل، وطلب الإحاطة، وإبداء الرغبة، والسؤال، وطلبات المناقشة، ومناقشة البيانات الوزارية، والاستجواب، وهذه الأدوات أتاحت قيام المجلس بمتابعة أداء الأجهزة الحكومية والتعرف على السياسات والخطط والبرامج التي تنفذها.

وخلال دور الانعقاد السنوي الثاني (٢٠٢٠-٢٠٢١) من الفترة التاسعة (٢٠١٩-٢٠٢٣)، أنجز المجلس جملة من مشروعات القوانين والتقارير وأدوات المتابعة، حيث عقد (١٤) جلسة اعتيادية، أقرّ خلالها (١٠) من مشروعات القوانين والاتفاقيات المحالة من الحكومة منها مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١م، ومشروع تعديل بعض أحكام قانون شركات التأمين، ومشروع تعديل قانون التأمين التكافلي، ومناقشة وإقرار مشروع القانون



حدد قانون مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها مجلس الشورى

(النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومشروع قانون الأوراق المالية، ومشروع تعديل بعض أحكام قانون الأحوال المدنية، ومشروع تعديل بعض أحكام قانون تأمين المركبات، ومشروع تعديل بعض أحكام قانون إقامة الأجانب، ومشروع تعديل بعض أحكام قانون الوثائق والمحفوظات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠)، ومشروع اتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة دولة قطر حول تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال.

وعكف مكتب المجلس ولجانه الدائمة على دراسة مشروعات القوانين والاتفاقيات المحالة إلى جانب بحث أدوات المتابعة التي تم إقرارها من مكتب المجلس الذي يعقد اجتماعات دورية يستعرض خلالها رسائل اللجان والأعضاء والمواطنين.

وفيما يتعلق بأدوات المتابعة، فإن أعضاء مجلس الشورى قاموا بتفعيل أدوات المتابعة بشكل جلي خاصة في المواضيع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والتي تأتي كتفاعل مباشر مع عدد من قضايا الرأي العام التي يتداولها المواطنون عبر منصات التواصل الاجتماعي. حيث تم تقديم (٥) بيانات عاجلة أبرزها بيان عاجل حول ضوابط وشروط منح الأراضي الحكومية، وبيان عاجل حول رؤية عُمان ٢٠٤٠، والتطلعات حول تحقيقها، وآخر حول تحديات التعليم عن بعد.

كما استعان أعضاء المجلس بالأسئلة المكتوبة للاستيضاح حول عدد من الموضوعات، حيث تم تقديم (١٣٦) سؤالا، إلى جانب عدد (١٢٤) من طلبات الإحاطة، وقدم أعضاء المجلس (٢٨) رغبة مبداة بهدف تعزيز الأداء الحكومي عبر اقتراح عدد من الموضوعات والآليات التي تعزز أداء الحكومة بما يخدم المواطنين، وتقدم المجلس بـ (٩) طلبات مناقشة.

وفيما يتعلق بالبيانات الوزارية، فإن المجلس ناقش خلال دور الانعقاد السنوي الثاني من الفترة التاسعة (٥) بيانات وزارية قدمت خلالها الاستفسارات والملاحظات، وإيجاد الحلول المناسبة لكافة الصعوبات التي تواجه تنفيذ الخطط التنموية في مختلف القطاعات، وضمت البيانات مناقشة بيان معالي وزير الصحة، وبيان معالي وزيرة التربية والتعليم، وبيان معالي وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وبيان معالي وزير التراث والسياحة، وبيان معالي الدكتورة وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وفي إطار التعاون والتنسيق القائمين بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء وبناء على ما نصّ عليه النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان دعما للتنسيق المستمر بين مؤسسات الدولة كافة، تم عقد اللقاء السنوي المشترك بين المجلسين بمقرّ مجلس الوزراء في ٢٠٢١/٥/٤م، حيث استقبل صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء سعادة رئيس مجلس الشورى، وبحضور أصحاب السمو والمعالي أعضاء مجلس الوزراء وأصحاب السعادة أعضاء مكتب مجلس الشورى.

للإعلام العُماني
مرآة صادقة ورسالة أمينة

على امتداد النهضة العُمانية الحديثة والمتجددة، استطاع الإعلام العُماني السير بخطى واثقة ومتواصلة على طريق القيام بدوره الوطني البنّاء، والتعبير بموضوعية عن طبيعة وسمات الشخصية العُمانية وإسهامها الحضاري، ومد جسور المودة والصداقة مع مختلف الدول والشعوب، وفق سياسة إعلامية متزنة.

ويستمد الإعلام العُماني رؤيته ورسالته وأهدافه من المبادئ الأساسية للدولة، ويسعى في تحقيق أهداف استراتيجية تتمثل في بناء خطط وبرامج كفيلة بتنفيذ السياسة الإعلامية بما يتوافق مع السياسة العامة لسلطنة عُمان، وتوظيف الرسالة الإعلامية للعمل على بث الوعي والمعرفة وتحقيق الانفتاح الثقافي، مع ضمان حرية الرأي والتعبير وفقا للقانون، وتجويد أداء الصحافة العُمانية وضمان استمراريتها، والسعي إلى تطوير الدراسات والبحوث الإعلامية، وتطوير أداء البث الإذاعي والتلفزيوني بما يتواكب مع أحدث أساليب التقنية الحديثة في هذا المجال، بالإضافة إلى تفعيل منصّات التواصل الاجتماعي وتطبيقاته المختلفة بهدف التواصل مع الجمهور عبر مختلف القنوات، وإثراء المحتوى المرتبط بسلطنة عُمان على هذه المنصات والتطبيقات، كما ينشد تطوير التشريعات الإعلامية والمواثيق المهنية الناظمة للعمل الإعلامي بما يحقق تطوير الأداء



الإعلامي الحر والمسؤول، وكذلك إظهار اسم سلطنة عُمان وإبراز إسهامها الحضاري، وتنوير الرأي العام الدولي بالأسس التي تقوم عليها سياسات سلطنة عُمان، والمبادئ التي تستند إليها، وإظهار مواقفها تجاه القضايا والأحداث المحلية والإقليمية والدولية.

سياسة إعلامية واضحة الرؤى

تبنت وزارة الإعلام سياسة إعلامية واضحة الرؤى والأهداف تعمل من خلالها على تطوير الرسالة الإعلامية بما يتفق وحاجات الجمهور وأولوياته، مع الأخذ في الاعتبار تنوعها وجودتها، وبما يسهم في تعزيز ورفع جودة المحتوى الإلكتروني، وتقديم معلومات موثوقة وسريعة عن سلطنة عُمان، ورصد وتحليل ما ينشر من أخبار ومعلومات في مختلف الوسائط الإلكترونية، إلى جانب العمل على تطوير البحث الإعلامي للنهوض بمجال الدراسات واستطلاعات الرأي، من أجل توفير بيئة اتصالية مناسبة قائمة على أسس من الموضوعية والمصداقية والمسؤولية، في ضوء ثوابت السياسة العُمانية الداخلية والخارجية.

وتسعى وزارة الإعلام من خلال السياسات التي تبنتها في الإعلام الإلكتروني إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها العمل على حضور سلطنة عُمان في مختلف الوسائط الإلكترونية،

وإبـراز المنجزات والهويـة العُمانية، والترويج لمختلف قطاعـات التنمية والمسـاهمة في رفع مسـتوى وجودة المحتوى العُماني في الوسائط الإلكترونيـة، والعمـل على أن تكـون مصدرا معتمـدا للمعلومـات من خلال نـشر البيانات الصحيحة والموثوقة عن سلطنة عُمان، والتفاعل مع الجمهـور ومده بالمعلومـات، وتصحيح أية معلومات مغلوطة عن سـلطنة عُـمان، ورصد وتحليـل الأخبـار والمعلومات التـي تنشر عن سـلطنة عُـمان في مختلف المواقـع والمنصات الإلكترونيـة، والوقـوف على توجهـات الرأي العـام تجاه مختلف القضايا المرتبطة بسـلطنة عُمان.

وتحقيقـا لرؤيـة وزارة الإعـلام في مجال التحـول الرقمي بتقديم خدمـات إعلامية ذات فعاليـة وكفـاءة عالية، عـززت الـوزارة أوجه الإعـلام الإلكـتروني ليشـمل الإنتـاج والنشر والترويـج للمحتـوى الإعلامي بشـتى صنوفه،



وعملت المديرية العامة للإعلام الإلكتروني خلال عام ٢٠٢١م على تدشين مشروع منصة الفيديو حسب الطلب «عين»، وتم إعداد وإنتاج مجموعة من البرامج الحصرية لتكون باكورة الإنتاج الإعلامي الإلكتروني والذي يُنشر على المنصة، والتي تم إطلاقها تجريبيا في ٢٠٢١/٩/١م.

وتُمثل «عين» أول منصة تفاعلية رقمية في سلطنة عُمان، تسعى لدعم المحتوى الإلكتروني العُماني والعربي، ومد جسور التواصل بين الوزارة والجمهور، وتنطوي المنصة على مجموعة من الخدمات والمنتجات الإعلامية التي تلبي ذائقة المشاهد من جهة، ومن جهة أخرى تتيح لها الخوض في غمار التنافس مع المنصات الإلكترونية الأخرى.

وتتضمن المنصة مجموعة واسعة من المحتوى السمعي والمرئي الذي يجسد أكثر من عشرة آلاف مادة إعلامية لمختلف القنوات الإذاعية والتلفزيونية التابعة لوزارة الإعلام، حُفظت وأُرشفت في المنصة وفق تسلسل وتراتبية مُبسطة لتقدم للمستخدم تجربة تصفح سهلة وماتعة، للوصول لأي مادة إعلامية يرغب بها.

ولأهمية التواصل البصري والنصي المباشر في مواقع التواصل الاجتماعي، عملت الوزارة على تطوير المحتوى الإلكتروني الذي يبث عبر حساباتها على هذه المواقع، بنشر المقاطع المرئية والصور، والمستجد من الأخبار بهدف إيصالها للمتابعين داخل سلطنة عُمان وخارجها.

وإلى جانب ذلك تمثل «البوابة الإعلامية لسلطنة عُمان» نطاقا واسعا في مجال الإعلام الرقمي الإلكتروني، وتجسد مكتبة إعلامية تحتضن العديد من المعلومات واللمحات حول الإعلام العُماني، وتسعى البوابة الإعلامية بلغاتها الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية) إلى تعزيز الحضور العُماني على الشبكة العنكبوتية العالمية (الانترنت)، لمواكبة المتغيرات والمستجدات المحلية والعربية والإقليمية في مجال الإعلام الالكتروني المتسارع، ويتصدر المحتوى الإخباري المنشور تحت عنوان «أخبار عُمان» المضامين الأخرى من حيث العدد، حيث تم نشر أكثر من (١٧٣٩) خبرا باللغة العربية، وأكثر من (٩٠٨) أخبار من شهر يناير إلى يونيو٢٠٢١م.

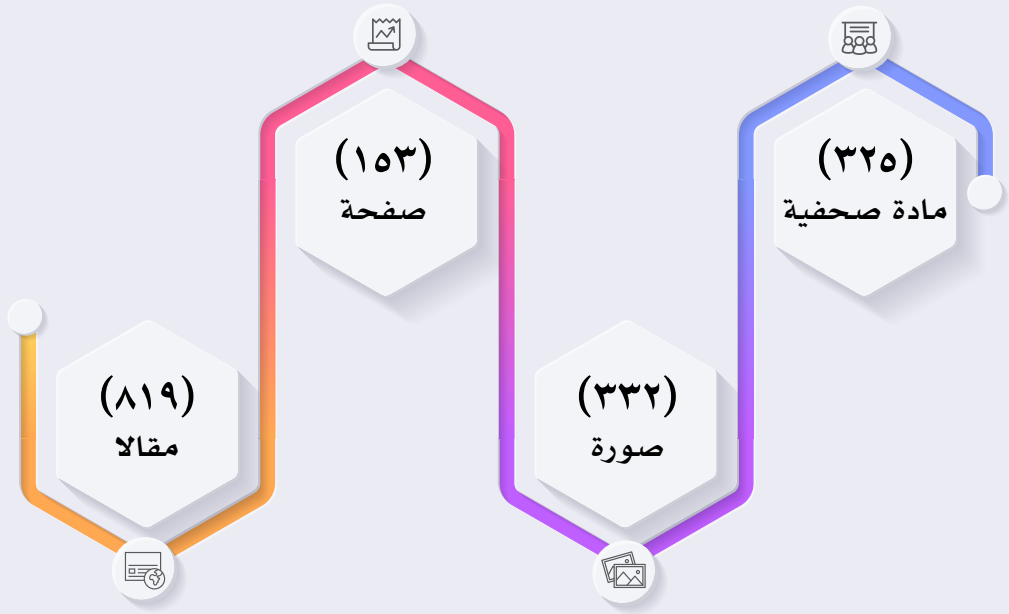
وتعزيزا لمبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات الحكومية الأخرى من خلال توفير البيانات والمعلومات الصحيحة، أصدرت وزارة الإعلام من خلال «مركز الإعلام المجتمعي» عددا من الملفات الإعلامية في مجالات السياسة والاقتصاد والإعلام وغيرها، أهمها ملف زيارة جلالة السلطان المعظم إلى المملكة العربية السعودية، والميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١م، وملف خاص عن الإطلاق التجريبي لمنصة عين الرقمية، بالإضافة إلى ملف عُمان تواجه كورونا.

جهود نشطة لإبراز اسم سلطنة عُمان

تسعى وزارة الإعلام لإبراز اسم سلطنة عُمان، والتعريف بجهود التنمية الوطنية على أوسع نطاق ممكن، والتواصل مع الشعوب الأخرى وإبراز الإسهام الحضاري العُماني، وإظهار الإنجازات الثقافية والتعليمية والبيئية والصحية على أرض سلطنة عُمان، وما تتمتع به من إرث ثقافي وتراثي وحضاري وبيئة سياحية جاذبة، من خلال المشاركة في العديد من معارض الكتاب الدولية والفعاليات والأنشطة الإعلامية المتنوعة التي يتم تنظيمها في مختلف الدول العربية والأجنبية.

وتسهم وزارة الإعلام ممثلة في المديرية العامة للإعلام الخارجي في نشر الصورة الصحيحة عن سلطنة عُمان ومواقفها السلمية تجاه العديد من القضايا الدولية عبر مختلف وسائل الاتصال بما فيها الصحافة ووكالات الأنباء والإذاعات والتلفزيونات ووسائل النشر الإلكتروني والسفارات والملحقيات الإعلامية والندوات والمؤتمرات والفعاليات والمهرجانات، إلى جانب المشاركات المستمرة في العديد من معارض الكتاب الدولية التي يتم تنظيمها في مختلف الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة

الأخبار والتقارير التي تم نشرها في الصحافة الخارجية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١م



بهدف التعريف بسلطنة عُمان وموروثها العلمي والثقافي والحضاري.

وفي هذا الإطار بلغت الأخبار والتقارير التي تم نشرها في الصحافة الخارجية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١م (٣٢٥) مادة صحفية، وأكثر من (٣٣٢) صورة، كما بلغ عدد الصفحات أكثر من (١٥٣) صفحة تشمل المقالات والتقارير، أما عن النشر في الصحافة الأجنبية، فقد بلغ عدد المقالات التي رصدت عن سلطنة عُمان (٨١٩) مقالا تتصدرها الصحافة الفرنسية بعدد (٤٠٥) مقالات.

وإدراكا لأهمية الإعلام الخارجي الذي يقوم بدور فاعل في تمثيل سلطنة عُمان والتعريف بها في مختلف الأوساط وتوضيح سياساتها ومواقفها والتعبير الأمثل عن توجهاتها، إلى جانب المحافظة على صورة ذهنية إيجابية لسلطنة عُمان خارج الحدود، فقد تم تطوير وتوسيع القنوات التي يعمل من خلالها الإعلام العُماني على الصعيد الخارجي، حيث توجد ثلاث ملحقيات إعلامية في كل من جمهورية مصر العربية (القاهرة)، والمملكة المتحدة (لندن)، والولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن)، وتقوم هذه الملحقيات الإعلامية بأداء عملها وفق استراتيجية مدروسة وممنهجة هدفها تحقيق الطموحات التي تتطلع إليها، وذلك عن طريق النشر الإعلامي المكثف عن النهضة العُمانية المتجددة ورؤيتها المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) وأفكارها النيرة لمستجدات طبيعة المرحلة القادمة وآفاقها الواعدة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ .

وكالة الأنباء العُمانية

منذ إنشائها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٦/٣٩) في ١٩٨٦/٥/٢٩م، أدت وكالة الأنباء العُمانية ـ المصدر الرسمي للخبر العُماني ـ أدوارها الحيوية التي رُسمت لها والتي تهدف إلى تنفيذ السياسات الاعلامية العُمانية التي استمدت من رؤية المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور ـ طيب الله ثراه ـ والرؤية السامية العصرية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ ضمن المهام والأهداف التي حددها المرسوم السلطاني الخاص بإنشاء الوكالة .

وقد تمكنت الوكالة من القيام بدورها بكفاءة محليا ودوليا، كما أنها تقوم بعمليات تطوير متصلة لأدائها للمساهمة في إحاطة المواطن العُماني المستنير بمجريات الأمور، ونشر الأنباء الدقيقة الواضحة على المستويين المحلي والدولي عبر شبكتها المحلية والدولية.

وتقــوم الوكالــة ضمــن مهامهــا بتغطية الفعاليات والأنشــطة المختلفة المحلية والأنشطة السياســية والاقتصاديــة والتنموية في مختلف المجــالات الأخرى، وهي تنقل مواقف ســلطنة عُــمان حيال مختلــف القضايا الهامــة، وتزوّد أجهزة ووسائل الإعلام بالمادة الخبرية والصور الضوئيــة والتقارير المتنوعــة باللغتين العربية والإنجليزية.

وعملــت وكالــة الأنبــاء العُمانيــة في ظل التطــورات التنمويــة المتســارعة عــلى تطوير خدماتها بداية بتكوين شــبكة من المراسلين في مختلف ولايات ومحافظات سلطنة عُمان، وتعيين مراسلين لها في عدد العواصم العربية والدولية، وهو ما وفر لهــا تغطية سريعة وعميقة لمختلف التطورات، ثم من خلال إدخالها للخدمات التي تضمــن وصول الخــبر العُماني والــدولي دون تأخير وأهمها خدمة «ســبق»، كما أنها حرصت على تدشــين صفحات موثقــة بمواقع التواصل الاجتماعي، لإيصال خدمتها الخبرية وخدمات الصــور للمتابعين الذين يتزايــد عددهم يوما بعد يوم، وأضافــت الوكالة خلال العام ٢٠٢١م تقارير مقروءة ومرئية، وهي نشرة المحافظات، والنشرة الثقافية، والنــشرة الرياضية، والنشرة الدولية، والنشرة الاقتصادية.

الصحافة العُمانية

تســعى الصحافــة العُمانيــة إلى مواكبــة التطــورات السريعــة في مجــالات الإعــلام والاتصال على المستوى الدولي، كما تحرص في الوقت ذاته على التفاعل الأعمق والأوســع مع اهتمامات وتطلعــات المواطن العُماني والتعبير عنها بوضوح وشفافية.

ولعــل من أبرز الســمات المميزة للصحافة العُمانيــة، أنها مملوكة بالكامــل تقريبا للقطاع الخاص العُماني، وذلك باستثناء صحيفة عُمان وصحيفــة عُمان ديلي أوبزيرفــر، ويتم تنظيم عمــل المؤسســات الصحفية في ســلطنة عُمان وكذلك إجراءات إصدار الصحف وإنشــاء دور النــشر والمطابــع وشركات الإعــلان من خلال قانــون المطبوعــات والنشر الذي تــم تعديله بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٨٧).

وتصدر في ســلطنة عُمان حاليا مجموعة من الصحف والمجلات والنــشرات بين يومية وأســبوعية وشــهرية، وكل شــهرين وفصلية ونصف ســنوية وســنوية، إلى جانب المجلات المجانية، وذلك اســتجابة للتطور المســتمر في المجتمــع واهتمامــات الجمهور، كــما تصدر العديــد من الــوزارات والهيئــات مجلات أو مطبوعــات تلقــي مــن خلالها الضــوء على أنشــطتها، أو تتناول من خلالهــا قضايا تهم المجتمع والمواطن بوجه عام.

وتتمثــل الصحــف اليوميــة التــي تصدر

باللغة العربيــة في صحف «عُمان» و«الوطن» و«الشبيبة» و«الرؤية»، أما الصحف التي تصدر باللغــة الإنجليزيــة فهي صحــف «عُمان ديلي اوبزيرفــر» و«تايمز أوف عُمان» و«مسـقط ديلي». كما تصــدر عدة صحف أســبوعية في شــكل «تابلويــد» يغلب عليها طابــع المنوعات، والرياضــة، والإعلانــات، وتــوزع مجانــا مع الصحف التي تصدرها أو بشكل منفرد.

الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية

عُمان

الوطن

الشبيبة

الرؤية

الصحف التي تصدر باللغة الإنجليزية

عُمان ديلي اوبزيرفر

تايمز أوف عُمان

مسقط ديلي

المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلان

المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلان هي إحدى المديريات التابعة لوزارة الإعلام، وذلك بعد إلغاء مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان ودمجها مع وزارة الإعلام، وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٥) الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٨م، وتشرف المديرية على أهم الصحف والمجلات العُمانية، وتتميز بإمكاناتها البشرية، وما يصدر عنها من مطبوعات، وقدرتها على التطور المستمر ومواكبة ما يشهده مجال العمل الصحفي من قفزات متلاحقة في كل الجوانب المتصلة به.

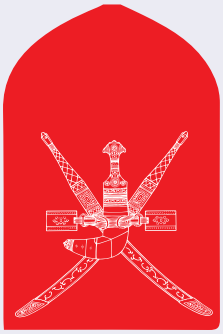
وتمكنت إصدارات المديرية وصحفها اليومية ومجلاتها الشهرية والفصلية، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي من تحقيق نسب قراءة عالية، رغم التحديات المحيطة، واستطاعت أن تقدم الكثير من الإنجازات مواكبة ما يشهده مجال العمل الصحفي من قفزات متلاحقة في كل الجوانب المتصلة به.

وقد نجحت المديرية في مواجهة تحديات الواقع الإعلامي في إطار خطة شاملة انطلقت من الواقع الإعلامي، واستفادت من مواردها، وسعت إلى ترشيد الإنفاق، بالتوازي مع تنمية عناصر الإنتاج.

تصدر المديرية بشكل أساسي ويومي صحيفة «عُمان» باللغة العربية، والصحيفة الناطقة باللغة الإنجليزية اليومية «عُمان أوبزيرفر»، بالإضافة إلى مجلة «نزوى» الثقافية الفصلية، التي تعد في صدارة المطبوعات الثقافية العربية، كما أن المديرية معنية بتقديم البحوث والدراسات، وخدمات الطباعة والإعلان.



استخدام أحدث وسائل الطباعة في الصحافة المحلية (مطبعة وزارة الإعلام)



التواصل الحكومي

أنشئ مركز اتصالات الخدمات الحكومية في عام ٢٠١٧م، ضمن المديرية العامة للاتصالات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وفي ٢٠٢٠/٨/١٨م، تم نقل المديرية العامة للاتصالات إلى وزارة الإعلام، وإلغاء مركز اتصالات الخدمات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وذلك بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٢٠/٩٥)، الذي حدد اختصاصات وزارة الإعلام فيما يتعلق بالتواصل الحكومي، والمتمثلة في إعداد الخطط اللازمة لتحسين الاتصال الحكومي، وتعزيز الوعي المجتمعي بالمشروعات والقرارات والسياسات الحكومية، وتقديم الدعم الإعلامي الذي تتطلبه أنشطة الجهات الحكومية، وتحليل ورصد ما ينشر في وسائل الإعلام والتواصل.

وقد سعى مركز التواصل الحكومي إلى تفعيل منصّات التواصل الاجتماعي وتطبيقاته المختلفة بهدف التواصل مع الجمهور عبر مختلف القنوات، وإثراء المحتوى المرتبط بسلطنة عُمان على هذه المنصات والتطبيقات، ومن ثم مشاركته مع شرائح المجتمع المختلفة، إضافة إلى التوعية بالخدمات والبرامج والأنشطة التي تعمل على تنفيذها المؤسسات الحكومية، وكذلك تسليط الضوء على المبادرات الوطنية التي تقودها المؤسسات والأفراد، والترويج لسلطنة عُمان وإنجازاتها في المجالات المختلفة وتبوئها مراكز متقدّمة في التصنيفات والتقارير العالمية.

تستشرف قنوات الإذاعة والتلفزيون في سلطنة عُمان أيامها بكثير من التفاؤل والأمل لتقديم برامجها الإذاعية والتلفازية المنوعة، وكما كانت ترصد وتسجل بكل أمانة نهضة عُمان الحديثة، ومسيرة البناء والتنمية في البلاد، واصلت هذه القنوات رسالتها الإعلامية الرصينة في عهد النهضة العُمانية المتجددة بكل ثقة واقتدار معززة القيم النبيلة للمجتمع العُماني، وتدفع بالمشاركة المجتمعية نحو البناء والتنمية وتحقيق الانتماء الوطني وإبراز إنجازات الدولة وسياستها الخارجية التي تقوم على مبادئ السلام والعيش المشترك والتعاون على كافة المستويات.

وفي إطار إعادة تنظيم وهيكلة الجهاز الإداري للدولة ومن بينها قطاع الإعلام، جاء إلغاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ودمجها مع وزارة الإعلام واعتماد هيكلها التنظيمي، وذلك وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٥) الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٨م، وذلك تنفيذا للرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠).

وقد ركزت قنوات الإذاعة والتلفزيون عبر باقة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية على جوانب التنمية الشاملة التي حققتها سلطنة عُمان على مختلف الصعد، مستعينة بالكلمة الصادقة والرؤية الواضحة لمعالم التشييد والخير والنماء التي تعمّ أرجاء سلطنة عُمان، مهيئة كل السبل أمام المستمع والمشاهد للمشاركة الفاعلة في إبداء وجهات النظر في الموضوعات المختلفة والمتنوعة بما يحقق الخير ويعمق مشاعر الوطنية، خاصة لدى فئة الشباب الذين أخذوا نصيبا وافرا من محتوى هذه البرامج، سواء بالمشاركة المباشرة أو من خلال إبراز أنشطتهم ونجاحاتهم العلمية والعملية، وطرح رؤاهم ووضعهم أمام مسؤولياتهم انطلاقا من إيمان القيادة الحكيمة بقدرة المواطن العُماني على تحمل المسؤولية في النهوض بالوطن، والثقة العميقة في حقيقة أن أبناء الوطن هم أثمن ثرواته.

وفيما تشق وزارة الإعلام ممثلة في قنوات الإذاعة والتلفزيون طريقها وصولا إلى المستمع من خلال قنواتها الإذاعية الخمس التي تُعبّر عن روح المجتمع العُماني وأصالته وحضارته وتاريخه، وإبراز منجزات النهضة العُمانية الحديثة، فإنها تؤكد من جديد حرصها الدائم لضبط جودة ما تقدمه من برامج ومواد إخبارية وتنموية وثقافية ورياضية من خلال قنواتها التلفازية الأربع، مستحضرة النجاح الذي حققته سلطنة عُمان داخليا من خلال المشروعات الاقتصادية العملاقة وطبيعة التغيرات الإيجابية في المجتمع العُماني نتيجة التطور الهائل الذي تشهده الساحة العُمانية على مستوى التعليم والتثقيف وحالة الرخاء والازدهار للإنسان العُماني، وتأكيد سلطنة عُمان لدورها الإقليمي والعالمي كصانعة للسلام والإخاء الإنساني، وهو

مـا انعكس إيجابا على طبيعـة ونوعية البرامج التـي تقدمها هذه القنوات للمشـاهد العُماني والمقيـم والمتابعين مـن خارج الحـدود والتي لاقت تفاعلا لدى المتلقي الذي اعتاد على تلقي محتوى إعلامي يتسـم بالمصداقية والمسـؤولية وفق رؤية واضحة لتحقيق الأهداف والرسـالة الإعلاميـة ذات القدرة التنافسـية القائمة على الجـودة في المحتوى، والتنوع والمهنية في تلبية حاجات المجتمع المعرفية.

جديـر بالذكـر أن وزارة الإعلام حصدت خـلال عـام ٢٠٢١م عـددا مـن الجوائز في المسابقات الرسـمية للدورة الحادية والعشرين للمهرجان العـربي للإذاعة والتلفزيون بتونس، ففي إطار المسـابقات التلفزيونية تُوّج برنامج «ملف الأسبوع» بتلفزيون سلطنة عُمان بجائزة الإبداع التلفزيوني، أما إذاعة سلطنة عُمان فقد حصدت ثلاث جوائز، حيث حققت المركز الثاني في مسـابقة جائزة التنسـيق الإذاعـي (جائزة التبـادلات الإذاعيـة الشـاملة) على مسـتوى الإذاعات العربية، كما حصد برنامج «ببساطة» الجائـزة الأولى في صنـف البرامـج العلميـة (تبسـيط العلـوم)، وفـازت الإذاعـة بالجائزة الثانيـة عن أغنية «حلم الطريق» في مسـابقة الموسيقى والغناء.



كوادر عُمانية مؤهلة تقدم الرسالة الإعلامية الرصينة

الإذاعة.. برامج رصينة بجودة ومصداقية

تضطلع إذاعة سلطنة عُمان بمهمة إيصال الرسالة الإعلامية العُمانية والمتمثلة في تقديم برامج ومواد مسموعة، يتم اختيارها بعناية لتصل لكافة المستمعين في الداخل والخارج بالجودة والمصداقية المعهودة، ومنذ انطلاقة البث عبر الأثير سعت الإذاعة لمواجهة التحديات وتذليل الصعوبات التقنية والفنية، من أجل الوصول للمستمع العُماني أينما كان، بمنتجات برامجية تواكب اهتماماته المتباينة والمتسارعة، وباتت إذاعة سلطنة عُمان اليوم تُسمع من مختلف بقاع العالم بفضل النمو الرقمي الذي يشهده العالم، والتحسين المستمر لمنتجاتها وتنويعها.

وبعد واحد وخمسين عاما من النمو المستدام للإذاعة، وحرصها الدؤوب على مبدأ الجودة والمصداقية، تحظى الإذاعة اليوم بثقة كبيرة من قبل الجمهور العُماني، وتتجه إلى تحقيق أعداد متزايدة من المستمعين، بمنتجات إذاعية رصينة تلائم كافة الأعمار والأذواق.

وبالإضافة إلى العديد من تغطياتها الخاصة بالمناسبات والفعاليات والحالات الطارئة، والتي واكبت من خلالها الأحداث والمستجدات، سجلت إذاعة سلطنة عُمان إنجازا مهما بتغطية افتتاح جناح سلطنة عُمان في معرض اكسبو ٢٠٢٠ دبي، ببث مباشر عبر برنامج خاص (عُمان في اكسبو) وتكمن أهمية هذا الإنجاز كونه لأول مرة يتم نقل خاص لمشاركات سلطنة عُمان الدولية باستخدام تقنية حديثة ومتطورة في النقل المباشر من خارج سلطنة عُمان تنفرد به الإذاعة.



القنوات الإذاعية عبرت عن روح المجتمع العُماني وأصالته

الإذاعة العامة

هي الإذاعة الأولى في باقة قنوات إذاعة سلطنة عُمان، حيث بدأت بثها في ٣٠ يوليو ١٩٧٠م، مواكبة لانطلاقة النهضة العُمانية الحديثة، وتسعى إلى غرس قيم المواطنة وبث المعرفة لكافة فئات المجتمع.

وتُعنى «الإذاعة العامة» بالجوانب الثقافية، والفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والرياضية والسياحية وغيرها من الجوانب التي تلامس اهتمامات وتطلعات المواطن العُماني وتزيد من فرص مشاركته في مجالات التنمية الوطنية، وتفاعله مع ما يشهده المجتمع من تطورات، وتسعى لدمج المجتمع في حوار ونقاش وانفتاح واعٍ على الآخر.

وقد أسهمت الإذاعة وتُسهم في تشكيل فكر مجتمعي بنّاء تتوسم منهاجه من مبادئ الدين الإسلامي السمحة، ومن عاداته وتقاليده العربية الأصيلة ومن شخصية الإنسان العُماني القائمة على التسامح والاعتدال في كل شيء.



الإعلامية العُمانية سجّلت حضورها البارز وقدّمت رسالتها بمهنية واقتدار

إذاعة الشباب

بـدأ بـث إذاعة الشـباب في شـهر يوليو ٢٠٠٣م، تحت اسـم «برنامج الشباب» ووُجهت للجمهـور من فئة الشـباب، وتحـرص الإذاعة على تقديم مادة مُثرية لفئة الشـباب العُماني، وتفعيل دور الشـباب في برامجهم، سـواء من خـلال مضامين تلـك البرامـج أو من خلال الكوادر الإعلامية القائمة عليها.

وقد بـاشرت «إذاعة الشـباب» بثها على مدار السـاعة في ٢٠١٤/١/١م، ويغطي إرسالها كافة محافظات سلطنة عُمان.



نال الشباب نصيبًا وافرًا من محتوى البرامج الإذاعية

إذاعة القرآن الكريم

بـث إذاعـي مخصـص للقـرآن الكريم وعلومـه، ويتضمن تـلاوات قرآنية عطرة من كتـاب الله الحكيـم بمختلـف الروايات التي يُتـلى بهـا المصحـف الشريف، كـما يتضمن برامج منتقاة وهادفة خاصة بالقرآن الكريم، وتنطلق الإذاعة مـن رؤية واضحـة الأهـداف والمعالم تقوم على مفاهيم الاعتدال والوسطية والتسـامح في الإسـلام، وهي العناصر التي يتميـز بها المجتمع العُماني، اسـتنادا إلى قيم الدين الإسـلامي الحنيف، مثل حرية المعتقد، ورفـض كل صور الغلو والتعصـب والتطرف، والدعـوة دومـا إلى التفاهـم والتقارب بين المذاهـب الإسـلامية، وإلى التآلـف والتآخي والتراحم الإنساني.

جدير بالذكـر أن «إذاعة القرآن الكريم» بـدأت بثهـا في ٢٠٠٦/٧/٢٨م بمعـدل سـبع سـاعات يوميا، فيما بـدأت بثها المتواصل في ٢٠١٤/١/١م على مدار أربع وعشرين ساعة.

الإذاعة الإنجليزية

أُنشئت الإذاعة الإنجليزية في ١٩٧٥/١٢/١٥م، وتهـدف إلى التواصل والتفاعـل والحوار بين المجتمع العُماني، وبـين الجاليات غير العربية الناطقـة باللغـة الإنجليزية المقيمـة أو الزائرة لسلطنة عُمان، وفي ٢٠١٥/١/١م بدأ بث الإذاعة الإنجليزية على مدار الساعة.



الإذاعة الإنجليزية همزة تواصل مع الجاليات غير العربية الناطقة باللغة الإنجليزية المقيمة أو الزائرة للسلطنة

إذاعة الموسيقى الكلاسيكية

أُنشئت في ٢٠١٠/٧/٢٢م، وهي قناة إذاعية للموسيقى الكلاسيكية تسعى إلى تقديم أهم ما أنتجه الفكر الموسـيقي في العالم من الموسيقى الكلاسـيكية، وما أبدعـه عباقرة الموسـيقيين في العـالم في هذا المجـال، مصحوبا بمقدمة وخاتمة تعريفية باللغتـين العربية والإنجليزية للمقطوعات الموسيقية والمواد الإذاعية التي يتم بثها عبر القناة، ومن ثم يمكنه استقطاب أعداد كبيرة من المستمعين العرب وغير العرب، خاصة وأن الموسـيقى هي لغة عالميـة تتجاوز الحدود الجغرافية واللغوية أيضا، وتصل سـاعات البث إلى (١٩) ساعة يوميا تبدأ في الساعة السادسة صباحا وتسـتمر حتى الواحدة من صباح اليوم التالي وتسعى لنشر ثقافة الموسيقى الكلاسيكية وجعلها متاحة للجميع للارتقاء بذائقة المسـتمع، وتقديـم أهم ما أنتجـه الفكر الموسـيقي في العالم من موسـيقى كلاسـيكية على المسـتوى المحلي والعربي والعالمي.

التلفزيون.. تنوُّع وجودة في الصورة البصرية

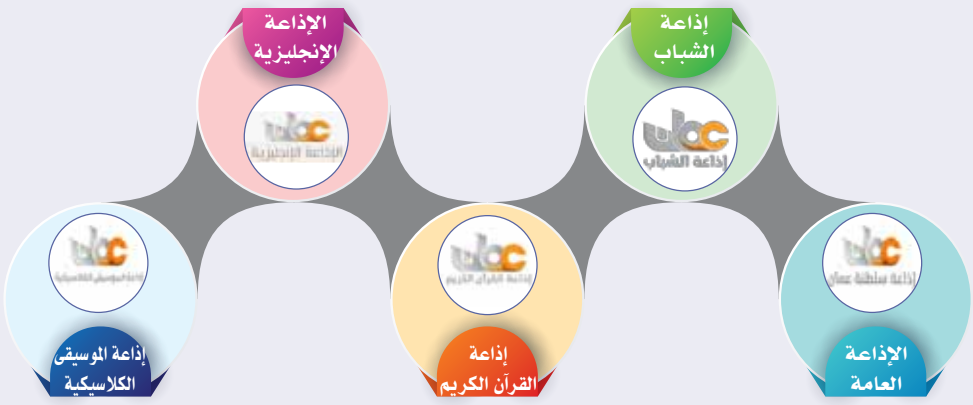
يُراعِـي تلفزيون سـلطنة عُـمان عَنَاصر التنـوُّع ومعايير الجـودة في الصورة البصرية والمحتـوى في آن واحـد، ودأب عـلى مواكبة التطور الإعلامـي الاجتماعي العالمي، ولضمان جودة المرئيات التي تبث فقد تم توثيق حسابات قنـوات تلفزيـون سـلطنة عُمان في شـبكات التواصل الاجتماعي وذلك نظير طلب الانتشار الواسـع لهـا داخليـا وخارجيا ولتكـن متاحة للجميع.

ويتنـوع محتـوى تلفزيون سـلطنة عُمان ما بين البرامج الاجتماعية والشـبابية والمحلية وبرامج الأسرة والطفل وبرامج الرياضة وبرامج الترفيه والصحة والسياحة وذلك لإرضاء ذائقة المشاهد.

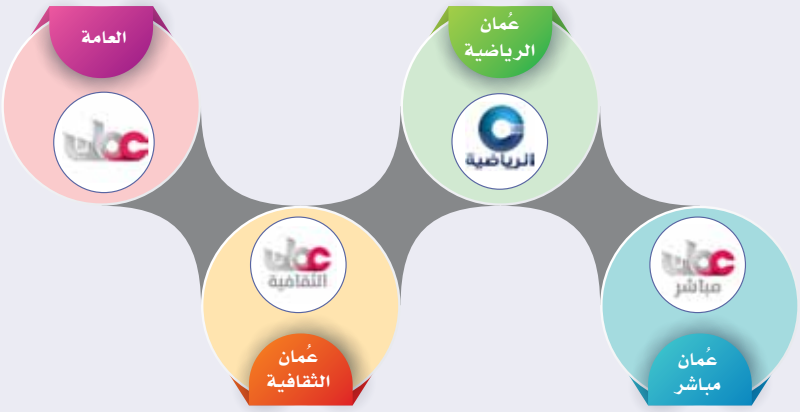
ويصل بث تلفزيون سلطنة عُمان إلى أرجاء عُمان عبر الأقمار الصناعية أو البث على شـبكة الإنترنت وذلك لسهولة الوصول للمشاهد الكريم.

ويضـم تلفزيون سـلطنة عُـمان، «القناة العامـة»، و«القناة الرياضيـة»، و«قناة عُمان مبـاشر»، وفي ٢٠١٦/١/١م تـم إطـلاق قناة «عُمان الثقـافية» برؤيـة واضـحة للتعريـف بالهُويّـة الثقافية العُمانيـة والمحافظة عليها وعلى الإرث الحضاري العُماني المعنوي والمادي من خلال مُنتج تلفزيوني متنوع.

إذاعة سلطنة عُمان



تلفزيون سلطنة عُمان



القنوات الإذاعية الخاصة



القناة العامة

يسعى تلفزيون سلطنة عُمان من خلال «القناة العامة» إلى تقديم صورة متكاملة لما يحققه المجتمع العُماني من تطور ملموس ومتواصل في مختلف المجالات، والتعريف بالمجتمع والشعب العُماني في ماضيه العريق وحاضره الزاهر، مع العمل على ترسيخ قيم المواطنة والاعتدال والتسامح والحوار مع الآخر، أفرادا وشعوبا وحضارات، تحقيقا لمزيد من التفاهم والسلام والتعاون لخير كل الدول والشعوب في المنطقة وخارجها، وتعمل القناة بطاقات شبابية عُمانية متخصصة في المجال التلفزيوني على مستويات متنوعة في شتى الفروع والمجالات إضافة إلى المجالات الفنية التي تخرج الصورة البهيّة التي يتابعها المشاهد.

وقد بثت «القناة العامة» في عام ٢٠٢١م حزمة من البرامج المتكاملة والمتنوعة، مما أسهم هذا التنوع والشمولية في إرضاء ذائقة المشاهدين، وأولت «القناة العامة» جانب الترفيه والتسلية حيزا جيدا في الخارطة البرامجية؛ من خلال بث آخر الإنتاجات من المسلسلات والأفلام المحلية والعربية والأجنبية.



تلفزيون سلطنة عُمان واكب التطور الإعلامي واستفاد من التقنيات الحديثة في برامجه

قناة عُمان الرياضية

قناة تلفزيونية متخصصة تُعنى بمتابعة ونقل مختلف الأحداث والفعاليات الرياضية المحلية والخارجية، وتُقدم «القناة الرياضية» مجموعة متنوعة من البرامج الرياضية التي تختلف بحسب أهدافها ومحتواها بين يومية وأسبوعية وموسمية، إضافة إلى النشرات الإخبارية الرياضية اليومية.



متابعة مستمرة لمستجدات الرياضة المحلية والعالمية عبر قناة عُمان الرياضية

قناة عُمان الثقافية

يتلخص دور «قناة عُمان الثقافية» في تعزيز الثقافة العُمانية في المجتمع وتسليط الضوء على الموروث الثقافي العُماني ومواكبة الأحداث المحلية التي تُعنى بالثقافة من خلال بث البرامج والتغطيات المباشرة لأبرز المناشط الثقافية، وتسجيل المحاضرات والندوات التي تتحدث عن كُتّاب وأدباء ومواضيع ثقافية مختلفة، بالإضافة إلى بث الأمسيات الشعرية والموسيقية، وإنتاج عدد من البرامج المحلية والأفلام الوثائقية، هذا بالإضافة إلى بث مجموعة مختارة من البرامج المستوردة.

قناة عُمان مباشر

تم إطلاق قناة «عُمان مباشر» في مطلع يناير ٢٠١٤م لتغطية الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤتمرات والمهرجانات والندوات والملتقيات الشعرية والأدبية وحفلات تخرج الطلبة والعروض العسكرية، إضافة إلى بث المؤتمرات الصحفية التي تعقدها اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، وبرنامج درس على الهواء والبرامج الترفيهية، وما تزال القناة متواصلة في البث على مدى أربع وعشرين ساعة بين نقل الفعاليات بمختلف أنواعها والبرامج المختلفة وذلك حسب كل دورة برامجية.

القطاع الخاص والبث الإذاعي والتلفزيوني

يواكب الإعلام العُماني التطور الذي يشهده المجتمع العُماني في جميع المجالات، ومما له دلالة في هذا المجال أن «قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون» الصادر في عام ٢٠٠٤م، أتاح الفرصة للقطاع الخاص العُماني لامتلاك وإدارة قنوات بث إذاعية وتلفزيونية في سلطنة عُمان، وهو ما يعود بالفائدة لصالح المستمع والمشاهد والمجتمع العُماني ككل.

وتم إنشاء عدة قنوات إذاعية تقدم برامجها على موجات (أف. أم) وهي مملوكة للقطاع الخاص العُماني، وهذه القنوات هي:

إذاعة «هلا أف أم» باللغة العربية، وإذاعة «Hi FM» باللغة الإنجليزية وهما مملوكتان لشبكة الترفيه الإعلامي



القنوات الإذاعية الخاصة واكبت التطور الذي يشهده المجتمع العُماني في جميع المجالات



مسقط أف.أم

إذاعة «مسقط أف.أم» وهي مملوكة لشركة مطرح للخدمات الإعلامية بخدمة عامة يغطي بثها كل محافظات سلطنة عُمان على موجة الـ (FM)



إذاعة «الشبيبة أف. أم» باللغة العربية، وإذاعة «تي.أف.أم» باللغة الإنجليزية، وتتبعان شركة فضاء مسقط للإعلام إحدى الأذرع الإعلامية لمجموعة مسقط للإعلام



«قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون» أتاح الفرصة للقطاع الخاص العُماني لامتلاك وإدارة قنوات بث إذاعية وتلفزيونية





وبالإضافة إلى هـذه الإذاعات التي قامت بتوسيع نطاق خدمة بثها ليشمل كافة محافظات سـلطنة عُمان، منحـت وزارة الإعلام ممثلة في دائرة المنشـآت الخاصـة للإذاعـة والتلفزيون والبث الإلكتروني، خلال عام ٢٠٢١م، ترخيص مزاولة النشاط إلى ثلاث إذاعات إلكترونية، هي «قناة الخليج ريسينج الإلكترونية» وهي مملوكة لشركة الخليـج للخدمات الإعلاميـة، و«إذاعة فنون الإلكترونية» المملوكة لشركة فنون للإعلام والإنتـاج الفنـي، و«قناة مـزون الإلكترونية» المملوكة للشركة الظفارية للصحافة والإعلام.

كـما تم منح تصاريح لإعـادة البث لبعض الإذاعـات الدوليـة كإذاعـة «BBC»، وإذاعة «مونت كارلو».





قنوات بث إذاعية يملكها القطاع الخاص ساهمت في توعية المجتمع وإيصال الرسالة الإعلامية الهادفة



سواعد مخلصة لصون الوطن وحفظ مكتسباته

سـجّلت سـلطنة عُمان على مدار سـنوات نهضتهـا المجيدة، مراتـب متقدمة في مؤشرات الأمان العالمية، وتصدّرت المراكز الأولى في عدد مـن مؤشرات التنافسـية الدولية، حيث حصلت سـلطنة عُمان على درجة (صفـر إرهاب) للمرة الثامنة على التوالي وفق المؤشر العالمي للإرهاب في العالم ٢٠٢٠م.

وتمثـل الدرجة التي تحافظ عليها سـلطنة عُمان منذ أول إصدار للمؤشر في ٢٠١٢م ذروة الأمان من التهديدات الإرهابية، بحسب التقرير الصادر عن معهد الاقتصاد والسـلام الذي يعد أحد أبرز مراكز الأبحاث العالمية.

ويرجـع الفضـل في تحقيق هـذا الإنجاز إلى القيـم الحميدة للمجتمـع العُماني والإرث التاريخي والثقـافي لعُمان الذي ينبذ التعصّب والكراهيـة، الأمر الذي مكّن قوات السـلطان المسـلحة وشرطة عُـمان السـلطانية والجهات العسـكرية والأمنية الأخرى مـن الحفاظ على اسـتتباب الأمن والأمان في سلطنة عُمان التي غدت واحة أمن اسـتقرار، ينعم شعبها بالخير والطمأنينـة، في ظـل نهضـة شـاملة، أرسى دعائمهـا ـ المغفور له بـإذن الله تعالى ـ جلالة السـلطان قابوس بن سـعيد بن تيمور ـ طيب اللـه ثراه ـ، وجددها مـن بعده حضرة صاحب الجلالـة السـلطان هيثم بن طـارق المعظم ـ حفظـه الله ورعـاه ـ، الذي أعلـن العزم على «الانتقال بعُمان إلى مسـتوى طموحات وآمال المواطن في شتى المجالات».

وقـدم العرض العسـكري الـذي تفضل حـضرة صاحـب الجلالة السـلطان هيثم بن طـارق المعظم القائد الأعلى للقوات المسـلحة - حفظه الله ورعاه - وشـمله برعايته السامية الكريمـة على ميدان الاسـتعراض العسـكري بمعسـكر المرتفعة، في ٢٠٢١/١١/١٨م بمناسبة



احتفالات سلطنة عُمان بالعيد الوطني الحادي والخمسين المجيد، وشاركت فيه وحدات رمزية تمثّل الجيش السلطاني العُماني وسلاح الجو السلطاني العُماني والبحرية السلطانية العُمانية والحرس السلطاني العُماني وقوة السلطان الخاصة وشرطة عُمان السلطانية وشؤون البلاط السلطاني والخيالة السلطانية وخيالة الحرس السلطاني العُماني والفرقة الموسيقية العسكرية المشتركة، قدم مشهدا رفيعا لما تتمتع به قوات السلطان المسلحة من انضباط عسكري واستعداد للذود عن الوطن وقائده، وتأكيدا على الالتزام بالثوابت والاستحقاقات الوطنية التي تحفظ كرامة هذا الوطن الغالي وسيادته واستقلاله، وتحمي منجزاته ومكتسباته، وتذود عن حياضه وترابه وعرضه ودمه، وفاء بالعهد الذي قطعته على نفسها، وبرّا بالقسم الذي أقسمته أمام الله والوطن والسلطان.

قوات السلطان المسلحة.. الحامي العتيد لمنجزات النهضة الشامخة

تعدّ قوات السلطان المسلحة إحدى الشواهد العظيمة لمنجزات النهضة الحديثة التي أرسى دعائمها المغفور له ـ بإذن الله تعالى ـ السلطان قابوس بن سعيد ـ طيب الله ثراه ـ وترسّم نهجه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم القائد الأعلى ـ حفظه الله ـ الذي أكد على رعايته واهتمامه بها في خطابه السامي في ٢٠٢٠/٢/٢٣م: «نودّ أن نسجل بكل فخر واعتزاز كلمة ثناء وعرفان لجميع العاملين بقواتنا المسلحة الباسلة في القطاعات العسكرية والأمنية، القائمين على حماية هذا الوطن العزيز، والذود عن حياضه، والدفاع عن مكتسباته، مؤكدين على رعايتنا لهم، واهتمامنا بهم، لتبقى هذه القطاعات الحصن الحصين، والدرع المكين في الذود عن كل شبر من تراب الوطن العزيز من أقصاه إلى أقصاه».

ويأتي ذلك انطلاقا من دور قوات السلطان المسلحة الجسيم الذي تضطلع به، وستبقى دائما متمسكة بالعهد تحمي تراب الوطن



الغالي، وتذود عن مقدساته الطاهرة، حيث تخطو بثبات وفق منظومة متكاملة الأركان تشمل جودة الأداء والتدريب العالي، والتطوير المنهج، والاقتناء للأسلحة والمعدات وفق المخطط المدروس وإنجاز المشروعات الوطنية الطموحة إلى جانب تأهيل منتسبيها، لتكون دائما وأبدا الداعم الرئيسي لجهود التنمية الشاملة في البلاد، والحامي العتيد لمنجزات نهضتها الشامخة.

ويشكل الكادر البشري في قوات السلطان المسلحة دوما موضع التقدير ومحل الاهتمام ومحط الرعاية من قبل جلالة القائد الأعلى ـ حفظه الله ورعاه ـ باعتباره الثروة الحقيقية والمكوّن الأساسي الأهم في منظومة خطط التطوير والتدريب والتسليح في قوات السلطان المسلحة بأسلحتها الرئيسية، الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، هذا إلى جانب الحرس السلطاني العُماني، والمبني على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء، لتكون المحصلة قوات حديثة التنظيم والتسليح تضم بين صفوفها كافة عناصر منظومة الأسلحة المشتركة، وأصبح منتسبوها البواسل قادرين وبكل كفاءة على استيعاب التعامل مع أحدث العلوم التقنية العسكرية في شتى المجالات.



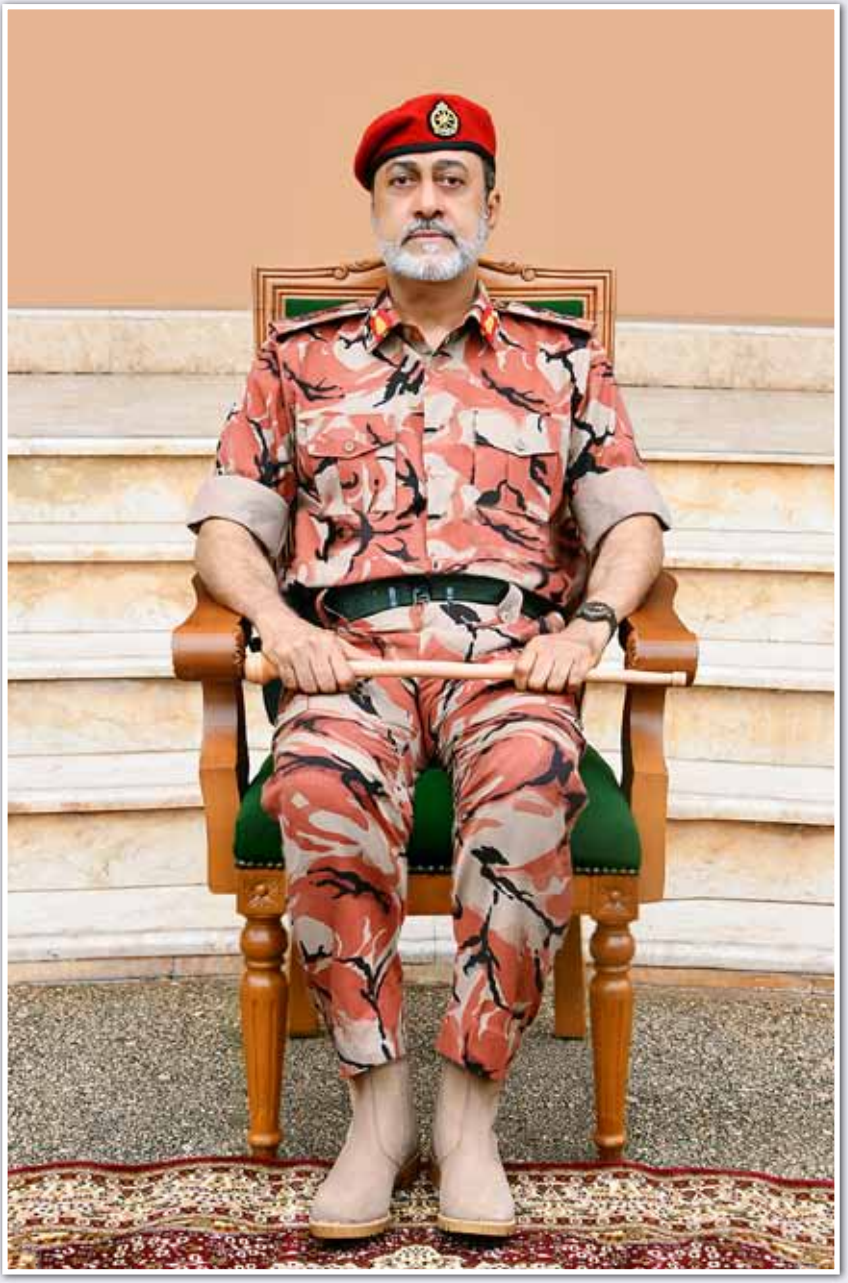
العرض العسكري الذي أقيم بمناسبة العيد الوطني الحادي والخمسين المجيد قدم نموذجًا لما تتمتع به قوات السلطان المسلحة من انضباط عسكري واستعداد للذود عن الوطن وقائده

الجيش السلطاني العُماني

حقق الجيش السلطاني العُماني على مدى أعوام مسيرة النهضة المباركة العديد من الإنجازات في التطوير والتحديث، وهو ما جعله محل اعتزاز وفخر، فقد زودّت ألويته وتشكيلاته ووحداته بأسلحة ذات تقنية متطورة، وجرى انتهاج مخطط تدريبي يتواكب وتقنية تلك الأسلحة وفق منظور حديث، وتأهيل القوى البشرية علميا وفنيا، حيث تُجرى تدريبات متواصلة لتعزيز الكفاءات القتالية لهذا السلاح العريق، ويتم باستمرار انتهاج تطوير شامل لهذه الألوية والتشكيلات والوحدات وإمدادها بمختلف الأسلحة اللازمة لتنفيذ مهامها الوطنية، مثل ناقلات الجند المدرعة وبرامج حديثة للمدفعية والدفاع الجوي، والمدرعات، وسلاح الإشارة، ووسائط النقل، وورش الصيانة، فأصبحت هذه الألوية والتشكيلات منظومة قتالية متكاملة وعالية الأداء بأسلحة النار والمناورة وخدماتها العملياتية والإدارية والفنية، كما شهدت قوات الفرق تطورا كبيرا في التنظيم، وبما زودت به من منشآت ومرافق خدمية ووسائل الاتصالات المتطورة، ويجري باستمرار اقتناء الأسلحة وفق خطط الجيش السلطاني العُماني التي تمكنه من الوفاء بمتطلباته العملياتية وواجباته الوطنية، والتكيف مع استراتيجية بناء المنظومة العسكرية العُمانية المتكاملة سواء من خلال إجراء التحديثات لنمط الوحدات وتطويرها أو من خلال استحداث تشكيلات متخصصة ومحترفة قادرة على الحفاظ على أمن الوطن الغالي وصون منجزات النهضة العُمانية الحديثة.



الجيش السلطاني العُماني.. مخطط تدريبي وفق منظور حديث يتواكب وتقنية الأسلحة التي زوّد بها



سلاح الجو السلطاني العُماني

شهد سلاح الجو السلطاني العُماني نقلة نوعية على كافة الأصعدة التي يُعنى بها السلاح ما جعله قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم بما زوّد به من طائرات ومقاتلات حديثة ومعدات متطورة وقوى بشرية مؤهلة قادرة على صون منجزات النهضة العُمانية الشاملة وفق منهج مخطط مدروس، وبالكفاءة والمقدرة العاليتين اللتين يتمتع بهما منتسبوه، فقد تم تعزيز قدرات هذا السلاح بالطائرات المتنوعة منها المقاتلة وطائرات النقل اللوجستية، والطائرات العمودية، ومنظومة الدفاع الجوي، مثل بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات والرادارات، وطائرات التدريب والمشبهات التدريبية، كما قام السلاح بإبرام عدة اتفاقيات لمواجهة تحديات ومتطلبات المستقبل ورفع قدراته التسليحية بإدخال أحدث التطورات التقنية العسكرية لنظمه، إلى جانب ما يملكه السلاح من القواعد الجوية المزودة بالتجهيزات اللازمة للقوة الجوية الفاعلة والقادرة على العمل في مختلف الظروف، كما يتم باستمرار تحديث مرفقات السلاح من الأجهزة والمعدات ووسائل النقل والقوى البشرية بما يضمن تحقيق الكفاءة والجاهزية العالية لتنفيذ مهام سلاح الجو السلطاني العُماني وأدواره الوطنية في حفظ سماء عُمان مصانة عزيزة، وإسناد أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى في مختلف المهام والواجبات.



سلاح الجو السلطاني العُماني.. قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم



البحرية السلطانية العُمانية

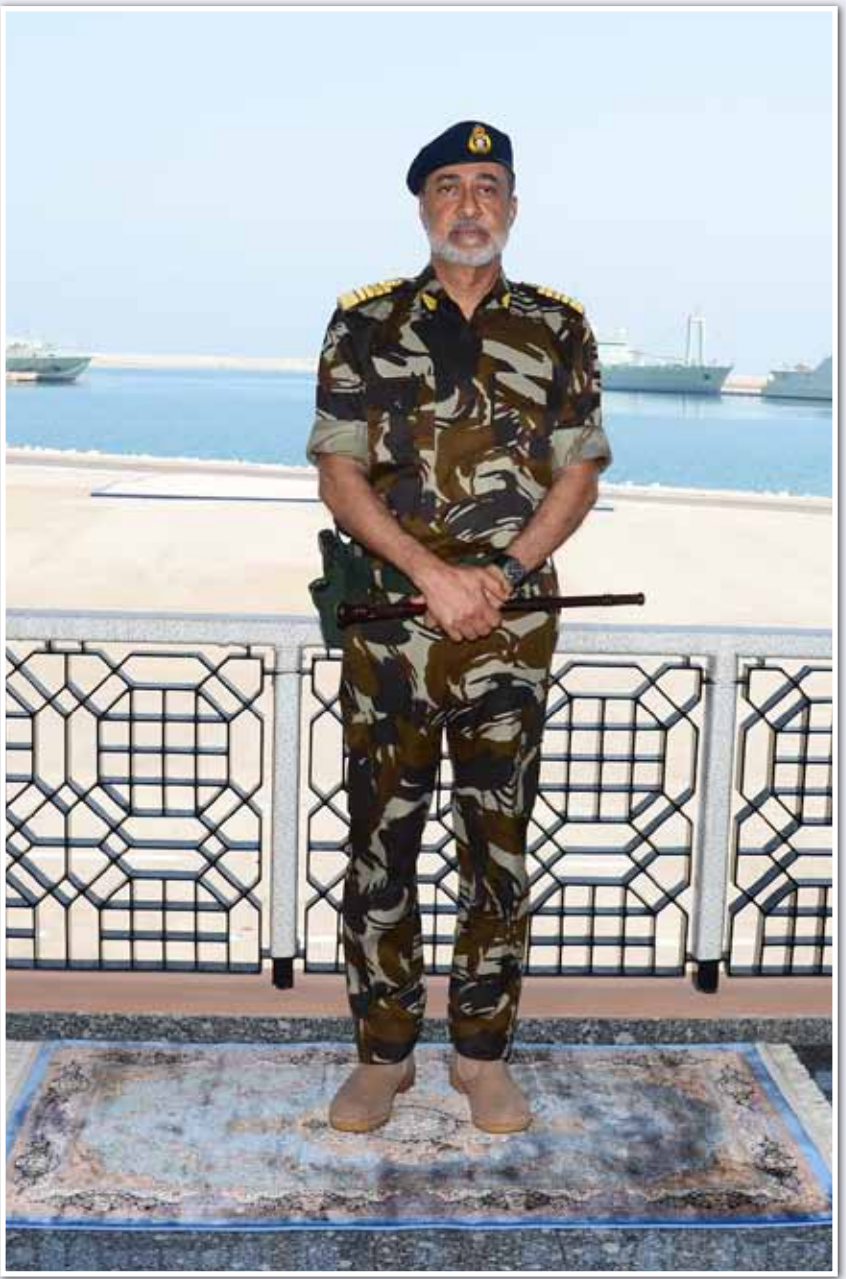
حبا الله سلطنة عُمان موقعا جغرافيا استراتيجيا مهما على خارطة العالم، حيث تطل أراضيها على مياه الخليج وبحر عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي، وللحفاظ على هذه المقومات تمتلك سلطنة عُمان قوة بحرية حديثة تتمثل في البحرية السلطانية العُمانية، ويزخر أسطولها البحري بالعديد من السفن المتطورة والمتنوعة بالمهام والواجبات، والتي تقوم بدور فاعل من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجيا وأمنيا واقتصاديا من خلال وجودها الدائم والمستمر في البحر الإقليمي العُماني، وقد تشرفت البحرية السلطانية العُمانية بتنظيم جائزة السلطان قابوس للإبحار الشراعي، حيث يتم تسليم الجائزة في ختام المؤتمر السنوي للإبحار الشراعي الذي تنظمه الجمعية الدولية للتدريب على الإبحار الشراعي، للسفينة الفائزة نظير إنجازاتها في عالم الإبحار الشراعي.

واستمرارا لتحديث أسطول البحرية السلطانية العُمانية، فقد تم تزويد البحرية السلطانية العُمانية بالعديد من السفن الحديثة المتنوعة ضمن مشروعات حديثة ومنها مشروع (خريف) ومشروع (الأفق)، ومشروع (بحر عُمان)، وتعد هذه المشروعات التي انضمت رافدا عملياتيا إضافيا لفعالية أسطول البحرية السلطانية العُمانية، وبما زودت به من أجهزة ومعدات حديثة تمكنها من أداء مهامها في مختلف الظروف البحرية لفترات طويلة في عرض البحر، والعمل وفق منظومة العمليات المشتركة ومع الدوريات الساحلية ومجالات الإغاثة والبحث والإنقاذ وتعزيز وجود سفنها في أعالي البحار، وفرض السيادة الوطنية على البحار العُمانية وسلامة الملاحة البحرية فيها.

وترفد أكاديمية السلطان قابوس البحرية الأسطول بالكوادر المدربة والمؤهلة من خلال عقد الدورات التدريبية والتأهيلية التخصصية العسكرية التي تستهدف صقل مهارات وقدرات المنتسبين، وتدريبهم في مختلف العلوم البحرية المتصلة بمهامهم الوظيفية وتطوير مهاراتهم وأداء أعمالهم بكل كفاءة واقتدار.



البحرية السلطانية العُمانية .. دور فاعل للحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجيا وأمنيا واقتصاديا



الحرس السلطاني العُماني

يُعدّ الحرس السلطاني العُماني أحد الأسلحة في المنظومة العسكرية العُمانية الحديثة، والذي يحظى كبقية أسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام السامِيين من لدن جلالة القائد الأعلى ـ حفظه الله ورعاه ـ حتى وصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية بما يضمه من وحدات مشاة وإسناد مزودة بالأنظمة والمعدات والأجهزة المتطورة، بالإضافة إلى الوحدات التعليمية والفنية والإدارية، وقد أولى الحرس السلطاني العُماني أهمية كبيرة لعمليات التأهيل والتدريب، حيث تم وضع خطط التدريب اللازمة بما يتواكب مع متطلبات التعامل مع المعدات المتطورة التي زوّد بها.

وتسعى كلية الحرس التقنية إلى رفد الحرس السلطاني العُماني وأجهزة الدولة الأخرى بالكوادر المؤهلة تأهيلا تقنيا يضاهي التعليم التقني الدولي، فيما تزخر الأوركسترا السيمفونية السلطانية العُمانية بالمواهب العُمانية الشابة المدربة، ويضم الحرس فرقا موسيقية عسكرية متكاملة أكدت حضورها في المناسبات العسكرية والوطنية والمشاركات الدولية، وتقدم خيالة الحرس السلطاني العُماني عروضا متنوعة في الفروسية وسباقات قفز الحواجز في مختلف المناسبات الوطنية والعسكرية ومراسم التخريج.

وتنفذ وحدات الحرس السلطاني العُماني عددا من التمارين التعبوية على مدار العام إضافة إلى المشاركة في مسابقات الرماية السنوية، كما يشارك الحرس السلطاني العُماني في التمارين العسكرية المشتركة مع أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى، إلى جانب مشاركة فريق القفز الحر بالحرس السلطاني العُماني في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية.



الحرس السلطاني العُماني .. مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية



تأهيل وتدريب لرفع الكفاءة القتالية

استمرارا للتطوير والتحديث الذي تشهده قوات السلطان المسلحة، تم إنشاء العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والأفراد في مختلف الأسلحة والتشكيلات والقواعد والوحدات، مشتملة على مختلف التخصصات العسكرية العلمية والفنية والتقنية.

وتعد كلية الدفاع الوطني أعلى صرح أكاديمي استراتيجي يُعنى بإعداد الكوادر الوطنية القادرة على دراسة الفكر الاستراتيجي والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في المجالات ذات العلاقة بالأمن والدفاع وصناعة القرارات الاستراتيجية، وكذلك تنمية القدرة على توحيد وتكامل وتنسيق الجهود الوطنية في كافة المجالات في إطار وطني شامل.

واستطاعت الكلية التي خرجت دورتها الثامنة في ٢٠٢١/٧/٢٨م، وما شهدته خلال الدورات السابقة تحقيق سمعة إقليمية ودولية رفيعة، ورغم الظروف المتعلقة بجائحة كورونا المستجد إلا أن الكلية تمكنت من تنفيذ تمرينها الاستراتيجي السنوي (صنع القرار) وتخريج دورتها الثامنة بعد اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية لتحقيق رؤيتها ورسالتها الوطنية، وما زالت الكلية تواصل تقديم رسالتها الوطنية من خلال افتتاح دورتها التاسعة في ٢٠٢١/٩/٢م إيذانا ببدء الدراسة للعام الأكاديمي التاسع للكلية.

بدورها احتفلت كلية القيادة والأركان بقوات السلطان المسلحة في ٢٠٢١/٩/٦م بافتتاح الدورة الخامسة والثلاثين للضباط الدارسين



تدريب نوعي متواصل على القتال الدفاعي والهجومي لقوات السلطان المسلحة في مختلف الظروف البيئية والمناخية

بالكليــة متخذة كافــة الإجــراءات الاحترازية المتعلقة بجائحة (كوفيد ١٩) حفاظا على سلامة المشاركين في الدورة وهيئة التوجيه بالكلية.

وتقــوم الكلية العســكرية التقنيــة بتوفير برامــج تدريبيــة أكاديميــة بنوعيهــا النظري والعملي مبنية على دراسة الاحتياجات التدريبية الحديثــة لقــوات الســلطان المســلحة لجميع التخصصــات الفنية والهندســية المقــررة، وقد استقبلت الكلية في ٢٠٢١/٨/٢٣م طلاب الدفعة التاسعة للعام الأكاديمي (٢٠٢١/٢٠٢٢م).

واستمرارا للتطوير والتحديث الذي تشهده قوات السلطان المســلحة، فقد تم إنشاء العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والأفــراد في مختلــف الأســلحة والتشــكيلات والقواعــد والوحدات، مشــتملة عــلى مختلف التخصصات العسكرية العلمية والفنية والتقنية، كما تحرص قوات السلطان المسلحة على إتاحة وتوفير الفرص لمنتســبيها، لاستكمال دراساتهم العليــا في التخصصــات ذات الصلــة بالعلوم العســكرية والإدارية والفنية، ســواء بســلطنة عُــمان أو إيفادهم إلى الجامعات والكليات في الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة.

وتعدّ قوات الســلطان المســلحة الســباقة في اســتيعاب الشــباب العُماني في العديد من التخصصات والمجالات، العسكرية منها والفنية والمهن المســاعدة الأخرى، حيــث تقوم قوات الســلطان المســلحة والدوائر الأخــرى بوزارة الدفاع والحرس السلطاني العُماني بجهود حثيثة وكبيرة ومســتمرة في استيعاب الشباب العُماني الباحث عــن العمل في مختلــف التخصصات والمســتويات، ويتم باســتمرار تخريج دفعات عديدة من هؤلاء الجنود الذين انضموا حديثا إلى شرف الانتســاب إليهــا، ليســهموا مع من سبقوهم في خدمة هذا الوطن العزيز، وحمل أمانة الذود عن حياضه المقدسة، كما أن جهود التجنيد والتوظيف مســتمرة في كافة أســلحة وتشــكيلات قوات الســلطان المســلحة ودوائر وزارة الدفاع.

ويمثل التدريب في الجانب العسكري ركيزة من الركائز الأساســية التي تبنــى عليها قوات الســلطان المســلحة ووحداتها الإدارية والفنية، والــذي يهــدف إلى تطــوير كافــة القــدرات التخطيطية وتنمية مهــارات ومعارف الضباط وضباط الصف والجنود في جميع تخصصاتهم.

وتــأتي التمارين العســكرية المشــتركة في إطار خطــط التطويــر وبرامــج التدريب في قوات السلطان المســلحة على إدامة الجاهزية والكفــاءة العاليــة وكل مــا من شــأنه تحقيق مهامها وواجباتها الوطنية والتي تعد اســتمرارا للجهــود التدريبية الموضوعة في هذا الشــأن، علاوة على تجســيد أواصر التواصل والتعاون، وفي هذا الإطار وبهــدف تعزيز وإدامة كفاءة قوات الســلطان المســلحة ومنتسبيها في القيام بأدوارهم المقدسة الملقاة على عاتقهم، يتم تنفيذ التماريــن والبيانات العملية المشــتركة بمختلف مراحلها ومستوياتها لألوية وتشكيلات ووحدات وقواعد أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس الســلطاني العُــماني واختبــار كفــاءة المعدات وقــدرات الأفراد وإمكاناتهم في كيفية التعامل مع الأسلحة المتطورة.

الخدمات الاجتماعية والطبية والهندسية

انطلاقا من اهتمام قوات السلطان المسلحة بمنتسبيها ضمن مجالات الرعاية الاجتماعية فإن الخدمات الاجتماعية العسكرية برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، تقوم بتقديم الرعاية الاجتماعية لضباط وأفراد قوات السلطان المسلحة بهدف إدامة الاستقرار الاجتماعي لهم ولأسرهم، وذلك من خلال تقديم قروض الإسكان والإشراف على المباني التي يتم بناؤها، إضافة إلى الخدمات والنواحي الاجتماعية الأخرى، وهي خدمات لا تقتصر أثناء تأدية الواجب في الخدمة العسكرية فحسب، وإنما تمتد إلى ما بعد الخدمة.

وتوفر الخدمات الطبية لقوات السلطان المسلحة بالجيش السلطاني العُماني الخدمات العلاجية لمنتسبي قوات السلطان المسلحة وعائلاتهم، إلى جانب دورها الكبير في الإسناد الطبي وعمليات الإخلاء، فضلا عن إسهاماتها التنموية الفاعلة في المجالات الصحية وتقديم خدمات الطبيب الطائر في الحالات الطارئة.

وتعدّ مدرسة الخدمات الطبية لقوات السلطان المسلحة من الصروح التدريبية التي ترفد قوات السلطان المسلحة بالكوادر الطبية والفنية المؤهلة تأهيلا علميا وفنيا، كما شهد مستشفى قوات السلطان المسلحة بالخوض والذي يعدّ أحد أوجه اهتمام قوات السلطان المسلحة بمنتسبيها وأسرهم، نقلة نوعية وتوسعا في أقسامه ومرافقه المتعددة.



زوّدت الخدمات الطبية بأحدث الأجهزة للقيام بأعمال التشخيص والفحوصات والتحاليل المخبرية والجراحة والعلاج

وتقوم الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع ـ وهي أحد أسلحة الإسناد الرئيسية لقوات السلطان المسلحة ـ بدور حيوي كبير من خلال توفير الدعم الفني والهندسي في التمارين العسكرية، وتوفير وإدامة الخدمات الضرورية مثل المياه والطاقة الكهربائية، وشبكات الصرف الصحي ومرافق البنية الأساسية في المعسكرات والقواعد والمنشآت العسكرية، إضافة إلى وضع التصاميم والإشراف على المشروعات الإنشائية وأعمال الصيانة، وصيانة البنى الأساسية والمرافق المختلفة.

ويضطلع التوجيه المعنوي بإدامة الروح المعنوية وإبراز الدور الوطني الكبير الذي تؤديه قوات السلطان المسلحة ومنتسبوها البواسل وما بلغته من مستويات عالية في جميع المجالات من خلال تنفيذ واجباته الإعلامية العسكرية المختلفة، والتغطية الإعلامية للأنشطة والفعاليات العسكرية والاجتماعية والثقافية والرياضية في مختلف وسائل الإعلام، المقروءة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية، وينشر سلسلة من الإصدارات والمطبوعات المتنوعة الهادفة إلى رفع المستوى الثقافي والمعرفي للضباط والأفراد، وإعداد الأعمال البرامجية التلفزيونية والإذاعية.

وشهدت قوات السلطان المسلحة مسارات عديدة ومتنوعة في تطوير وتحديث الجوانب الرياضية في جميع أسلحتها وتشكيلاتها وقواعدها، من خلال تهيئة الأرضية الخصبة والأجواء المناسبة، ولتحقيق هذه الغاية قامت قوات السلطان المسلحة بتوفير الوسائل اللازمة من المنشآت والمرافق الرياضية.



دور حيوي كبير للخدمات الهندسية بوزارة الدفاع في توفير وإدامة الخدمات الضرورية

أجهزة مركزية متخصصة

تبـوّأت الهيئـة الوطنية للمسـاحة مكانة مرموقة كجهاز مركـزي يضطلع بمهام إنتاج الخرائط العسكرية والمدنية، وعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء سـلطنة عُمان، ووضع معايـير المسـوحات الطوبوغرافيـة، وإدامة الأرشـيف الوطني للمواد الجغرافية، وتوفير خرائـط الطـيران والمعلومـات الجغرافيـة، وحققت الهيئـة إنجازا دوليـا بحصولها على جائـزة المنتـدى العالمـي للجغرافيـا المكانيّة تقديرا لتطبيقها النموذجي لسياسات وبرامج الجغرافيا المكانيـة في تنفيذ مشروعها الرائد لإنشـاء مرجع الإسـناد الجيوديـسي الوطني لسلطنة عُمان (ONGD14).

ويعـدّ مركز الأمـن البحري أحـد المراكز المهمة، الـذي يُعنى بالحفاظ عـلى أمن البيئة البحريـة العُمانيـة والتصدي لكافـة المخاطر الأمنيـة البحرية التي تقـع في البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة لسـلطنة عُمان، ويقـوم المركـز باسـتلام كافـة البلاغات عن المخاطـر الأمنية البحرية كتلوث البيئة البحرية وعمليـات البحث والإنقاذ وإعاقة طرق الملاحة البحرية والتصدي للقرصنة البحرية والتسـلل والتهريـب ومختلف الأنشـطة الأخـرى ذات الصلـة، حيث يقـوم المركز بالتنسـيق مع كافة الجهات العسـكرية والأمنيـة والمدنية للتصدي لكافة النشاطات غير المشروعة.

وقد نفذ المركـز في ٢٠٢٠/١٠/٢٥م تمرين الأمن البحـري (٢٠٢٠/١) بمشـاركة عدد من الجهات العسكرية والأمنية والمدنية، وبالتعاون مع شركة مصيرة للنفط المحدودة.

فيما يقـوم صندوق تقاعـد وزارة الدفاع بتنشـيط عملية اسـتثمار الأمـوال الخاصة به تحقيقا للأهداف المرجوة، من تقديم الخدمات للمتقاعدين وأسر المتوفين من منتسـبي وزارة الدفـاع، حيث يتـولى الصنـدوق تمويل نظام معاشـات ومكافآت ما بعـد الخدمة من خلال استراتيجية استثمارية تعنى بانتقاء الاستثمارات المناسبة.

وبمسـاهمة من صناديق تقاعـد الأجهزة العسـكرية والأمنيـة بسـلطنة عُـمان كشركة مساهمة مغلقة يعد مصنع إنتاج ذخائر الأسلحة الخفيفة بولاية سمائل من المشروعات الحيوية والأحـدث مـن نوعـه في المنطقـة، حيث تم تجهيـزه بأحدث تقنيات تصنيـع الذخائر وفق أعـلى معايير الجـودة الدوليـة، والذي يهدف إلى توفير احتياجات قوات السـلطان المسلحة والأجهزة الأمنية من الذخائر الخفيفة.

ويعـدّ متحـف قوات السـلطان المسـلحة إطلالة على تاريخ عُمان العسكري عبر مراحله المختلفة، متمثـلا في قلعة بيت الفلج التاريخية التي تم بناؤها في عهد السيد سعيد بن سلطان في عـام ١٨٤٥م، ويعد متحف قوات السـلطان

المسلحة المتحف العسكري الوحيد بسلطنة عُمان والذي من خلاله يستطيع الزائر الاطلاع على التاريخ العُماني العسكري منذ فترة عُمان قبل الإسلام إلى عصر النهضة، وذلك من خلال قاعات المتحف المتعددة وبما تحتويه من أسلحة وصور ووثائق تاريخية تنقل الزائر إلى تلك العصور ليشهد قصة الانتصارات والأحداث العسكرية التي تحكيها كل قاعة من قاعات المتحف.

وبمناسبة الذكرى الأولى لتوليّ حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى ـ حفظه الله ورعاه ـ مقاليد الحكم في البلاد احتفلت وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة في ٢٠٢١/١/١١ بمعسكر المرتفعة بالافتتاح الرسمي لإذاعة (الصمود).

وتعكس إذاعةُ الصمود جانبا من ما وصلت إليه قواتُ السلطان المسلحة من كفاءةٍ وجاهزية، وما يتمتع به منتسبوها من مستوياتٍ عاليةٍ من التدريب والتعليم والتأهيل كثمرةٍ مِن ثمار النهضة العُمانية المباركة، وحرص القيادة الحكيمة على إدامة عملية تطوير قدراتها في كافة المجالات وتزويدها بكل ما يمكنها من أداء واجباتها الوطنية المقدسة النبيلة وامتلاك كافة عناصر القوة المادية والفكرية والمعنوية.



من افتتاح إذاعة الصمود FM لقوات السلطان المسلحة

سفينة شباب عُمان الثانية

تواصل سفينة البحرية السلطانية العُمانية (شباب عُمان الثانية) الدور التاريخي الذي قامت به السفينة (شباب عُمان) السابقة، والمتمثل في مد جسور التواصل والصداقة بين سلطنة عُمان والدول الشقيقة والصديقة في شتى أنحاء العالم، وتقوم السفينة بزيارات إلى موانئ الدول الشقيقة والصديقة للتواصل الثقافي مع شعوب العالم من جهة، والتعريف بسلطنة عُمان حضارة وشعبا من جهة أخرى، حاملة إرثا حضاريا وثقافيا إلى قارات العالم وعلى متنها عدد من أبناء هذا الوطن الغالي، حيث حصلت السفينة على العديد من الجوائز الدولية وخاصة جائزة الصداقة الدولية التي اقترنت بهذه السفينة وباتت مشهورة على الصعيد الدولي، لاسيما أنها حققت جائزة الصداقة لسباق البحار التاريخية باليونان، وجائزة الصداقة الدولية لسباق السفن الشراعية الطويلة للمرة السابعة بالمملكة المتحدة، وجائزة الصداقة الدولية لسباق بحر الشمال بمملكة هولندا وللسفينة (شباب عُمان) إنجازات على الصعيد الدولي لم تحققها أي سفينة غيرها في تاريخ سباقات السفن الشراعية.

وقد غادرت «شباب عُمان الثانية» في ٢٠٢١/١١/٧م ميناء السلطان قابوس بمطرح متوجهة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في رحلتها الخليجية «عُمان نهج متجدد»، حاملة معها عبق التاريخ البحري العُماني العريق وإنجازات الحاضر المشرق، ومجسدة لنهج عُمان الخالد بمد جسور المحبة والسلام وإدامة رسالة الإخاء والوئام بين مختلف شعوب العالم.

وجابت السفينة «شباب عُمان الثانية» خلال رحلتها عدد من الموانئ الخليجية بدءا



من ميناء الشويخ بدولة الكويت، ثم ميناء الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية، يليه ميناء سلمان بمملكة البحرين، وبعد ذلك ميناء حمد بدولة قطر، وانتهاء بميناء دبي السياحي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وسجلت السفينة «شباب عُمان الثانية» تواجدها في معرض أكسبو ٢٠٢٠ دبي، وذلك ضمن مشاركة سلطنة عُمان في جناح الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعرض، والمتمثلة أيضا في موسيقى الجيش السلطاني العُماني وخيالة مدرعات سلطان عُمان بالجيش السلطاني العُماني.



سفينة (شباب عُمان الثانية) أسهمت في مد جسور التواصل والصداقة بين سلطنة عُمان والدول الشقيقة والصديقة

المساهمة في جهود التنمية

تتفاعل قوات السلطان المسلحة مع مختلف الأجهزة الحكومية في جهود التنمية بالبلاد، باعتبار أن التنمية تمثل تحديا حضاريا وإنجازا عصريا تتضافر فيه جهود مختلف أجهزة الدولة لتحقيق معدلات التقدم والرقي، ومن هذا المنطلق تساهم قوات السلطان المسلحة في مجالات التنمية الشاملة، والتي يتمثل أهمها في السهر على حراسة منجزات مسيرة الخير الظافرة بقيادة مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ مما يهيئ مناخا للازدهار، ويحقق الأمن والاستقرار للمواطن ليقوم بدوره الكامل في الإسهام والبناء، وتهيئة المناخ الاستثماري الأجنبي من خلال ثقته في الاستقرار والوضع الآمن في البلاد، وقد جاءت قوات السلطان المسلحة في طليعة تلك المؤسسات الحكومية التي تشارك بفعالية في مسيرة التحديث والتطوير والتعمير.

وقد سخّرت قوات السلطان المسلحة كافة إمكاناتها ومقدراتها في التعامل مع الحالة المدارية (شاهين) التي تعرضت لها سلطنة عُمان في ٢٠٢١/١٠/٢م، وكثفت جهودها في محافظتي شمال وجنوب الباطنة مع التركيز على المواقع والجهات والمواطنين والمقيمين الأكثر تضررا.



جهود قوات السلطان المسلحة في إعصار شاهين



قوات السلطان المسلحة سخّرت إمكاناتها وقدراتها لمكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا

وتعزيزا لجهود سلطنة عُمان المتواصلة والحثيثة التي اتخذتها لمكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) وفي إطار المهام والواجبات الوطنية التي تضطلع بها؛ سخّرت قوات السلطان المسلحة إمكاناتها وقدراتها في كل ما من شأنه مكافحة هذه الجائحة وبما يسند كافة القطاعات الأخرى الحكومية منها والخاصة، ودعم القرارات والإجراءات التي اتخذتها اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد١٩).

وضمن الخطة الوطنية للتحصين ضد فيروس كورونا (كوفيد١٩)، قامت الخدمات الطبية لقوات السلطان المسلحة وبالتنسيق مع وزارة الصحة بتفعيل الخطة التنفيذية للحملة الوطنية للتحصين لمنتسبي أسلحة قوات السلطان المسلحة والإدارات الأخرى بوزارة الدفاع في مختلف التشكيلات والوحدات والقواعد والإدارات.

وتبقى قوات السلطان المسلحة مستمرة في عمليات التطوير والتحديث وستظل دائما وأبدا السياج المنيع للوطن العزيز، مُسخّرة جميع الوسائل والقدرات المادية والبشرية من أجل استمرارية التطوير والتأهيل لمنتسبيها، لتبقى فاعلة وقادرة على حماية هذا الوطن الغالي في البر والجو والبحر حاملة شرف أمانة الدفاع عنه وضمان استقراره، وحماية منجزاته، وصون مكتسباته، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن والمقيم.

شرطة عُمان السلطانية.. جهد دؤوب وكفاءة عالية

خطط واستراتيجيات مدروسة، وجهد دؤوب متواصل، نهجٌ ثابت لشرطة عُمان السلطانية ارتقى بها في مصاف المؤسسات المتقدمة في جميع المجالات وفي مختلف ميادين العمل، من أجل بسط مظلة الأمن والأمان في ربوع عُمان، وإيجاد أنظمة إلكترونية متكاملة وتقريب وتبسيط وتجويد الخدمات الشُرطية.

إن التطور الذي وصلت إليه شرطة عُمان السلطانية ما هو إلا انعكاس لمدى الاهتمام السامي من قبل الحكومة، الذي آتى ثماره من خلال الكفاءة العالية في التعامل مع جميع المستجدات والأحداث، أبرزها التعامل مع الأنواء المناخية والحالات الطارئة، وجائحة كورونا (كوفيد١٩)، واستخدام التقنيات الحديثة في تقديم أفضل الخدمات الشرطية، إلى جانب الإنجازات التي تحققت في المجالات الجنائية والمرورية والجمركية.

إن إنجازات شرطة عُمان السلطانية لم تكن لتتحقق دون تدريب متقن وفكر صائب في تطوير العنصر البشري الذي هو صانع التنمية ومحركها في تأهيل كوادرها البشرية.



شرطة عُمان السلطانية .. دور رائد في حفظ الأمن والأمان



وقـد وجهت القيادة العامـة للشرطة دفة اهتمامهـا نحو إعـداد وتأهيل منتسـبيها بما يتوافق مـع طبيعة المهام الملقـاة على عاتقها، وينسـجم مـع التحديـات الأمنية المسـتجدة، من خلال أكاديمية السـلطان قابـوس لعلوم الشرطـة ومعهـد تدريـب الضبـاط وإدارات وأقسـام التدريـب بمختلف تشـكيلات شرطة عُمان السـلطانية، والتي تؤدي دورها التأهيلي باستخدام أحدث البرامج التدريبية والتعليمية والتطبيقـات العمليـة التي تكسـب منتسـبي الشرطة المهارات اللازمـة للتعامل مع مختلف القضايا والأحداث الأمنية.

ومع هذا النجاح المتواصل والعمل الدؤوب لا تتـوانى شرطة عُـمان السـلطانية عن بذل مزيد من العمل وتقديـم الخدمات للمواطنين والمقيمين والزوار، فجميع هـذه المبادئ كانت بمثابة المرتكزات التي تسير عليها شرطة عُمان السلطانية لتحقيق الخدمات المتجددة من أجل بناء شرطة عصرية متكاملة منسجمة مع جميع مؤسسات المجتمع المدني.

وتحـرص شرطة عُـمان السـلطانية على توفير التغطيـة الأمنية والوجـود الشُرطي في جميع المواقع، من خلال مراكز الشرطة المنتشرة في أرجاء سـلطنة عُمان وتوفير خدمات المرور والجوازات والإقامة والأحوال المدنية عبر مراكز الخدمة بمختلـف الولايات، إضافة إلى وحدات



استخدام أحدث التقنيات لتقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين والزوار

الإسناد لشرطة المهام الخاصة التي تتمتع بأعلى مستوى من التدريب والكفاءة في العمل على مواجهة أي طارئ والاستعداد لتقديم الإسناد والدعم لجميع تشكيلات شرطة عُمان السلطانية المزودة بالمعدات والآليات المتطورة.

ونفذت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية خلال العام ٢٠٢٠م عمليات نوعية تمكنت خلالها من ضبط العديد من شبكات التهريب والإتجار بالمخدرات.

وانعكست الجهود التي تقوم بها شرطة عُمان السلطانية للتصدي للجرائم بكافة أشكالها ومكافحة المخدرات في حجم التفاعل الدولي مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية فقد توسع نظام التعاون الدولي بين سلطنة عُمان والدول الأخرى في مجالات متعددة منها سبل التعامل مع الأوضاع الأمنية والجرائم العابرة للحدود في ظل تفشي فيروس كورونا (كوفيد١٩) سواء فيما يخص تقييم العمل الشرطي وتبادل الخبرات والتجارب، إضافة إلى التعاون في مجال توقيف المجرمين والهاربين من العدالة، وتمرير وتبادل المعلومات عن الظواهر الجرمية بأفضل المستويات في مجال سرعة الاستجابة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفيما تجوب زوارق شرطة خفر السواحل البحار الإقليمية العُمانية مؤدية واجبها الأمني والإنساني بالتعاون مع الجهات العسكرية والأمنية الأخرى، عزّزت شرطة عُمان السلطانية دور الإدارة العامة لطيران الشرطة التي تقوم بإسناد التشكيلات المختلفة في أداء مهامها، فهي تقوم بدوريات لمراقبة الشريط الساحلي لسلطنة عُمان، ورصد القوارب المشتبه فيها في البحر الإقليمي لعُمان، إضافة إلى نقل القوة البشرية من تشكيلات الشرطة الأخرى إلى المواقع البعيدة وذات التضاريس الصعبة التي تحتاج إلى وجود أمني مستمر، إلى جانب القيام بعمليات البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي من الأماكن التي يتعذر الوصول إليها ونقل التموين الغذائي والاحتياجات والمستلزمات الضرورية لقاطني المواقع الجبلية.

وساهمت الإدارة العامة للجمارك في تسهيل التجارة وتعزيز القطاع اللوجستي بوضع سلطنة عُمان في صدارة مؤشر التجارة عبر الحدود ضمن تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠، حيث حصلت سلطنة عُمان على المركز الأول خليجيا في مؤشر التجارة عبر الحدود، ومن أبرز ما تم رصده في التقرير تحديث البنية الأساسية في ميناء صحار وإدخال عمليات التفتيش القائمة على نظام إدارة المخاطر الإلكتروني وتطوير نظام التدقيق الإلكتروني.

ويقدّم نظام بيان الجمركي جميع الخدمات الجمركية إلكترونيا حيث إنه يضم نافذة إلكترونية واحدة ترتبط بـ(٤٨) جهة حكومية، وقد حاز على جائزة أفضل مشروع حكومي متكامل ضمن جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية في عام ٢٠١٨م.

وإيمانا من شرطة عُمان السلطانية بأهمية إشراك المرأة في كافة جوانب العمل الشرطي، واستثمار قدراتها وخبراتها لخدمة أهداف جهاز الشرطة؛ وفرت لها كل الإمكانات اللازمة للقيام بدورها، حيث تقوم الشرطة النسائية اليوم بكل الأدوار التي يقوم بها رجال شرطة عُمان السلطانية، فقد باشرت أعمالها بكفاءة عالية في مختلف تشكيلات الشرطة التي تتمثل في جوانب متعددة منها في مجال التدريب، ومجال الأمن العام الذي يشكل الضمانة الأساسية لحماية الأرواح والأعراض والأموال والممتلكات ونشر السكينة والطمأنينة في نفوس الجميع مما يسهم في دفع مسارات التنمية إلى الأمام، كما تسهم الشرطة النسائية بدور فاعل في مجال التحري والتحقيق الجنائي، وجمع وإثبات الأدلة الجنائية، كما تعمل أيضا في مجال الضبط المروري، وأثبتت جدارتها في مجال حماية الشخصيات والعمليات الخاصة، وتحلق في سماء الوطن بكل فخر في مجال الطيران، وغيرها من المجالات الشرطية.

وفي مجال التحول الإلكتروني، حققت شرطة عُمان السلطانية نجاحا كبيرا في تقديم خدمات إلكترونية نوعية ومتكاملة للمواطنين والمقيمين والزائرين على حد سواء مستخدمة أحدث التقنيات لتقديم الخدمة عبر الموقع الإلكتروني لشرطة عُمان السلطانية والتطبيق الخاص بها على الهواتف الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية.

ودشنت شرطة عُمان السلطانية خلال العام ٢٠٢١م عددا من الأنظمة الإلكترونية، ثلاثة منها تتعلق بجودة العمل بشرطة عُمان السلطانية وما تقدمه لمنتسبيها، وتمثلت في المنصة التدريبية الإلكترونية بشرطة عُمان السلطانية، ونظام إدارة الموارد البشرية (مسار)، والمحفظة الإلكترونية (رعاية) ضمن الخدمات الاجتماعية بشرطة عُمان السلطانية.

كما دشنت شرطة عُمان السلطانية منظومة معاهد السلامة المرورية في مختلف محافظات سلطنة عُمان، وثلاث خدمات إلكترونية تتعلق بالجانب المروري والتي تتمثل في نظام اختبار فحص السائقين الإلكتروني، وخدمة الحصول على رخصة السياقة الإلكترونية، وخدمة الحصول على رخصة المركبة الإلكترونية، وذلك وفق خطط شرطة عُمان السلطانية واستراتيجيتها بعيدة المدى لتطوير وتجويد العمل والخدمات الإلكترونية التي تقدمها للمجتمع، لاسيما في مجال السلامة المرورية.

وإيذانا ببدء مرحلة جديدة من العمل في مختلف المنافذ بما يتوافق مع التطلعات المستقبلية لسلطنة عُمان من خلال استحداث أنظمة رقابةٍ أمنيةٍ دقيقة وأجهزة تفتيش متطورة مواكبة للطفرة التكنولوجية في مجال التفتيش الجمركي الآمن والسريع، فقد دشنت شرطة عُمان السلطانية المنظومة الأمنية الموحدة للمنافذ.

وتعد شرطة عُمان السلطانية سبّاقة في بناء مجتمع عُمان الرقمي (الحكومة الإلكترونية)،

حيث تقدم خدمات الجوازات والتأشيرات الإلكترونية والخدمات المتعلقة بالأحوال المدنية، وخدمات تجديد وتسجيل المركبات وإصدار رخص السياقة وخدمات الجمارك إلى جانب خدمات الدفع الإلكتروني لجميع الخدمات الشُرطية.

كما أصبحت شرطة عُمان السلطانية ذات ريادة متواصلة في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية الأكثر انتشارا في سلطنة عُمان، وتنطلق بخطى متسارعة وأصبح الابتكار فيها ركيزة أساسية لمواكبة التطورات التقنية والإيفاء بمتطلبات وتوقعات الجمهور والجهات الحكومية وقطاع الأعمال.

ويقدم تطبيق شرطة عُمان السلطانية مجموعة متكاملة من الخدمات الإلكترونية تتميز بالتكامل والشمولية، ويوفر منصة خدمات إلكترونية ذات فعالية عالية وسهلة الاستخدام لإتمام العديد من الخدمات.

وأطلقت شرطة عُمان السلطانية العديد من التسهيلات والمبادرات التي تسهم في خدمة المجتمع التجاري وتنشيط حركة التبادل التجاري بين موانئ سلطنة عُمان ودول العالم والتي من أبرزها مبادرة الممر الجمركي الآمن وذلك لربط الموانئ والمنافذ البحرية والجوية بالمناطق الحرة في سلطنة عُمان، ومبادرة التخليص المسبق للبضائع قبل وصولها لموانئ ومطارات سلطنة عُمان، وتفعيل نظام النقل البري الدولي للبضائع (التير) والذي يُعد بمثابة جواز مرور للبضائع العابرة، وأيضا إطلاق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد لبناء الشراكة والثقة المتبادلة بين الجمارك ومؤسسات القطاع الخاص، إضافة إلى تبني



الإدارة العامة للجمارك ساهمت في تسهيل التجارة وتعزيز القطاع اللوجستي

وتشـير البيانات خلال الفـترة (٢٠١٢-٢٠٢٠م) إلى ارتفاع مؤشرات السـلامة المرورية بالرغـم من الزيادة الكبـيرة في أطوال الطرق وأعداد المركبات.



مبادرة المستودعات الجمركية الاستثمارية معلقة الضريبة الجمركية وذلك لتنشيط حركة إعادة التصدير والسماح للمستثمرين في هذا المجال لتخزين البضائع لفترة أطول مما يمكنهم من إعادة إنتاج البضائع وتغليفها ومن ثم تصديرها للسوق المحلي أو للخارج مرة أخرى.

وتتيح أفرع معهد السلامة المرورية بشرطة عُمان السلطانية فرصة التوعية المرورية في مختلف محافظات سلطنة عُمان، حيث تعتبر إضافة كبيرة للخدمات والدورات والندوات التي يقدمها معهد السلامة المرورية لا سيما بعد الإضافة الجديدة التي أدخلت للمعهد واستحداث أجهزة المحاكاة والتي يستطيع المتدرب من خلالها تجربة السياقة وفق البيئة المرورية العُمانية.

وتعمل شرطة عُمان السلطانية على تنويع وسائل تواصلها مع أكبر فئة ممكنة من المواطنين والمقيمين مستخدمة في ذلك كافة الوسائل الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة، إضافة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب إصدار مجلة العين الساهرة وملحق الشرطي الصغير، بهدف بث التوعية وتعريف الجمهور بالخدمات الشُرطية.



معهد السلامة المرورية بشرطة عُمان السلطانية .. فرصة للتوعية المرورية

هيئة الدفاع المدني والإسعاف.. حماية للأرواح والممتلكات

تعدّ هيئة الدفاع المدني والإسعاف إحدى وحدات الأمن العام كما حددتها المادة رقم (١٦) من المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٨)، وتهدف إلى حماية الأرواح والممتلكات وتحقيق السلامة العامة، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية والتقليل من آثارها، والعمل على تطبيق التدابير والإجراءات، ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني والإسعاف.

في عام ٢٠٢١م صدر مرسوم سلطاني رقم (٢٠٢١/٣٩م) في شأن الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف حيث قضى بتعديل المسمى (من الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف) إلى (هيئة الدفاع المدني والإسعاف).

وخلال الحالة المدارية (شاهين) التي تأثرت بها بعض محافظات سلطنة عُمان في أكتوبر ٢٠٢١م، باشرت هيئة الدفاع المدني والإسعاف في تنفيذ خططها العملياتية الخاصة بالتعامل مع الحالات المدارية، وانتشرت فرق الدفاع المدني والإسعاف بمعداتها وآلياتها في المناطق المتوقع تأثرها بالحالة المدارية وتوزيعهم في مختلف القطاعات من خلال آلية عمل واضحة ووفقا للخطة المعتمدة للاستجابة والتعامل السريع مع أي بلاغ يرد في تلك المناطق، بالتنسيق مع اللجان الفرعية لإدارة الحالات الطارئة بالمحافظات.



فرق هيئة الدفاع المدني والإسعاف.. مساهمات بارزة في حماية الأرواح والممتلكات

وقد تعاملت فرق الهيئة مع (٤١٦) بلاغا أثناء التأثيرات المباشرة للحالة المدارية حيث كان أبرزها التعامل مع احتجاز أشخاص في المركبات بمجاري الأودية وكذلك إنقاذ أشخاص جراء ارتفاع منسوب المياه بمنازلهم، وتمكنت فرق الهيئة من إنقاذ (٥٤٤) شخصا بالمحافظات التي تأثرت بالحالة المدارية، إضافة إلى بلاغات الإطفاء والإنقاذ البري والإنقاذ المائي وبلاغات الإسعاف والبلاغات الأخرى ذات الطابع الإنساني.

وعززت الهيئة جهودها التوعوية للتعامل مع التأثيرات الناتجة عن الحالة المدارية، بفرق تخصصية أخرى، ومعدات وآليات لتسريع وتيرة العمل لضمان عودة الحياة إلى طبيعتها، ونظرا لزيادة تأثر ولايتي السويق والخابورة بالحالة المدارية وارتفاع عدد البلاغات بمحافظة شمال الباطنة، فقد أسندت الهيئة عملياتها الميدانية للفريق الوطني للبحث والإنقاذ التابع للهيئة، وذلك بإنشاء مركز ميداني متقدم بولاية السويق لتلقي البلاغات وتوجيه الفرق الميدانية للتعامل المباشر معها.

ومنذ اليوم الأول لتفعيل المركز في ٢٠٢١/١٠/٨م، تعاملت الفرق الميدانية مع (١٩٢٥) بلاغا تنوعت بين إعادة فتح وتسوية الطرق الداخلية بالأحياء السكنية، وإزالة الأشجار المتساقطة على الطرقات ومنازل المواطنين جراء الرياح الشديدة، وتزويد المنازل بمياه الشرب، وشفط المياه الراكدة، وتوزيع المؤن والمستلزمات للمتضررين وتنظيف المنازل وقطر وإخراج المركبات، بالتعاون مع مختلف الجهات العسكرية والأمنية والحكومية والخاصة والمتطوعين.



تزويد هيئة الدفاع المدني والإسعاف بالمركبات المجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات الخاصة بالإنقاذ

الشباب والبيئة المستدامة

بكل عزمٍ وتفـانٍ، تواصل النهضة العُمانية المتجددة تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم مسيرة البناء والتقدم على مستوى الإنسان والوطن في نهضة طموحة شـملت مختلـف مناحي الحياة، وكانت رفعة هذا البلد وإعلاء شأنه والارتقاء به إلى حياة أفضـل من الأولويات التي أكّد عليها جلالة السلطان المعظم يوم تولّيه مقاليد الحكم في ٢٠٢٠/١/١١م، مؤكـدا ـ حفظه الله ورعاه ـ في كلمته السـامية في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، «أن تظل عُمان الغاية الأسـمى في كل ما نقدم عليه وكل ما نسـعى لتحقيقه»، داعيا «كافة أبناء الوطن دون اسـتثناء إلى صـون مكتسـبات النهضـة المباركة والمشـاركة الفاعلة في إكمال المسـيرة الظافـرة متوكلـين على الله عـز وجل راجين عونه وتوفيقه».

إن دعـوة جلالته ـ أعزّه اللـه ـ أبناء هذه الأرض الطيبـة إلى المشـاركة الفاعلـة وتقديم «كل ما يسـهم في إثراء جهود التطور والتقدم والنـماء» يعد مبـدأ من مبـادئ نهضة عُمان المتجددة وعهدها السـعيد للوصول إلى «الغاية الوطنية العظمى»، لـ«تظل عُمان الغاية الأسمى في كل ما نُقدم عليه وكل ما نسـعى لتحقيقه»، وهو مـا ظهرت ملامحـه عـلى أرض الواقع، من تحديث في التشريعـات والقوانين وآليات وبرامج العمل في مختلف المجالات، وما صدور النظام الأساسي للدولة وفقا للمرسوم السلطاني رقـم (٢٠٢١/٦)، إلا أنموذجـا، وركنا أساسـيا لمواصلة الجهود، وصياغة مستقبل أفضل لعُمان والعُمانيين، وقاعدة رصينة لنهضتهم المتجددة.

وإذا كان فيروس كورونا المسـتجد (كوفيد ١٩) قد أوجد تبعات مختلفة في كل دول العالم



لاسيما في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، فإن سلطنة عُمان ممثلة في اللجنة العُليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) عملت على اتخاذ قرارات «وسطية» راعت فيها هذين الجانبين، وإجراءات احترازية ضمنت بشكل كبير سلامة المواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة، بالإضافة إلى التعاون والاستجابة المجتمعية وتوفير لقاحات معتمدة دوليّا مضادة للفيروس وفق حملة وطنية للتحصين الأمر الذي انعكس إيجابا في التعامل مع الجائحة على مستوى سلطنة عُمان.

وقد أدت هذه القرارات والإجراءات المتخذة إلى تحسّن مؤشرات الوضع الوبائي لفيروس كورونا في سلطنة عُمان، من حيث تسجيل انخفاض كبير في حالات الوفيات، ومعدلات الإصابات والمرقدين ونسبة الشفاء التي بلغت (٩٨,٥٪)، تساندها حملة وطنية للتطعيم شملت أغلب فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين بنسبة (٨٣٪) حتى نوفمبر ٢٠٢١م.

وفي جانب آخر، وانعكاسا للاهتمام السامي لحضرة صاحبِ الجلالة السُّلطان هيثم ابن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بفئة الشباب، وترجمة للحرص المتواصل الذي يوليه لملف تشغيل الشباب العُماني، ودعم أصحاب الأعمال العاملين لحسابهم الخاص، تم إطلاق مجموعة من المبادرات التشغيليّة في شهر مايو ٢٠٢١م، في «ظل ظروف المرحلة الراهنة المتعلقة بتداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتي أفرزت انكماشا في أسواق العمل، إضافة إلى التأثيرات الناتجة عن انتشار جائحة

كورونا» وذلــك في إطار تنفيذ خطة توفير ما يزيد على (٣٢) ألف فرصــة عمل خلال العام ٢٠٢١م.

ولأن الأمــم لا تقــوم نهضتهــا إلا بالعلم، كان اهتمام قائد نهضة عُمان المتجدّدة حضرةُ صاحــبِ الجلالــة الســلطان هيثم بــن طارق المعظم بقطاع التعليم بمختلف مستوياته، وجعله في «سُلم الأولويات الوطنية»، عبر توفير البيئة الداعمة والمحفّزة للبحث العلمي والابتكار، وهو ما نلمســه من تخصيــص وزارة معنية بالتعليم العــالي والبحــث العلمــي والابتكار، وإنشــاء جامعة التقنية والعلــوم التطبيقية بفروعها في محافظات ســلطنة عُمان، وصدور نظامها في يونيــو ٢٠٢١م، بالإضافة إلى مــا أقره مجلس الــوزراء في شــهر يونيو ٢٠٢١م بإنشــاء فرع من الجامعة بمحافظة مســندم تضم عددا من التخصصات، وإنشــاء كلية الدقم في ســبتمبر ٢٠٢١م مقرهــا محافظة الوســطى في المنطقة الاقتصاديــة الخاصــة بالدقــم، بالإضافة إلى المؤمل من الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتطوير ٢٠٤٠ التــي تتواكب مع رؤية (عُمان ٢٠٤٠).



تحقيق التنمية الشاملة للنشء من خلال الاستراتيجيات التعليمية والبرامج التطويرية

اعتبارا من أن التعليم هو سبيل تنمية المجتمعات، وهو طريقها للمستقبل ومحركها الأساسي للتنمية المستدامة، وهو العملية التي تحدث تغييرا في الفكر البشري وقدرته على القيام بالعديد من الأمور المختلفة، واصلت سلطنة عُمان ممثلة في وزارة التربية والتعليم جهودها الهادفة إلى تجويد التعليم، والنهوض بمستواه في سلطنة عُمان، وتحقيق التنمية الشاملة للنشء من خلال الاستراتيجيات التعليمية والبرامج التطويرية والإنمائية التي تقوم بتقديمها وتطبيقها.

وقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ـ على أن التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته سيكون ضمن أولويات الحكومة في الخطط الاستراتيجية، ونظرا لما شهدته سلطنة عُمان من إجراءات احترازية ـ أسوة ببقية دول العالم ـ بسبب جائحة كورونا، فقد جاءت قرارات اللجنة العليا منسجمة مع الاهتمام السامي بالتعليم حيث قررت اللجنة العليا للتعامل مع جائحة كورونا (كوفيد ١٩) أن يكون العام الدراسي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م عن طريق التعليم المدمج بالنسبة للمدارس ذات الكثافة العالية، والتعليم المباشر بالنسبة للمدارس ذات الكثافة القليلة.

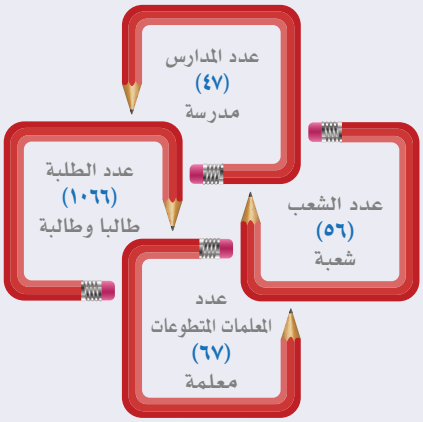
وفي هذا الإطار واصلت وزارة التربية والتعليم جهودها في إعداد الخطط والبرامج اللازمة لإعادة تشغيل المدارس مستفيدة من التجارب الإقليمية والدولية، وما أبرزته تجربة سلطنة عُمان خلال العام ٢٠٢٠م، وأكدت الوزارة على ضرورة تطبيق البروتوكول الصحي والذي يشتمل على التوعية الصحية، والتباعد الجسدي، وتشغيل الحافلات المدرسية بنصف طاقتها، وارتداء الكمامات، وغسل اليدين، واستخدام المعقمات.

وتم تكييف المحتوى الإلكتروني للمناهج ليتماشى مع الأوضاع الراهنة التي تفرضها جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، وبناء على ذلك فإن آلية تقويم تعلم الطلبة للعام الدراسي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م سيكون بنظام الفصلين الدراسيين للصفوف (٥-١٢)، أما طلبة الصفوف (١-٤) فإن آلية تقويم تعلّمهم ستكون بأدوات التقويم المستمر بنسبة (١٠٠٪)، كما كان يُعمل به سابقا في السنوات الماضية.

وفيما يتعلق بامتحانات دبلوم التعليم العام للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢م، فإنها ستكون مركزية وفق المعمول به سابقا بنظام الفصلين الدراسيين وسيكون الوزن النسبي للامتحان (٧٠٪)، وتم إعداد دليل إرشادي ليُعرِّف المعنيين والهيئتين الإدارية والتدريسية بالإجراءات المتّبعة لتنفيذ أدوات التشخيص في المدرسة.

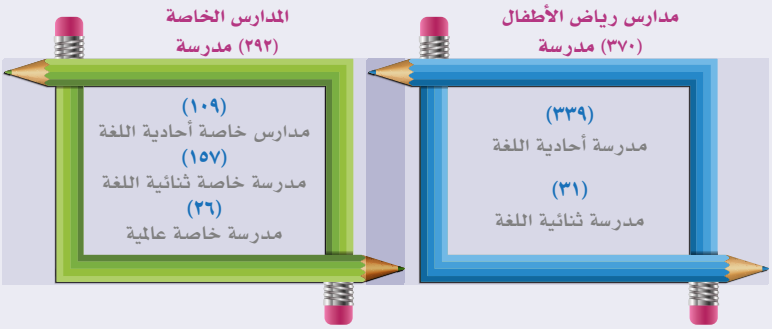
كما أولت وزارة التربية والتعليم اهتماما

وفيما يتعلق بالعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢م، فقد واصلت وزارة التربية والتعليم جهودها واهتمامها بفئة الأطفال ما قبل المدرسة، وتعليمهم من خلال فتح صفوف التهيئة (١-٤)



وبالنسبة للتعليم المدرسي الحكومي للصفوف (١-١٢)، واصلت وزارة التربية والتعليم اهتمامها في تلبية الاحتياجات التعليمية، وتوفير التعليم للجميع في جميع محافظات سلطنة عُمان تلبية للنمو المتزايد في أعداد الطلبة





بطلبة التربية الخاصة، من خلال توفير الخدمات التعليمية لذوي الإعاقة بمدارس التربية الخاصة وبرنامج دمج ذوي الإعاقة وبرنامج دعم ذوي صعوبات التعلم، ففي العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١م بلغ عدد صفوف الدمج (٣٨٣) صفا بنسبة زيادة بلغت (٨٥) عن العام السابق، حيث بلغت صفوف الدمج السمعي (٤٧) صفا في الحلقة الأولى، و(٧٦) صفا في الحلقة الثانية، أما بالنسبة للدمج العقلي فقد بلغ عدد صفوف الدمج في الحلقة الأولى (١٧٨) صفا، و(٨٢) صفا في الحلقة الثانية.

التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

يمثل التعليم العالي أرقى سلّم المراحل التعليمية، ويشمل كل أنواع التعليم الذي يأتي بعد التعليم الثانوي سواء كان في الجامعات، أو مؤسسات تعليمية أخرى تعنى بالتعليم أو التدريب أو البحث العلمي. وللتعليم العالي دور بارز في إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة على أعلى المستويات ليكونوا قادرين على المشاركة بفاعلية في دفع حركة التنمية في البلاد.

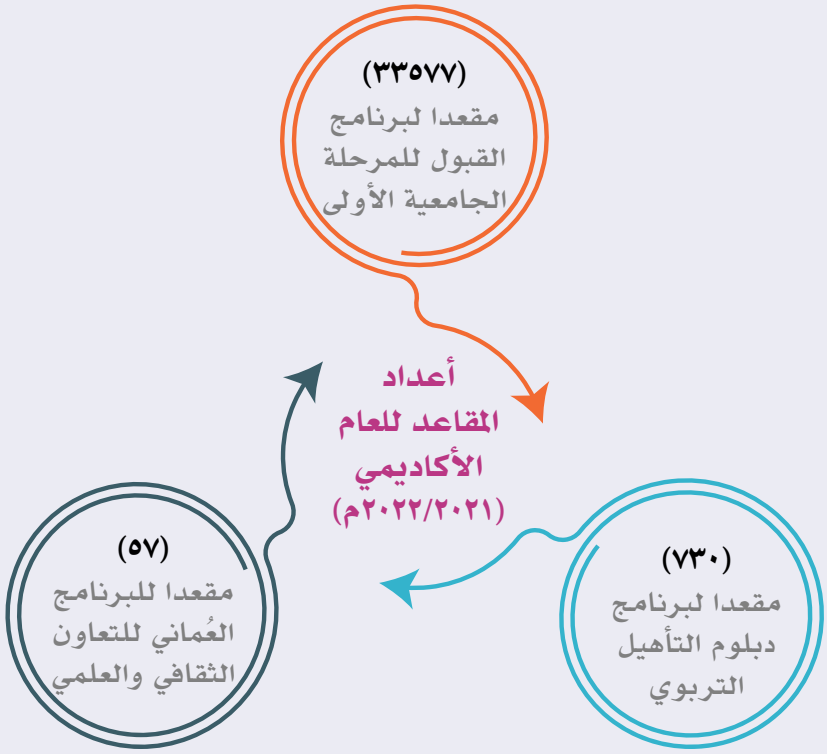
ويأتي إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للتأكيد على أهمية هذه القطاعات في بناء الإنسان، كونها حجر الزاوية الأساسية للعملية التنموية، وأحد المؤشرات



تعليم حديث يأخذ بمتطلبات عصر الثقافة والمعلومات

الرئيسية لتقدم الشعوب، وقد تزايدت الحاجة إلى هـذه القطاعات وتطويرها؛ لما لها من أهمية في تحقيق متطلبات التنميـة وخدمة أهدافها، حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز الابتكار موطنـا لصناعة القرار الثقافي والعلمي، ومصدرا لرسم التوجهات الاستراتيجية، وحاضنة لإنتاج العقول المؤهلـة للنهوض بالبناء الحضاري والاقتصاد الوطني للبلاد.

وانطلاقا مـن دوره في تنظيم التسـجيل والقبـول بمؤسسـات التعليم العـالي والبعثات والمنح، توسـع نطاق عمل مركـز القبول الموحد خلال السـنوات الماضية، وأصبـح يشرف على أربعـة برامج رئيسـية، هـي برنامـج القبول للمرحلـة الجامعية الأولى، حيـث بلغت أعداد المقاعد للعام الأكاديمي (٢٠٢٢/٢٠٢١م) :



كما يتولى المركز نشر البيانات والمؤشرات الإحصائية عـن قطاع التعليم العالي بسـلطنة عُـمان مـن خلال إدارتـه للنظـام الإحصائي للتعليم العالي، الذي يسـتقي بياناته من قاعدة البيانات المركزية عبر ربط الوزارة إلكترونيا مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

التعليم العالي الخاص

يشـهد قطاع التعليم العـالي الخاص في سلطنة عُمان نموا متسارعا في أعداد مؤسسات التعليم العـالي الخاصة وتوزيعهـا الجغرافي، وتعدد برامجها الدراسية، وارتباطاتها الأكاديمية والعلميـة المختلفة التي تعمـل من خلالها، كما شـهدت تزايدا في أعـداد الطلبة الدارسـين بها، ونسـبة مسـاهمة تلك الجامعات والكليات الخاصة في اسـتيعاب الطلبة من داخل سلطنة عُمان وخارجها.

وقد بلـغ عدد مؤسسـات التعليـم العالي الخاصة في سـلطنة عُمان (٢٧) مؤسسة تعليم عـالٍ تنقسـم إلى: (٩) جامعـات، و(١٨) كلية خاصـة، وتمكنـت معظم هذه المؤسسـات من تحقيـق التطلعـات المأمولـة في الانتقال إلى مبانيهـا الدائمـة، والتي بلغت (٢٣) مؤسسـة تعليميـة، وهـو مـا يعـادل نسـبة (٨٠٪) من المؤسسـات التعليمية، وأنشئت هذه المباني وفق معايير وضوابط معتمدة من قبل الوزارة، ذات



الكلية الوطنية لتقنية السيارات

تصاميم عصرية ومرافق ذات جودة عالية، وقد انعكس ذلك إيجابا على جذب الطلبة، وأسهم في تغيير نظرة المجتمع عامة إلى مؤسسات هذا القطاع.

وتعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على رفع جودة التعليم العالي بهذه المؤسسات، من خلال مجموعة من القوانين واللوائح والضوابط والإجراءات، أبرزها: ضوابط وإجراءات تقديم البرامج الأكاديمية، وتعيينات الكوادر القيادية والهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة، لضمان رفد سوق العمل بمخرجات قادرة على المساهمة في دفع عجلة التنمية، وفي مطلع العام ٢٠٢١م استأنفت المرحلة الثانية من مشروع تجويد ورفع كفاءة برامج إعداد المعلمين، وهو مشروع مدته خمس سنوات يهدف إلى تقييم جميع البرامج التربوية المطروحة في مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك برامج دبلوم التأهيل التربوي.

وفي هذا الشأن نجحت عدد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الحصول على الاعتماد المؤسسي من قبل الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، إضافة إلى تدشين الآلية الجديدة لتصديق وثائق التخرج الصادرة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة بسلطنة عُمان، في إطار تطوير الخدمات بما يتماشى مع رؤية (عُمان ٢٠٤٠) ومع التوجهات العامة في سلطنة عُمان نحو تبسيط وتسهيل الإجراءات الحكومية في تقديم الخدمات. ووفقا للخدمة الجديدة فإن التصديق الإلكتروني سيقتصر على الطلبة الدوليين من خريجي الدبلوم والبكالوريوس، والطلبة الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية خارج سلطنة عُمان، من خلال منح الخريجين شهادة مصادقة إلكترونية على المؤهل الحاصلين عليه.

وقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إلى الاستثمار في تنمية الكوادر البشرية الشابة التي من المؤمل أن تكون الرافد الرئيسي، وعصب إدارة التنمية المستدامة لسلطنة عُمان، وعلى ذلك تعمل على الابتعاث الخارجي في جميع التخصصات التي يحتاجها سوق العمل العُماني، مع التركيز على التخصصات الطبية والفنية والتخصصات المطلوبة محليا ودوليا. وقد وضعت للابتعاث عدة معايير من أهمها: السمعة الأكاديمية الجيدة للمؤسسات التعليمية، والتمتع بجودة تعليم عالية، وتصنيف تعليمي متقدم دوليا.

وخلال العام الأكاديمي (٢٠٢١/٢٠٢٢م) تم التركيز على التوسع في عدد المقاعد المحددة للبعثات الدراسية لتشمل تخصصات الدراسات الرياضية والعلوم والتكنولوجيا والهندسة، وتخصصات الإدارة والدراسات الاجتماعية والتربية؛ بحيث يتاح فيها المجال للطلبة في اختيار الوجهة الدراسية والتخصص والجامعة بناء على مستوياتهم الدراسية ورغباتهم الشخصية؛ لمنحهم الاستقرار النفسي والتركيز على التفوق والتميز في تخصصاتهم الدراسية.

وبالنسبة للابتعاث الداخلي طرحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار عدة برامج، وهي: برامج البكالوريوس للتنافس العام، وبرامج الدبلوم لفئة ذوي الدخل

المحـدود، وبرامـج الدبلـوم لفئـة الضـمان الاجتماعـي، بالإضافـة إلى المنـح الدراسـية المقدمـة من شركات القطـاع الخاص، وتبتعث الـوزارة طلبتهـا إلى (٢٧) مؤسسـة تعليم عالٍ خاصة داخل سلطنة عُمان.

ومن أبرز المسـتجدات في الابتعاث الداخلي للعام الأكاديمي الحالي (٢٠٢٠/٢٠٢١م) التوسـع في طرح البرنامج التربوي، حيث تم طرح برنامج المجـال الأول والمجال الثاني (للإنـاث) بجامعة صحار، إضافـة إلى برامـج الرياضيات، وعلوم المختبرات الطبية، والكيمياء الصناعية في جامعة الشرقيـة، إلى جانـب تعديـل شروط الالتحاق ببرنامج الطب البيطري بجامعة الشرقية.

وسـعت الوزارة في التواصـل مع شركات القطـاع الخاص ومؤسسـات التعليـم العالي الخاصـة، للمسـاهمة في توفير منح دراسـية إضافيـة ضمـن برنامـج الابتعـاث الداخلي، وشاركت مؤسسـات التعليم العالي الخاصة في توفير مئات المنح الدراسـية ضمن برامج المنح الدراسية الداخلية، وذلك من خلال برنامجين: برنامـج المنـح الدراسـية الداخليـة الكاملة، وبرنامج المنح الدراسية الداخلية الجزئية.

وبالإضافـة إلى ذلك، تم توفير (٩) برامج دراسية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعديل شروط التنافـس عليها لتتناسـب مع ظروفهم المختلفة.



مركز عُمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية

قطاع البحث العلمي والابتكار

حققت سلطنة عُمان مراتب متقدمة عالميا في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢١م، وتقدمت (٨) مراتب لتصبح في المرتبة (٧٦) عالميا، وأوضح المؤشر تقدم سلطنة عُمان (١٩) مرتبة في مخرجات الابتكار، ومرتبة واحدة في مدخلات الابتكار، كما حققت مراتب متقدمة عالميا في عدد من المؤشرات الفرعية، منها: الأول عالميا في مؤشر نسبة خريجي العلوم والهندسة من إجمالي الخريجين، والعاشر عالميا في مؤشر التعليم العالي، وهذا التقدم يعكس الجهود المبذولة لتعزيز البيئة البحثية والابتكارية في سلطنة عُمان.

وضمن الجائزة الوطنية للبحث العلمي في دورتها السابعة والتي أقيمت مطلع العام ٢٠٢١ م، فاز (١٢) مشروعا بحثيا علميا، ووزعت الجائزة على ستة قطاعات بحثية، لتحفيز الباحثين والعلماء لإجراء بحوث ذات جودة عالية وأهمية وطنية لسلطنة عُمان، وتأهيل كوادر وطنية مبتكرة قادرة على المنافسة محليا ودوليا.

وضمن برامج بناء القدرات البحثية والابتكارية لفئة الشباب في سلطنة عُمان، نفذ مركز موارد برنامج «منافع» في دورته الرابعة في العام ٢٠٢١م، ويهدف البرنامج إلى دعم المبادرة الوطنية لزراعة عشرة ملايين شجرة بالتعاون مع هيئة البيئة وشركة تنمية نفط عُمان، وفازت خمس فرق نظير ابتكاراتها.

وفي منصة «إيجاد» التي تُعنى بتعزيز الشراكة بين القطاع الصناعي والمؤسسات الأكاديمية والقطاع البحثي، وتعمل على تقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه القطاع الصناعي، واستثمار الخبرات البحثية والأكاديمية بسلطنة عُمان، تجاوز عدد التحديات المطروحة (٧٢) تحديا صناعيا، فيما وصل عدد المشروعات البحثية المشتركة (٢٧) مشروعا، كما بلغ إجمالي التمويل البحثي من القطاع الصناعي أكثر من مليون ريال عُماني.



الجائزة الوطنية للبحث العلمي

التعليم والتدريب المهني

يعـد التعليـم والتدريب المهنـي أحد أهم الدعائم الأساسية التي تعمل على بناء المهارات وصقلها بما يحقق بناء الإنسان العُماني، وتحقيق الأهـداف التي تتطلـع لها سـلطنة عُمان من تأهيل وتدريب للقوى العاملة الوطنية لإحلالهم محل القوى العاملة الوافدة، وتشغيلهم في مهن تخصصية يحتاجها سوق العمل، وتوجد بسلطنة عُـمان حاليا (٨) كليات مهنية موزعة على عدد من ولايات سلطنة عُمان وهي (السيب، صحم، صـور، عـبري، شـناص، البريمـي وصلالة)، بالإضافـة إلى الكليـة المهنية للعلـوم البحرية بالخابورة.

وقد شهد قطاع التعليم والتدريب المهني بسلطنة عُمان تطورا ملموسا خلال الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٠/٢٠١٩م) من حيث الزيادة في إجمالي الطاقة الاستيعابية للكليات المهنية.

عدد الطلبة والمتدربين الملتحقين بهذه الكليات في العام الأكاديمي في مختلف المسارات

٢٠٢٠/٢٠١٩م	٢٠١٦/٢٠١٥م
٥٤٦٥	٣٩٣٧
طالبا ومتدربا	طالبا ومتدربا

عدد الخريجين خلال الخطة الخمسية التاسعة

٧٣٨٧
خريجا وخريجة

عدد البرامج التدريبية التي تم التصديق عليها واعتمادها للتنفيذ في المؤسسات التدريبية الخاصة بمختلف التخصصات حتى منتصف أكتوبر ٢٠٢١م

٨٨٧٣
برنامجا

جامعة السلطان قابوس

سعت جامعة السلطان قابوس إلى تهيئة السبل الفاعلة والداعمة لمسيرة التعليم والبحث العلمي والابتكار كونها في سلّم الأولويات الوطنية والمرتكزات الأساسية لرؤية (عُمان ٢٠٤٠)، مُستنيرة في ذلك بالتوجّه السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم نحو الاهتمام بهذه المرتكزات ومنحها كافة أسباب التمكين.

وتمكنت الجامعة من تحقيق العديد من الإنجازات في مختلف المجالات، وذلك ضمن مساعيها نحو دعم تحقيق رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، ومواءمة جهود الجامعة مع الأولويات الوطنية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية، ولم تفتأ الجامعة تواصل مساعيها نحو التركيز على كل ما من شأنه دعم رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، من خلال أنشطة البحث العلمي والابتكار وبناء وتطوير القدرات الوطنية المُنافسة لاسيما في مجالات التنمية الاستراتيجية، مُستندة في ذلك على خيارات الدعم المتوفرة لتمويل المشروعات البحثية، والتي تأتي في مقدمتها منحة المكرمة السامية للمشروعات البحثية الاستراتيجية.

وإلى جانب ذلك يحظى الباحثون في الجامعة بمستويات عالية من الدعم من مجموعة أخرى من برامج التمويل، بما فيها منح البحوث الداخلية التي موَّلت (٩٧) مشروعا في عام ٢٠٢٠م، في حين دعمت منح عمادة البحث العلمي تسعة وعشرين مشروعا.



كما ساهمت منحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (منحة مجلس البحث العلمي سابقا) في دعم الأنشطة في الجامعة خلال عام ٢٠٢٠م، متمثلة في تمويل ستة مشاريع من خلال برنامج منح بحوث الأكاديميين من حملة الدكتوراه، وخمسة مشاريع من خلال برنامج منح أبحاث الخريجين، وستة مشاريع أخرى من خلال برنامج منح أبحاث الطلبة الجامعيين، إضافة إلى تمويل ستة عشر مشروعا في جامعة السلطان قابوس تتناول على وجه التحديد دراسة جوانب مختلفة لجائحة (كوفيد١٩).

بدوره واصل مركز الابتكار ونقل التكنولوجيا بجامعة السلطان قابوس أدواره في تحويل مخرجات البحوث المبتكرة والأفكار الإبداعية بالجامعة، ودعم في عام ٢٠٢٠م (٧) سبع حالات كشف اختراعات، و(٥) خمس براءات اختراع مودعة في مكتب براءات الاختراع العُماني.

ويتم تحفيز الباحثين في الجامعة على المساهمات الخلاّقة والمتميزة في النشر العلمي والابتكار من خلال جائزة جامعة السلطان قابوس للنشر العلمي وبراءات الاختراع، والتي مُنحت في عام ٢٠٢٠م، إلى (٦٥٨) ورقة علمية وبراءة اختراع واحدة لباحثي الجامعة. كما يتجلى التزام الجامعة المتواصل بالبحث العلمي والابتكار والجودة العالية للعملية التدريسية بالجامعة والمشاركة المجتمعية، في تصنيفات الجامعة الدولية والإقليمية المرتفعة، إذ ارتفع تصنيف جامعة السلطان قابوس في تصنيف الجامعات العالمي QS من (٤٥٠) في عام ٢٠١٩م، إلى (٣٧٥) لعام ٢٠٢٢م، كما انتقلت الجامعة من المرتبة التاسعة في تصنيف QS للمنطقة العربية في عام ٢٠٢٠م، إلى المرتبة السابعة لعام ٢٠٢٢م.

بدوره حصل مركز رصد الزلازل على موافقة اليونسكو في ديسمبر ٢٠٢٠م، لإنشاء كرسي اليونسكو لدراسات مخاطر الزلازل والتسونامي. في حين واصل مركز أبحاث الطاقة المستدامة العمل في مشروع المحطة الهجينة، من خلال بناء مختبرات وغرف تخزين جديدة للتجارب الكهروكيميائية، والتي تسعى إلى إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة لاستبدال وقود الديزل مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية، إضافة إلى ذلك، استمر عمل المركز في مشروع تحويل جامعة السلطان قابوس إلى حرم جامعي ذكي، ويتضح ذلك في الإنجاز المتمثل في تحسين كفاءة الطاقة في مبنى كلية العلوم.

وفي مجال الاعتماد الأكاديمي، حصلت كلية التمريض على تجديد لمدة ثمان سنوات لبرنامج الدراسات الجامعية الأولى (البكالوريوس) وخمس سنوات لبرنامج الماجستير من قبل هيئة اعتماد برامج التعليم في التمريض الأمريكية، كما تم تجديد الاعتماد الأكاديمي لمرحلة البكالوريوس ببرنامجي إدارة مؤسسات المعلومات وإدارة الأرشيف بقسم دراسات المعلومات بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية وذلك لخمس سنوات، وتجديد الاعتراف الأكاديمي لبرنامج البكالوريوس تخصص مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية بكلية التربية.

القطاع الصحي

شـهد القطاع الصحي في سـلطنة عُمان تطـورا واضحـا في مسـيرة التنميـة الصحية بتحقيق نقلة نوعية وتقـدم ملموس على جميع مسـتويات الرعاية الصحية وبمعـدلات عالية وسريعة، مما انعكس إيجابا على جميع المؤشرات الصحية، حيث أظهرت الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الصحية (٢٠١٦ -٢٠٢٠م)، تحقيق مزيد مـن النمو والتطـور في نوعية وكفـاءة الأداء للقطاع الصحي في سـلطنة عُمان، الأمر الذي تم الاسـتفادة منه في إعداد الخطة الخمسـية العاشرة للتنمية الصحية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥م) والتي ارتكزت بشكل أساسي على رؤية (عُمان ٢٠٤٠).

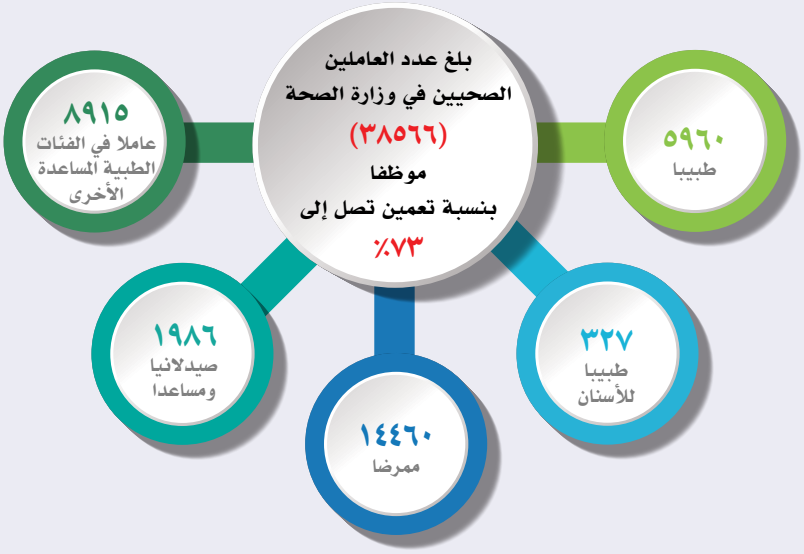
وقد جـاءت رؤية (عُـمان ٢٠٤٠) بمباركة من حضرة صاحب الجلالة السـلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظـه الله ورعاه -، بتخطيط اسـتراتيجي يضع سـلطنة عُـمان في مصاف الدول ذات الاقتصـاد المزدهر للرقي بالمواطن مـن جميـع النواحـي الصحيـة والاقتصادية والاجتماعية.

وتعتـبر الصحة مـن أهم أولويـات رؤية (عُـمان ٢٠٤٠) وأهدافها هي تسـخير الجهود من أجل مجتمع يتمتع بصحة مسـتدامة تترسخ فيه ثقافة «الصحة مسـؤولية الجميع» ومصان من الأخطار والمهددات للصحة بمشاركة جميع القطاعـات الصحية في سـلطنة عُمان، حيث أولـت وزارة الصحـة اهتماما كبـيرا لتحقيق الأهـداف الاسـتراتيجية لأولويـة الصحة كما وردت في رؤية (عُمان ٢٠٤٠) حيث إنها شاملة ومحققـة لما يصبـوا إليه قطـاع الصحة خلال السـنوات القادمـة، وهـو تحقيـق المزيد من التقدم في جميع مستويات الرعاية الصحية في سـلطنة عُمان بمعدلات عالية وسريعة، وتقنية متطـورة تتماشى مع الاتجاهـات الحديثة في آليات تقديم خدمات الرعاية الصحية للسكان.

وتعتبر الخطة الخمسـية العـاشرة للتنمية الصحيـة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥م) لوزارة الصحة نقلة جديـدة لتطويـر النظام الصحي في سـلطنة عُمان، وتتميـز بالتركيز على أن الصحة أولوية وطنيـة في رؤية (عُـمان ٢٠٤٠) وذلك لتقديم خدمـات أكـثر شـمولية تتجسـد في تحقيق الصحة للجميع، ورعايـة أفضل، وجودة أفضل مـع التركيز على التشـارك في عمليـة التنفيذ ومشاركة القطاعات الصحية الأخرى والجهات ذات العلاقة.

وتزامنا مع التوجه الاسـتراتيجي، ارتكزت الخطة العـاشرة للتنمية الصحية على مجموعة مـن المرتكـزات أهمهـا رؤية (عُـمان ٢٠٤٠)، و«النظرة المسـتقبلية للصحـة ٢٠٥٠» وأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦ – ٢٠٣٠م)، حيث يعتبر الهـدف الثالث من أهداف التنمية المسـتدامة مرتبط بشـكل مباشر بالصحـة، ويتضمن هذا الهـدف (١٣) غاية تم ترجمتهـا إلى مؤشرات وذلك لمتابعة وتقييم الغايات بشكل دقيق، وينص الهـدف الثالث من أهداف التنمية المسـتدامة على «ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار».

وتعتبر القوى العاملة من أهم الركائز في النظام الصحـــي باعتبارها العمود الفقري في تقديم الخدمات الصحية، وفي عام ٢٠٢٠م بلغ إجمالي القوى العاملة في القطاع الصحي في ســلطنة عُمان أكثر مــن ٥٧ ألف موظف منهم أكثر من ٩ آلاف طبيب، وحوالي (١٥٠٠) طبيب للأسنان، وأكثر من ٢٠ ألفا في فئة التمريض، وحــوالي (٤٧٠٠) صيــدلي ومســاعد صيدلي، و(١١١٣٨) عاملا في الفئات الطبية المســاعدة الأخرى.



وبلغ عدد المستشــفيات في ســلطنة عُمان لعام ٢٠٢٠م (٨٤) مستشفى، منها (٥١) مستشفى تابعا لوزارة الصحة. وبلغ عدد أسرّة المستشــفيات في ســلطنة عُمان (٧١٦٨) سريرا، منها (٥٢٣٨) سريرا تابعا لمستشفيات وزارة الصحة.



إجمالي المؤسسات التابعة لوزارة الصحة (٢٦٢) مؤسسة صحية



وتتكون منظومة الرعاية الصحية من ثلاثة مستويات متكاملة، هي الرعاية الصحية الأولية الفعالة وعالية الجودة التي تقدمها المراكز والمجمعات الصحية والمستشفيات المحلية التي تغطي كافة محافظات وولايات سلطنة عُمان، ثم المستوى الثاني وهو الرعاية الصحية الثانوية التي تقدمها المستشفيات المرجعية الموجودة في كل محافظات سلطنة عُمان ومستشفيات الولايات الموجودة في بعض الولايات الرئيسية التي تقدم رعاية طبية للمشاكل الصحية التخصصية، وتوفر رعاية أكثر مهارة وتخصصا، ثم المستوى الثالث وهو الرعاية الصحية التخصصية عالية التقنية، والتي توفرها المستشفيات المرجعية في محافظة مسقط وهي المستشفى السلطاني ومستشفى خولة ومستشفى النهضة ومستشفى المسرة، وجميعها مستشفيات ذات طبيعة شاملة تعمل كمستشفيات مرجعية لكافة أنحاء سلطنة عُمان، كما يعتبر مستشفى المسرة بمحافظة مسقط المستشفى التخصصي على المستوى الثالث للأمراض النفسية والعقلية.

وقد اهتم النظام الصحي في سلطنة عُمان خلال مراحل تطوره بالحد من انتشار الأمراض المعدية، واعتمد في ذلك على عدد من الاستراتيجيات من أهمها إنشاء نظام لترصد الأمراض المعدية، وقد أدت هذه الاستراتيجيات إلى التحكم في الأمراض المعدية لتصبح في مستوياتها المتوطنة.

وبالنسبة لجائحة كورونا التي اكتشفت عالميا نهاية عام ٢٠١٩م، فقد بلغ إجمالي حالات الإصابة بهذا الوباء في سلطنة عُمان حتى ٢٠٢١/١١/١م، (٣٠٤٤٣٧) حالة مؤكدة، وإجمالي المتعافين (٢٩٩٨٥٣) حالة، بنسبة شفاء بلغت ٩٨,٥٪، وبلغ إجمالي حالات الوفاة (٤١١٣) حالة.

لقد أثرت جائحة كورونا على جميع الخدمات الصحية المقدمة في عامي ٢٠٢٠م، و٢٠٢١م، حيث بلغت أعداد الزيارات للعيادات الخارجية بمؤسسات وزارة الصحة أكثر من (١٠,٥) مليون زيارة خلال عام ٢٠٢٠م وذلك بانخفاض كبير مقارنة بعام ٢٠١٩م (١٠,٧ مليون زيارة)، كما انخفض إجمالي المنومين في مستشفيات وزارة الصحة من ٣٣١ ألفا في عام ٢٠١٩م إلى حوالي ٢٥٧ ألفا في عام ٢٠٢٠م، مما أدى كل ذلك إلى انخفاض في العمليات

الجراحيـة، والخدمـات الأخـرى كخدمـات المختبرات الطبية والأشعة.

وتعتبر سلطنة عُمان حسب المقاييس العالمية من الدول المتقدمة في مجال تحسين جودة حياة سـكانها، حيث تبوأت مركزا متقدما في الحفاظ على حياة الأطفال، فعلى الرغم من تأثير جائحة كورونا في ارتفاع معدل الوفيات الخام للعُمانيين ليصـل إلى ٣,٢ لكل ١٠٠٠ من السـكان في عام ٢٠٢٠م، إلا أن وفيـات الأطفال الأقل من سـنة والأطفـال الأقل من خمس سـنوات قد انخفض إلى ٧,٦ و ٩,٣ لكل ١٠٠٠ مولود حي على التوالي.

وقد أشـادت المنظـمات العالميـة بالتقدم الذي حققته سلطنة عُمان من أجل بقاء الطفل والحفـاظ عـلى نموه بشـكل صحـي. ويُعزى التحسّـن في هذه المؤشرات إلى اهتمام سلطنة عُـمان بمكافحة أمـراض الطفولة الخطرة عن طريق تطبيـق برنامج التحصين الموسـع الذي اسـتهدف مجموعة مـن الأمراض مـن بينها، الـدرن (السـل الرئـوي)، والتهاب سـنجابية النخـاع الحـاد (شـلل الأطفـال)، والدفتيريا، والسـعال الديكي، والتيتانـوس، والحصبة. هذا وقد تم أيضا إضافة لقاحات ضد التهاب الكبد الفـيروسي، والحصبة الألمانية، والغدة النكافية، وطعم المستدمية النزلية النوع «ب» (هيموفيلس إنفلونزا). ومنذ يوليو ٢٠٠٣م تم استخدام الطعم الخماسي تماشيا مع التطور الدولي في تطوير إجراءات التحصين ضد الأمراض الخطرة.

وفي عـام ٢٠٠٨م تـم إضافـة طعم ضد المكورات الرئوية، وكذلك طعم ضد شلل الأطفال بالحقن كإضافة للطعوم الأخرى، وبسبب ارتفاع معدلات التحصين بنسـب تقـارب ١٠٠٪ ظلت سلطنة عُمان خالية من مرض شلل الأطفال منذ عـام ١٩٩٣م، والدفتيريا منذ عام ١٩٩١م، ومن تيتانوس حديثي الـولادة منذ عام ١٩٩١م، كما انخفضـت معدلات الإصابة بالأمـراض المعدية الأخرى إلى مستويات متدنية.

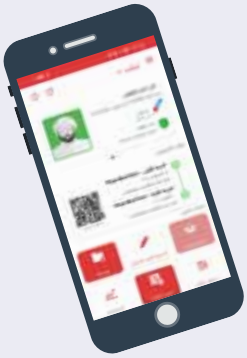


نقلة نوعية وتقدم ملموس على جميع مستويات الرعاية الصحية

التعامل مع جائحة كورونا

شغل فيروس كورونا (كوفيد ١٩) منذ بداية ظهوره وتفشيه كوباء عالمي وتصنيفه كجائحة من قبل منظمة الصحة العالمية، حيزا مُهما ضمن أولويات حكومة سلطنة عُمان التي تبذلُ جهودا مُتواصلة ومُستمرة لمجابهة الجائحة.

وتحظى الجائحة بمتابعة شخصية من حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ منذ بدء الجائحة، حيث أكد جلالته أن الغاية الأسمى في سلطنة عُمان ـ منذ حالات الإصابة الأولى بهذا الوباء ـ هي حماية جميع من يعيش على أرض عُمان الطاهرة من مواطنين ومقيمين، إضافة



إلى استمرارية عمل الدولة وأدائها واجباتها، والتقليل من تأثير الأوضاع المُستجدة على جميع القطاعات، وحماية الاقتصاد العُماني واستمرارية عمل القطاع الخاص بأقل قدر من الأضرار.

وتفضّل جلالةُ السُّلطان المعظم ـ أعزّه الله ـ وأصدر أوامره السامية في ٢٠٢٠/٣/١٠م، بتشكيل لجنة عُليا تتولى بحث آلية التعامل مع التطورات



اللجنة العُليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد١٩)

الناتجة عن انتشار هذا الفيروس في ضوء المعطيات والمؤشرات الصحية المُستجدة وما يصدر عن منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن، ورصد الجهود المبذولة إقليميّا وعالميّا للتصدي له ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأن ذلك ووضع الحلول والمقترحات والتوصيات المناسبة بناء على نتائج التقييم الصحي العام بحيث تستعين اللجنة بالأدوات والإمكانات اللازمة لإنجاح المهام المنوطة بها، وكانت لتوجيهات جلالته بتشكيل تلك اللجنة الأثر في الحدّ من انتشار الوباء ومعالجة آثاره.

كما تفضّل جلالتُه في إطار ذلك الاهتمام فترأس عددا من اجتماعات اللجنة العُليا، التي تعمل منذ تشكيلها بشكل دؤوب على متابعة الحالة الوبائية والتعامل معها ومع آثارها واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، من بينها التعريف بالإجراءات الاحترازية والغلق الجزئي والكلي لبعض المحافظات من خلال نقاط التحكم والسيطرة ومنع الحركة أثناء الفترة المسائية، وإغلاق الجوامع والمساجد، وتعليق الدراسة في المدارس والكليات والجامعات، وتقليل نسبة الموظفين بمقر العمل للقطاعين وتفعيل (العمل عن بُعد)، بالإضافة إلى غلق عدد من الأنشطة التجارية، وفرض القوانين والأنظمة التي تضمن الالتزام بالإجراءات التي تحول دون انتشار الجائحة.

وفي إطار دعمه الشخصي لمكافحة هذه الجائحة، تفضّل جلالة السلطان المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ، بالتبرع بمبلغ عشرة ملايين ريال عُماني للصندوق المُخصّص للتعامل مع الجائحة، وهو ما يؤكد على تضافر الجهود بين جلالة القائد المفدى والحكومة وأبناء الوطن والمقيمين من أجل القضاء على هذه الجائحة.

كما أسدى جلالتُه أوامره السامية الكريمة بتشكيل لجنة منبثقة عن اللجنة العُليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد١٩)، برئاسة معالي السيد وزير الداخلية رئيس اللجنة العُليا تتولى معالجة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة عبر وضع آلية مناسبة تضمن سرعة عودة الأنشطة الاقتصادية لضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مُتسارع.

وتواصل حكومة سلطنة عُمان بقيادة حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز المصرفية تضمنت (تأجيل الأقساط والفوائد والأرباح، وتسهيلات ائتمانية، وإعادة جدولة القروض)، وتسهيلات وإعفاءات ضريبية اشتملت على (تخفيض ضريبة الدخل، وتقسيطها، وترحيل الخسارة، والإعفاء من الضريبة السياحية والبلدية وغيرها).

كما تضمن الدعم في هذا الجانب إعفاءات رسوم التراخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأجيل سداد الاشتراكات الشهرية في نظام التأمينات الاجتماعية وتخفيض

الرسوم والإعفاء من غرامات التأخير والبرامج التمويلية الطارئة وتأجيل دفع مستحقات الخدمات الأساسية (الكهرباء والمياه)، إضافة إلى دراسة أوضاع المؤسسات المتأثرة ومعالجتها ودراسة قياس أثر المُحفزات والإعفاءات في تحسين وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتنفيذا للتوجيهات السامية باعتماد حزمة من المبادرات الاجتماعية وتعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها، فقد أطلقت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرنامج التمويلي الطارئ الموجه لرواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة الأعمال بسقف تمويلي يصل إلى ١٠ آلاف ريال عُماني والبدء في تلقي الطلبات وإطلاق حزمة من المبادرات التشغيلية.

وجاءت حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية التي أقرّها جلالةُ السُّلطان هيثم بن طارق المعظم خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الرئيسة للبرنامج الوطني للتوازن المالي في شهر أبريل الماضي، بتكلفة تزيد على ١٠٠ مليون ريال عُماني استمرارا للحزم والمبادرات التحفيزية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لوضع اللبنات المتينة لمنظومة الحماية الاجتماعية التي تعمل الحكومة على بنائها، لتكون مظلة فاعلة ومستدامة لخدمات الأمان الاجتماعي وبرامجه وشبكاته القائمة أو المستقبلية كافة.

وتمثلت حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطلاق هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا تمويليّا طارئا موجَّها لروّاد الأعمال الحاملين لبطاقة ريادة الأعمال وإعفاء المواطنين المستفيدين كافة من برنامجي سند وموارد الرزق (سابقا) من أداء المبالغ غير المسددة المستحقة عليهم.

ومن منطلق متابعته الكريمة تفضّل جلالتُه ـ حفظه الله ـ وأمر بإنشاء مختبر مركزي جديد للصحة العامة، يواكب التطور التقني والأنظمة الفنية الحديثة، ويغطي الاحتياجات المطلوبة في أي ظرف من الظروف.

ومنذ بداية الجائحة قامت وزارة الصحة بعمل الأدلة الإرشادية والسياسات للحدّ من دخول المرض إلى سلطنة عُمان، من أجل التعامل مع أي حالات وافدة يشتبه بإصابتها بالمرض، كما تم تدريب العاملين الصحيين على التعامل مع المرض، ورفع كفاءة المؤسسات الصحية وجاهزيتها للتعامل مع الأوبئة وخاصة الوقاية ومكافحة العدوى، وتم توفير وسائل الوقاية الشخصية وتدريب العاملين الصحيين على استخدامها، وتعزيز وتحديث نظام التقصي الوبائي الإلكتروني لمتابعة الحالات المصابة والأشخاص تحت الحجر الصحي.

وفي السياق ذاته تم تعزيز ورفع قدرات المختبر المركزي للصحة العامة، وتزويده بالكواشف اللازمة لتشخيص المرض، وتعزيز إجراءات الصحة العامة في المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية، وتطبيق الإفصاح الذاتي لجميع المسافرين القادمين من مناطق موبوءة بالمرض، وعمل الفحص الطبي



اختيار اللقاحات المستخدمة في عملية التحصين وفق أسس منهجية علمية

للأشـخاص الذين يعانون من أعراض مرضيّة وتطبيق الحجـر الصحي المنزلي أو المؤسـسي للقادمـين، ونسّـقت وزارة الصحـة مع شرطة عُمان السلطانية والهيئة العامة للطيران المدني ومشـغلي المطـارات والموانئ والمعابـر البرية لتعليق الطيران المباشر إلى عدد من الدول.

وتواصلت جهود سـلطنة عُمان للتعامل مع التطورات المُسـتمرة التي شـهدها العالم جراء الجائحـة وارتفاع عدد الإصابات فقد دشـنت وزارة الصحـة في ٢٠٢٠/١٠/٥م المستشـفى الميداني لمرضى (كوفيد١٩) بمبنى مطار مسقط الدولي القديم، ليشـكل رافدا للقطاع الصحي وليسـتقبل الحـالات التـي تحتـاج إلى رعاية متوسـطة فقط، أما بالنسـبة للحالات الحرجة التـي يتم ترقيدها بالمستشـفى فيتـم تحويلها مباشرة للمستشفيات المرجعية.

وكان التثقيف الصحي ورفع الوعي المجتمعي عن طريق وسـائل الإعـلام المرئيـة والمقروءة والمسـموعة ووسـائل التواصل الاجتماعي، من أهم التدخلات التي قامت بها وزارة الصحة منذ يناير من عـام ٢٠٢٠م، إضافة الى التواصل مع مختلف فئات المجتمع المدني عن طريق المجالس البلدية في مختلف المحافظات، واللجان الصحية عـلى مسـتوى الولايـات، والأنشـطة التثقيفية للجمعيـات الأهليـة والأندية الرياضيـة، للحد مـن العدوى في المجتمع واتباع وسـائل الوقاية الشـخصية وتجنب السـفر إلى المناطق الموبوءة والالتزام بإجراءات الحجر الصحي.

وفي سياق متصل جرى استحداث آلية إلكترونية عن طريق استخدام منصة «ترصد بلس» التي تُعد منصة متكاملة ومطورة بكوادر وكفاءات محلية وبمواصفات عالمية ومزودة بأحدث تقنيات التحليل والمتابعة الحديثة بحيث يتم من خلالها رصد جميع متلقي اللقاح في جميع المواقع المحددة في المؤسسات التابعة لوزارة الصحة وغير التابعة لوزارة الصحة ومؤسسات القطاع الخاص، وتم إعداد آلية إلكترونية للتبليغ عن الآثار الجانبية بعد أخذ اللقاح إن وجدت، وتنظيم عدد من حلقات العمل لتدريب فرق ميدانية عن طريق التواصل المرئي لجميع الشركاء المعنيين بعملية التنفيذ والمتابعة لسير عمل جميع الخطط المتعلقة باللقاح في جميع محافظات سلطنة عُمان.

وفيما يتعلق بجهود التحصين، عملت وزارة الصحة على اختيار اللقاحات المستخدمة في عملية التحصين وفق أسس منهجية علمية من قبل فريق عمل من المختصين في مجال اللقاحات، مستفيدة من الخبرة الطويلة في التعامل مع اللقاحات وإنجازاتها منها الحصول على المركز الأول على مستوى العالم في إدارة اللقاحات عام ٢٠١٦م حيث قام فريق العمل بدراسة كل ما يتعلق باللقاحات المتوفرة والتواصل مع مصنعي اللقاحات ودراسة البحوث التي نشرت عن اللقاحات وفعاليتها ومأمونيتها، كما اطلع على



تطبيق إجراءات السفر الآمن والتأكد من تطبيق المسافرين لجميع الإجراءات الاحترازية ضد كوفيد ١٩

نتائـج المسـح المصلي الذي أجري على السـكان في سـلطنة عُمان، وقام أيضـا بتحليل الحالات المصابـة خاصة التـي أدخلت إلى المستشـفيات والعنايات المركزة على وجه الخصوص، والحالات التي توفاها الله بهذا المرض، ومن ثم تم اعتماد أنواع اللقاحات والشريحة السـكانية التي يجب تحصينها لمنع سريان المرض وتحديد الفئات ذات الأولوية للتحصين.

قامت سلطنة عُمان بالتعاقد مع عدة شركات مصنعة للقاحات وانضمت إلى التحالف العالمي للقاحات

إجمالي اللقاحات المحجوزة حتى نهاية عام ٢٠٢١م

(٨٤٩٢١٦٠) جرعـــة

إجمالي جرعات اللقاح المستلمة حتى الأول من نوفمبر ٢٠٢١م

(٦٨٣٦٦٦٩) جرعـــة

إجمالي الجرعات الموزعة في المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة وأعطيت للمواطنين

(٥٨٧٣٩١٩) جرعـــة

واعترفت دول مجلس التعاون الخليجي بكافة شهادات التطعيم المسجلة في دول المجلس.

نسبة تطعيم السكان بجرعتين حتى الأول من نوفمبر ٢٠٢١م

٪٨٣

من المواطنين والمقيمين

نسبة المطعمين بالجرعة الأولى

٪٩٦

من الفئات المستهدفة في حملة التحصين الوطنية

قطاعات العمل

تسعى وزارة العمل إلى تطوير الخدمات التي يقدمها قطاعاها (العمل وتنمية الموارد البشرية)، والتي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الأساسي في عجلة التنمية، إلى جانب دورها المهم في دعم الاقتصاد الوطني، والنمو المتواصل تحقيقا لأهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمان ٢٠٤٠)، وتطلعاتها لبناء اقتصاد حديث قوامه المعرفة وزيادة الإنتاج، ومرتكزه الإنسان والاستثمار فيه بتنمية معارفه، وتنويع تخصصاته ومهاراته، والاستفادة من إمكاناته وقدراته لبلوغ ما تصبو إليه سلطنة عُمان من تقدم ونماء في الحاضر والمستقبل.

وقد تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات المختلفة بسوق العمل وتنمية الموارد البشرية التي تم الإعلان عنها خلال الخطة التنفيذية لوزارة العمل في ٢٠٢١/١/٢٧م، والتي تستهدف تنمية الموارد البشرية عبر تعزيز وتطوير رأس المال البشري، وتطبيق سياسة واستراتيجية قطاعية لتنمية الموارد البشرية، وتطبيق مشروع التدريب المقرون بالإحلال، وتنظيم برامج وطنية لتدريب وتأهيل الباحثين عن عمل بهدف تعزيز فرص توظيفهم، وتأكيدا لما تتبناه الحكومة من نظم وسياساتِ عمل جديدة ومتعددة لاستيعاب الكفاءات العُمانية في سوق العمل، وإيفاء بما التزمت به وزارة العمل في خطتها التنفيذية.



تنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الأساسي في عجلة التنمية

تمكنت الوزارة خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر من العام ٢٠٢١م من توفير

(٣٥٣٤٤) فرصة عمل بالقطاعين الحكومي والخاص

(١٩٥٣٥)

فرصة عمل توفرت بوحدات الجهاز الإداري للدولة.

(٦٤٤٦)

فرصة عمل ناتجة عن التدريب في القطاع الحكومي.

(٨٥٦٢)

باحثا عن عمل ممن لم يسبق لهم العمل تم استيعابهم في القطاع الخاص.

(١٠٦٧)

فرصة عمل عن طريق مبادرات وزارة العمل.

(٦١٨٠)

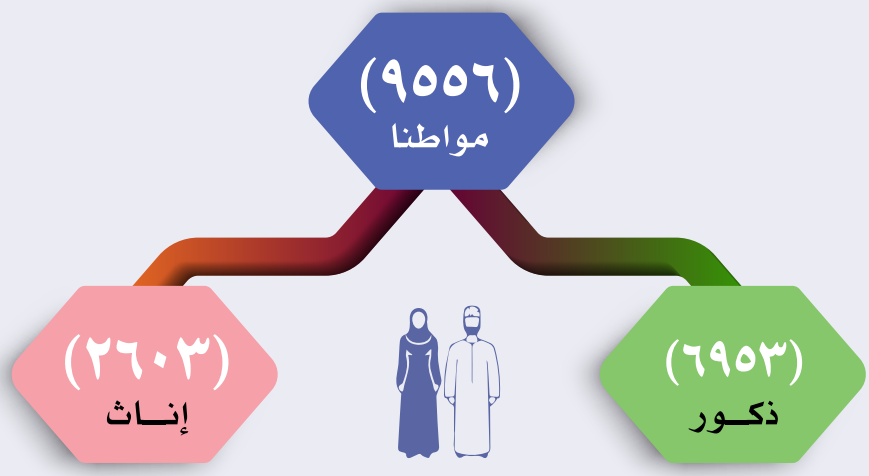
فرصة عمل ناتجة عن التدريب والتأهيل في القطاع الخاص.

(٧,٦٪)

انخفاض نسبة القوى العاملة غير العُمانية من سبتمبر ٢٠٢٠م وحتى سبتمبر ٢٠٢١م

هذا ما يؤكد أن خطط الإحلال تسير وفق المخطط وأن نتائجها جيدة

إجمالي عـدد المستفيدين للمنفعـة مـن نظام الأمان الوظيفي حتى منتصف نوفمبر ٢٠٢١م



من مختلف محافظات سلطنة عُمان

فيـما تلقت وزارة العمـل طلبات من (٨٣) مؤسسـة خاصة راغبة في إنهاء جماعي للقوى العاملة الوطنية لديها، و(١٢٨) من المؤسسـات الخاصـة الراغبـة في تخفيض أجـور القوى العاملة الوطنية، وقد تمكنت الوزارة من التعامل معها والمحافظة على الاستقرار الوظيفي، وعدم إنهـاء الخدمـات، أو تخفيـض الأجـور لعدد (٤٥٧٠٨) من القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص.

ويعـد الأمان الوظيفي واحـدا من أنظمة الحمايـة الاجتماعية في سـلطنة عُمان، حيث أولى حـضرة صاحب الجلالة السـلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - اهتماما بتوفير حماية اجتماعية للأيدي العاملة الوطنية المنهية خدماتهم مـن القطاع الخاص، وأصدر جلالته توجيهاته السـامية بإنشاء نظام الأمان الوظيفـي مطلع مـارس ٢٠٢٠م، والـذي يعد البدايـة الأولى لإنشـاء نظام متكامل يسـعى لتوفير حماية اجتماعية للعُمانيين بتضافر من الحكومة والمواطنين، وبتمويل من جلالته بمبلغ ١٠ ملايين ريال عُماني كبداية لتأسيسه.

وشـمل المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٢) القاضي بإصدار نظـام الأمان الوظيفي، كافة التفاصيـل الخاصة بالنظام مـن حيث موارده الماليـة، وشروط اسـتحقاق المنفعـة، ومدتهـا الزمنية، وغيرها من التفاصيل.

وقد تم خلال السـنوات الماضية تدشـين أكثر مـن (٥٥) خدمة الكترونية، جاءت سـعيا من وزارة العمـل للتحول للحكومة الإلكترونية، ولتسـهيل تقديم الخدمـات لشرائـح المجتمع والمسـتفيدين من خدمات الوزارة، من ضمنها الترخيص الالكـتروني والترشـيح الالكتروني ونظام حماية الأجـور وتطبيق نعمل، بالإضافة إلى عقود العمل والخدمات الأخرى.

التنمية الاجتماعية

يتعدى مفهوم التنمية الاجتماعية المعنى الرعائي الخدمي بمدلوله الضيق ليحتضن مبادئ الإنصاف والاندماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والتمكين المعرفي والاقتصادي، وذلك من منطلق الإيمان بأن الاستثمار الاجتماعي الموجّه لتنمية رأس المال البشري وتطوير قدراته وطاقاته الكامنة وإمكاناته لابد وأن يسهم في تحقيق مبدأ الاستقلال المعيشي الذي من شأنه أن يمهّد للتحوّل من الاتكالية والانزواء إلى المشاركة والمساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية المجتمعية الشاملة، ومثل هذه الجهود والمساعي لن تتأتى ثمارها إلا بتكاتف منظومة من الأدوار المؤسسية المتكاملة مجتمعة.

ويشمل قطاع الرعاية الاجتماعية مجموعة من البرامج والخدمات المختلفة التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للفئات والحالات المحتاجة للرعاية والمساعدة؛ بهدف تمكين وتوفير سبل الحياة الكريمة للحالات التي ترعاها منها الحالات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي التي بلغ عددها خلال النصف الأول من ٢٠٢١م (٧٣١٣٠) حالة، صرف لها مبلغ وقدره (٥٥,٨١٧,١٥٨) ريالا، كما بلغ إجمالي عدد الأفراد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي (١٣٢٧٣١) فردا.

وأثناء تعرض بعض محافظات سلطنة عُمان لعوامل وأنواء مناخية استثنائية كالعواصف والأمطار وغيرها، والتي غالبا ما تسبب أو تلحق أضرارا مادية في موقع الحدث



الأخذ بيد الأطفال ذوي الإعاقة وتثقيفهم بشتى المعارف

تصنف هـذه الأضرار على أنها كوارث جماعية أو فرديـة، وذلك حسـب نـوع وحجم الضرر، ويتم التعامل مع هذا الموقف بتقديم المساعدات العاجلة والإغاثة بعد تقييـم ومعرفة الحاجات والمـواد المطلـوب تقديمهـا للمتضررين، وقد بلغ عـدد الحالات التي قدمت لها مسـاعدات الكـوارث خـلال النصـف الأول مـن ٢٠٢١م (١١٩) حالة، صرف لها مبلـغ (٥٩٠٩٧٥) ريالا، كـما صرف خـلال النصف الأول مـن ٢٠٢١م مسـاعدات نقدية مؤقتة وطارئة وخاصة لعدد (١١٨٤٧) حالة بمبلغ (١,١٢٩,٠٠٣) ريالات.

وفي إطار جهود تشغيل أفراد أسر الضمان الاجتماعـي والأشـخاص ذوي الإعاقة فقد تم خلال النصف الأول مـن ٢٠٢١م إيجاد فرص عمل لـ (٣٨) فردا من أسر الضمان الاجتماعي ومـن في حكمها، وفرص عمل لـ (٤) أفراد من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتأوي دار الرعاية الاجتماعية بالرسـتاق عددا من الأشـخاص المسـنين مـن الذين لا يوجد لديهم معيل من أقاربهم يقوم برعايتهم وخدمتهم وتلبية احتياجاتهم الحياتية، وقد بلغ عدد النزلاء في هذه الدار خلال النصف الأول مـن ٢٠٢١م (٤٤) نزيلا، كما بلغ عدد المسـنين المستفيدين من الخدمات الاجتماعية من خلال برنامج الرعاية المنزلية المقدمة للمسنين وذويهم خلال النصف الأول من ٢٠٢١م (١٧٢٦) مسنا.

وبهدف تمكين وتأهيل ورعاية الأشـخاص ذوي الإعاقـة في الاعتـماد على أنفسـهم في تدبـير شـؤون حياتهـم تقـدم وزارة التنمية الاجتماعيـة مجموعة مـن البرامـج الرعائية والخدمـات الاجتماعيـة المختلفة لهـذه الفئة، ومـن ذلك «مركـز التقييم والتأهيـل المهني» الذي يهدف إلى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة العقليـة القابلة حالتهم للتأهيل المهني، وقد بلغ عـدد الملتحقين ببرامـج المركز خلال النصـف الأول مـن ٢٠٢١م (١٠٤) ملتحقـين، وهناك أيضا «مركز الأمان للتأهيل» الذي يقدم للملتحقين به عددا مـن الخدمات الاجتماعية والصحية والتأهيلية والنفسية والعلاجية، وخلال النصـف الأول مـن ٢٠٢١م بلـغ إجمالي عدد الملتحقين بالمركـز (٢٩٦) طفلا وطفلة، وهناك أيضـا «مراكز الوفاء لتأهيل الأشـخاص ذوي الإعاقة» التـي تهدف إلى رعاية الأطفال ذوي الإعاقة من سـن (٢ - ١٤) سـنة من الجنسين ممـن يعانون مـن مختلف الإعاقـات العقلية البسيطة والمتوسطة والإعاقة السمعية والإعاقة الحركيـة، حيث بلغ عدد الملتحقين بهذه المراكز (٢٣٤٠) ملتحقا خلال النصف الأول من ٢٠٢١م موزعين على (٢٨) مركزا في مختلف محافظات سلطنة عُمان، كما توجد مراكز التأهيل الخاصة على نفقـة وزارة التنمية الاجتماعية التي تقدم خدماتها للأشـخاص ذوي الإعاقة والتي تعمل جنبا إلى جنـب مع الدور المنوط بالمؤسسـات والمراكز الحكومية، حيث قدمت خدماتها خلال النصف الأول من ٢٠٢١م، لـ (١٢٧٥) ملتحقا كما تقدم الـوزارة مجموعة من الأجهزة التعويضية والخدمات الأخرى المسـاندة للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين بلغ عددهم خلال النصف الأول من ٢٠٢١م (١١٠٦) أفراد، وبلغ عدد الأشخاص المسـجلين في نظـام بطاقـة معـاق الممنوحة

للأشخاص ذوي الإعاقة (٦٨٥) فردا.

وبهدف تنمية الأسرة وحمايتها والمحافظة على كيانها وتماسكها وتوفير البيئة المناسبة لها من خلال الخطط والمشروعات الموجهة إلى تمكين وتطوير ورفع كفاءة أفراد الأسرة اجتماعيا واقتصاديا، تقدم وزارة التنمية الاجتماعية برامج اجتماعية وخدمات مختلفة كخدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية للحالات التي تعاني من بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية؛ بهدف التقليل أو الحد من هذه المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها وصولا إلى استقرار أفضل لحياة الأسرة والحفاظ على كيانها وتماسكها، وقد بلغ عدد الحالات المستفيدة من خدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية المكتبية (٨٠٣) حالات، كما تقدم تلك الخدمات من خلال خط الاستشارات الأسرية الهاتفية، كذلك تعمل دائرة الحماية الأسرية على وضع الخطط والبرامج التوعوية والرعائية، وتقديم خدمات الحماية اللازمة لمختلف أفراد الأسرة، والتعامل مع الحالات التي تتعرض لمختلف المشاكل والقضايا الأسرية وفق اللوائح والإجراءات المتبعة في هذا الشأن، حيث تتعامل هذه الدائرة مع حالات النساء اللاتي يتعرضن لنوع من العضل، والتي بلغ عددهن خلال النصف الأول من ٢٠٢١م (١٢) حالة.



برامج رعائية وخدمات اجتماعية مختلفة لفئة المسنين

تــشرف وزارة التنمية الاجتماعية على الجمعيات الأهليــة والمهنية وجمعيات المرأة العُمانية والأنديــة الاجتماعية للجاليات الأجنبية كمتابعــة أعمال هذه الجمعيات للتأكــد من التزامها بأحكام قانون الجمعيات الأهلية والقرارات واللوائح الصادرة من الوزارة والمنظمة لأعمالها، والإشراف على اجتماعات الجمعية العمومية ومتابعة الأنشطة التي تنفذها هذه الجمعيات.



واستنادا إلى قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٠/١٤)، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية، في ٢٠٢١/٦/٢م قرارا بإشهار نظام مؤسسة عهد، برأس مال مليون ريال عُماني نقدي، ويجوز استثماره في أي عمل يدر ربحا مجزيا للمؤسسة.

وتهدف مؤسسة عهد إلى تعزيز قيم المواطنة والهوية والتراث والثقافة والوطنية، ودعم مبادرات التمكين المجتمعي، خاصة ذات العلاقة بالمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والدخل المحدود، وتقديم ودعم مبادرات وخدمات الرعاية الاجتماعية للأسر والأفراد، ودعم الجمعيات الأهلية المهتمة بتقديم خدمات التأهيل والرعاية الاجتماعية للأسرة، ودعم العمل المجتمعي والإنساني لخدمة المسنين والأيتام.



السيدة الجليلة عهد بنت عبدالله البوسعيدية

الرياضة والشباب

المتتبع للنهضة العُمانية الحديثة منذ بداياتها المباركة، يدرك أنها بُنيت بسواعد شبابها في كافة الميادين، وهذا ما أوجدته خطابات المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد ـ طيب الله ثراه ـ على أن الشباب العُماني هم عماد الوطن وسبيل تقدمه، وما النتائج الإيجابية الملموسة في كل بقعة على أرض عُمان، إلا خير مثال على ذلك. ولم ينحصر الأمر في مسارات محددة وإنما أسهم الشباب العُماني في الاشتغال على الاستراتيجيات الوطنية والخطط الخمسية ومواكبة تطورها تصاعديا، ورؤية (عُمان ٢٠٤٠) خير مثال على ذلك.

لقد أكدت الخطابات والتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ على الاهتمام بالشباب ومواصلة تقديم الرعاية لهم واعتبارهم ثروة الوطن ومواردها الذي لا ينضب، وقد تُوج هذا الاهتمام بإنشاء وزارة الثقافة والرياضة والشباب لتكون المظلة الراعية لطموحاتهم وإبداعاتهم وتطلعاتهم في مختلف المجالات.

وتتمثل اختصاصات وزارة الثقافة والرياضة والشباب وفق ما حدده المرسوم السلطاني، في العديد من المهام التي تخص قطاعات الشباب والرياضة والثقافة، أهمها الاهتمام بالمنافسات الرياضية، والعمل على رعاية المجيدين فيها، ودعم الهيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي، والرقابة والإشراف عليها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، وتنظيم اللقاءات والمباريات والمسابقات في كافة المجالات الرياضية على المستويين: المحلي، والخارجي.

كما تختص الوزارة بفتح قنوات التواصل الهادف والحوار البناء بين فئة الشباب في سلطنة عُمان، للنهوض بكل ما من شأنه تعزيز الانتماء للوطن، وقائده، والعمل على توسيع مشاركة الشباب في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سلطنة عُمان، وبحث متطلبات الشباب في المرحلتين: الراهنة والمستقبلية، ورفع التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة، وتعزيز مواهب الشباب، وإبراز إبداعاتهم، وتكريمهم، وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال إقامة الأندية العلمية والفنية بما يسهم في تحقيق طموحاتهم.

ويأتي إشهار «نادي المرأة الرياضي والإبداع الثقافي» كأحد عناصر خطة وزارة الثقافة والرياضة والشباب الرامية إلى تمكين المرأة العُمانية في كل المجالات، كما أنّ تزامن الإعلان عن هذا المكسب الجديد للمرأة العُمانية مع احتفاء سلطنة عُمان بيوم «المرأة العُمانية» في نسخته الثانية عشرة والذي يقام يوم ١٧ أكتوبر من كل عام، لهو ترجمة للرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ حيال المكانة المتميّزة للمرأة ودورها الأساسي في دعم ومواصلة مسيرة التنمية الشاملة.

ويعد قطاع الرياضة من القطاعات التي أثبتت المرأة العُمانية وجودها فيها، واستطاعت من خلاله إبراز دورها بالإسهام الفاعل في تنفيذ الكثير من الأنشطة والفعاليات والمشاركات الرياضية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية في إطار من القيم والتقاليد العُمانية، وحازت على العديد من المراكز والبطولات الرياضية، مما جعلها تؤكد قدرتها على البذل والعطاء في كافة الميادين، وتعمل الجهات المعنية في وزارة الثقافة والرياضة والشباب، واللجنة الأولمبية العُمانية، ووزارة التربية والتعليم، وجامعة السلطان قابوس، والاتحادات واللجان الرياضية والأندية، على الاهتمام بالرياضة النسائية في سلطنة عُمان، ونشر الثقافة الرياضية في المجتمع، والحث على تشجيع رياضة المرأة، وإبراز مشاركتها في البطولات والمسابقات، والاهتمام بإعداد القيادات الرياضية النسائية، والاهتمام بصحة ولياقة المرأة في كل الأعمار، وإبراز دور المرأة الرياضي في جميع المحافل الرياضية بما يتناسب مع العادات والتقاليد في المجتمع.

سجل الشباب بصمتهم في عدد من الأعمال التي جاءت تحت مظلة وزارة الثقافة والرياضة والشباب، من بينها المشاركة على سبيل المثال:



كما أن للشباب العُماني عددا كبيرا من المبادرات الشبابية التي لاقت اهتماما مجتمعيا وإعلاميا، فقد وصل عددها في عام ٢٠٢٠م إلى (٣٦٠) مبادرة متنوعة في شتى المجالات الشبابية الإبداعية، استهدفت (٦٧٤١٠) من الشباب والشابات بشكل مباشر وغير مباشر.

ولأن العالم يعيش في وضع متسارع ومتلاحق بأفكاره التي دائما ما تتداخل وتتقاطع رؤاها مع الشباب، خاصة في مجالات التقنية والابتكارات العملية وما يواكب رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، فقد أوجدت السنوات القصيرة الماضية ذلك الحضور الاستثنائي للشباب العُماني في مجال الابتكار والإبداع، وهذا ما عملت على تحقيقه الحكومة من خلال أعمالها وبرامجها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أوجدت البرامج والمسابقات المحلية أكثر من (٢٦٠) باحثا ناشئا ومبتكرا من فئة الشباب العُماني، في مناشط ومشاركات متنوعة ومنها على سبيل المثال مسابقة مختبر الجدران المتساقطة، وماراثون أفكار التنوع الأحيائي، وجائزة الغرفة للابتكار، وبرنامج تحويل مشروعات التخرج الطلابية في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة إلى شركات ناشئة، ومسابقة ابتكار تطبيقات ذكية لمواجهة جائحة، ومنتدى لندن الدولي للعلماء الشباب، ومنتدى ليندو ألماني لحملة نوبل، بالإضافة إلى مشاركة أكثر من (٣٠٠) شاب وشابة من المؤسسات التعليمية في فعاليات ومناشط وبرامج وندوات ومؤتمرات وملتقيات ومبادرات وجوائز ومسابقات قطاع البحث العلمي والابتكار حتى عام ٢٠٢٠م.

وتشجيعا للشباب على الإبداع والابتكار في مختلف المجالات، واحتضان كافة الإبداعات والابتكارات، واستثمار طاقات أكبر عدد من الموهوبين والمبدعين في شتى المجالات، كشفت وزارة الثقافة والرياضة والشباب ممثلة في المديرية العام للشباب في ٢٠٢١/٨/١٧م، تفاصيل جائزة الإجادة الشبابية للعام ٢٠٢١م في نسختها الثانية، وقد تم الإعلان عن الفائزين في الجائزة ضمن فقرات احتفال سلطنة عُمان بيوم الشباب في ٢٠٢١/١٠/٢٦م، وذلك عبر حفل افتراضي بث من ولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة.

لقد امتدت تأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) خلال العام ٢٠٢١م، الأمر الذي أدى معه إلى وقف وتجميد الأنشطة والفعاليات الرياضية والشبابية التي تقيمها جميع الهيئات الرياضية العاملة في سلطنة عُمان، وتشمل الاتحادات واللجان والأندية الرياضية والفرق الأهلية الرياضية تماشيا وتنفيذا لقرار اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد ١٩)، قبل أن يتم في ٢٠٢١/٦/٢م السماح بممارسة الأنشطة الرياضية الجماعية في الأماكن المفتوحة، مع الالتزام بكافة الإجراءات والاشتراطات الوقائية، ومع قرار السماح هذا نشطت عدد من الفعاليات المحلية والدولية التي استضافتها سلطنة عُمان، أو شاركت فيها.

وفي هذا الصدد استضافت سلطنة عُمان خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠٢١/١٠/٢١م،



إنجازات وألقاب عديدة سطرها شباب عُمان في المحافل الرياضية الدولية

منافسات تصفيات كأس العالم للكريكت «الدور الأول»، وذلك بمشاركة منتخبات سلطنة عُمان وبنجلاديش وإسكتلندا وبابوا غينيا الجديدة وذلك على ملاعب أكاديمية عُمان للكريكت بالعامرات.

ونظم الاتحاد العُماني للدراجات الهوائية بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة والشباب ومكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار طواف صلالة والذي أقيم خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٠٢١/٩/١٧م، وشارك في السباق ١٥٠ دراجا يمثلون ١٤ فريقا من سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي.

كما استضاف الاتحاد العُماني لكرة الطاولة منافسات بطولة عُمان الدولية للأشبال والناشئين للفتيات لكرة الطاولة، وذلك بمشاركة ٢٩ لاعبة يمثلن تسع دول هي مصر والهند وإيران ولبنان والمالديف وباكستان وأوزبكستان وسوريا إلى جانب سلطنة عُمان.

واستضافت سلطنة عُمان ممثلة في مؤسسة «عُمان للإبحار» رسميا التصفيات الآسيوية النهائية للإبحار لفئة «قوارب ٤٩» والمؤهلة لدورة الألعاب الأولمبية «طوكيو ٢٠٢١م»، وذلك بالمدينة الرياضية بالمصنعة خلال الفترة من ١ إلى ٢٠٢١/٤/٨م، بعد موافقة اللجنة العليا المكلفة بمتابعة تأثيرات انتشار جائحة كورونا، وذلك بعد البروتوكول الطبي الصارم الذي اتخذه مشروع «عُمان للإبحار» والأخذ بجميع الإجراءات الاحترازية المتبعة في مثل هذه الفعاليات، والعمل بالبروتوكول الطبي المقر من الجهات المختصة بسلطنة عُمان للوقاية من فيروس كورونا.

التراث والثقافة والفنون
مكونات أساسية في بناء الدولة الحديثة

تتميز سلطنة عُمان بإرث ثقافي، وتاريخ عميق ينحو نحو مرحلة مضيئة للمشهد الثقافي العُماني، ويعدّ مرتكزا لمشروعات ثقافية ترسّخ مبادئ الهوية الثقافية العُمانية، وتبرز امتداد الإبداع الثقافي للإنسان العُماني على مر العصور، وعلى ذلك حظي التراث الثقافي العُماني بشقيه المادي وغير المادي، باهتمام كبير وصون متواصل، باعتباره ركنا أساسيا من الهوية الوطنية العُمانية، ويسهم في ترسيخ الاحترام والتفاهم والسلام بين الشعوب، ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وتؤدي المحافظة عليه إلى نقل المعارف والمهارات والمعاني والقيم من جيل لآخر.

وعملت سلطنة عُمان على العناية بالتراث العُماني وحمايته بكل أشكاله وامتداداته، اعتزازا بالقيمة الحضارية لهذا التراث العريق، وإدراكا لأهميته وقيمته كمكون أساسي في بناء الدولة الحديثة، وكونه ضرورة حيوية للحفاظ على استمرارية الهوية والطابع المميز للشخصية العُمانية بكل رصيدها التاريخي والحضاري الضارب في عمق التاريخ.

ولأن تكريم الشخصيات العُمانية المجيدة شكل ملمحا من ملامح النهضة العُمانية الحديثة تقديرا لمساهمتها الطيبة في مختلف المجالات، فقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ في ٢٠٢٠/١١/٣٠م، فمنح وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى لكل من: المكرمة الدكتورة عائشة بنت حمد الدرمكية، والباحث



علي بن أحمد الشحري، والدكتور علي بن فرج الكثيري. كما تفضّل جلالة السُّلطان المعظم ـ أعزّه الله ـ فمنح وسام التقدير للخدمة المدنية الجيدة من الدرجة الثانية لكلٍّ من: بيوبا بنت علي الصابرية، والدكتور هلال بن سعيد الحجري، وإبراهيم بن علي بن قمبر العجمي.

وتأكيدا لحرص سلطنة عُمان على صون وحماية مفرداتها الثقافية غير المادية، وتوثيق شخصياتها التاريخية ونقلها للأجيال القادمة والتعريف بها على المستويين المحلي والإقليمي، تمكّنت سلطنة عُمان مُمثلة في اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى اليونسكو في ٢٠٢١/١١/١١م من إدراج الملّاح العُماني أحمد بن ماجد السعدي في برنامج الاحتفال بذكرى الأحداث التاريخية المهمة والشخصيات المؤثرة عالميا، بمناسبة مرور ٦٠٠ عامٍ على ميلاده، ليصبح الشخصية العُمانية السادسة التي تدرج على هذا البرنامج الدُولي، حيث تمكنت سلطنة عُمان من قبل في إدراج كل من عالم اللغة الخليل بن أحمد الفراهيدي، والطبيب والصيدلاني راشد بن عُميرة الرُّستاقي، والموسوعي والمصلح الاجتماعي الشيخ نورالدين عبدالله بن حميد السالمي، والطبيب والفيزيائي أبو محمد عبدالله بن محمد الأزدي الملقب بابن الذهبي، والشاعر العُماني ناصر بن سالم الرواحي المُلقب بأبي مسلم البهلاني.

كـما تمكنت سـلطنة عُـمان مـن إدراجِ ملف «سـباقات الهجن الممارسات الاجتماعية والتراث الاحتفـالي المرتبط بها» على القائمة التمثيلية للتراث الثقـافي غير المادي بمنظمة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة (اليونسكو) كملفٍ مشـترك مع دولة الإمارات العربيـة المتحـدة، وسـبق ذلك في ديسـمبر ٢٠١٩م، إدراج الملف العربي المشترك «النخلة.. المهارات والممارسـات والتقاليد المرتبطة بها»، وتوّج ذلك بتدشين كتاب «النخلة في الموروث الثقافي العُماني الذي جاء ضمن مشروع جمع التاريخ المروي».



سباقات الهجن على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي في (اليونسكو)

إبراز الدور الحضاري برؤية حديثة

انطلاقا من الأهمية التي تجسدها الثقافة العُمانية ودورها في بناء النهضة، خاصة وأن سلطنة عُمان تزخر بتراث حضاري وتاريخي عريق وبثقافة متأصلة وموروثات أصيلة تعكس ارتباط العُماني ببيئته ومجتمعه، وبالدور الحيوي الذي يسهم به الشباب في التنمية الشاملة، ولتنظيم العمل والنهوض بقطاع الثقافة والرياضة والشباب، جاءت إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة في أغسطس ٢٠٢٠م، وإنشاء «وزارة الثقافة والرياضة والشباب» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، وتعديل مسمّى «وزارة التراث والثقافة» إلى «وزارة التراث والسياحة» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، كخطوة مهمة لتركيز الجهود وتحقيق المركزية في العمل بالشكل المرجو، وحتى تكون الاختصاصات والمسؤوليات والأدوار لكل مؤسسة خالية من الازدواجية أو التعارض، الأمر الذي يسهم في تجويد الأداء والخدمات.

وقد حدد المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٧) القاضي بإنشاء «وزارة الثقافة والرياضة والشباب» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، اختصاصات الوزارة المتعلقة بالشأن الثقافي، ووضع السياسات والخطط والبرامج في مجالات الثقافة والرياضة والشباب، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد كما تتولى الإشراف على المكتبات، والمراكز والمؤسسات الثقافية وجمع الآداب العُمانية وتوثيقها وتطويرها، والعمل على انتشارها محليا وإقليميا ودوليا، وتشجيع المهتمين بها وإبراز إسهاماتهم وتطوير قدراتهم وإجراء البحوث والدراسات والترجمة المتخصصة في المجالات الثقافية وإقامة المعارض والمهرجانات والفعاليات الثقافية محليا ودوليا، لإبراز الدور الثقافي العُماني والمساهمة في التقارب مع شعوب العالم وحضاراته وجمع موروث الفنون العُمانية، وتوثيقها وتطويرها والعمل على نشرها محليا ودوليا وتشجيع الإبداع والابتكار، ودعم ورعاية الفنانين في مختلف مجالات الفنون المتعددة.

وإيمانا بضرورة توحيد الجهود الوطنية لتحقيق التنمية في مختلف المجالات، وتحويل المشهد الثقافي العُماني إلى واجهة للإبداع والتنوع الثقافي يعكس الوجه الحضاري لسلطنة عُمان من خلال منظومة ثقافية متكاملة مصدّرة للإبداع ومنفتحة على الثقافات الإنسانية الأخرى، جاء اعتماد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الثقافيّة (٢٠٢١ - ٢٠٤٠) في ٢٠٢١/٩/٨م، تأخذ في الاعتبار أهمية وجود منهجية عمل واضحة تتواءم مع التطلعات الوطنية التي تتواكب مع أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وتجعلها الإطار الذي يتم من خلاله

تنظيم العمل الثقافي وفق مسار تنموي يحدد ملامح المشهد الثقافي العُماني.

وضمن اهتمامها في الحفاظ على الموروث الثقافي العُماني، أطلقت وزارة الثقافة والرياضة والشباب المنصة الإلكترونية «دار المخطوطات والوثائق العُمانية» وإتاحتها رقميا على موقع الوزارة الالكتروني لجميع الباحثين والدارسين في مختلف دول العالم تماشيا مع توجّه الحكومة في التحوّل الرقمي، حيث تملك الوزارة أكثر من أربعة آلاف مخطوطة في مختلف العلوم عملت منذ إنشائها على جمعها وترميمها والمحافظة عليها وتحويلها رقميا.

ويُعد هذا المشروع هو الأول من نوعه على مستوى سلطنة عُمان يستطيع من خلاله الباحث قراءة أربعة آلاف مخطوطة مع فهرستها إلكترونيا، وهو عدد قابل للزيادة، كما يتيح الموقع إمكانية الحصول على نسخ المخطوطات عن طريق الشراء، وتسعى المنصة الإلكترونية للمساهمة في نشر وتحقيق ودراسة هذا المخزون الفكري الحضاري لأهل عُمان عبر مختلف الأزمان من خلال مؤلفاتهم والتي تعد من أمهات المصادر في مختلف العلوم.

وبهيئة جديدة تتوافق مع أهداف «رؤية عُمان ٢٠٤٠» التي تؤكد على الاهتمام بمجالات الثورة الصناعية الرابعة والابتكار العلمي والتقني، كشفت وزارة الثقافة والرياضة والشباب في ٢٠٢١/٩/٧م، عن تفاصيل مسابقة الأندية للإبداع الثقافي للموسم (٢٠٢١ - ٢٠٢٢م) في حلتها الجديدة، وأطلقت الوزارة في ٢٠٢١/٩/٢٥م مسابقة «الإجادة للمكتبات والمراكز الثقافية الأهلية» وخصصت النسخة الأولى من المسابقة لقياس مدى جاهزية هذه المؤسسات في التعامل مع المشكلات الطارئة في ظل جائحة (كوفيد ١٩).

وفي إطار تنشيط الحركة المسرحية بسلطنة عُمان والفرق المسرحية الأهلية إثر تداعيات الجائحة قامت الوزارة ممثلة بالقطاع الثقافي بتنفيذ المسابقة الافتراضية للعروض المسرحية والتي شاركت فيها تسع فرق مسرحية، فيما أعاد «مركز عُمان الحضاري» بالوزارة طباعة بعض الإصدارات والمؤلفات العُمانية منها «أزهار في مياه العزلة» و«جوانب مضيئة في شخصية جلالة السلطان قابوس» و«قراءات في فكر العوتبي الصحاري» و«المنظومة النحوية للخليل ابن أحمد الفراهيدي» و«قراءات في القصة العُمانية المعاصرة».

وفي جانب المشاركات الدولية شاركت سلطنة عُمان افتراضيا في اجتماع اللجنة الدائمة للثقافة العربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو)، وكذلك في اجتماع اللجنة الثقافية العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تناول الاجتماعان العديد من الموضوعات الثقافية المشتركة والمدرجة على جدول الأعمال.

وعلى صعيد الإنجازات الثقافية والفنية على المستوى الخليجي والعربي، حازت فرقة

مسرح مزون بجائزة أفضل عرض مسرحي أوّل بمهرجان (مسرح بلا إنتاج) الدولي ٢٠٢١، عن مسرحية «مـدق الحناء»، بالإضافـة إلى أربع جوائز فردية.

وفي مجال الإبداع الأدبي، توّجت الشاعرة العُمانية بدرية البدري بلقب شـاعر الرسـول (صلى اللـه عليه وسـلم) في الشـعر الفصيح بحصولها عـلى المركز الأول عن نصها « قنديل مـن الغار» في ختام الدورة الخامسـة لجائزة كتارا المُقامـة في العاصمـة القطرية الدوحة، وفي منافسـات جائزة راشـد بن حميد للثقافة والعلوم الدورة الثامنـة والثلاثين ٢٠٢١م، توّج ثلاثة من سـلطنة عُمان بالجوائز الأولى، فقد فاز أشرف بـن علي العـوفي بالجائزة الأولى في الشعر الفصيح، وفي القصة القصيرة فازت إشراق بنت عبدالله النهديـة بالجائزة الأولى، وفي الرواية فازت سـماح عبد السـتار يونس بالجائزة الأولى.



تتويج الشاعرة العُمانية بدرية البدري بلقب شاعر الرسول (صلى الله عليه وسلم) في الشعر الفصيح بحصولها على المركز الأول

عناية بالغة بالمواقع الأثرية

حظيت المواقع التراثية والثقافية في سلطنة عُمان باهتمام بالغ وعناية كبيرة على كل المستويات، وسعت عُمان للمحافظة عليها بالطرق والآليات العلمية والعملية التي تلتزم بالمواصفات العالمية، لما تحمله تلك المواقع التراثية من قيمة ثقافية وسياحية، حيث تعكس مواقع التراث المنتشرة في كافة محافظات سلطنة عُمان تاريخا وحضارة امتدت لمئات السنين.

وفي هذا الإطار واصلت وزارة التراث والسياحة جهودها الحثيثة في مجال ترميم وصيانة العديد من القلاع والحصون والحارات القديمة والمساجد والمواقع الأثرية للمحافظة على مفردات التراث العُماني وضمان استدامتها لتظل شاهدا حيا على عراقة تاريخ سلطنة عُمان.

فقد تواصلت أعمال الترميم في قلعة الرستاق، وصيانة الأجزاء المتضررة في القلعة جراء العوامل الطبيعية المختلفة، وترميم قلعة نخل وصيانة الواجهات الخارجية إضافة إلى الأجزاء المتأثرة بداخل القلعة، وصيانة حصن الحزم ومعالجة التشققات العميقة التي ظهرت في الواجهة الخارجية والأسقف الداخلية بالحصن.

فيما استمرت أعمال المسوحات والتنقيبات الأثرية التي تقوم بها عدد من البعثات الأثرية من مختلف المؤسسات والجامعات الدولية والمحلية لموسم ٢٠٢٢/٢٠٢١م. وقد بدأت (٢٣) بعثة أثرية أعمالها الميدانية، من بينها بعثة ألمانية من جامعة هايدلبرغ التي بدأت بمشروع مسوحات وتنقيبات أثرية في موقع الصليلي بولاية المضيبي، وقامت بالتنقيب في أحد مدافن الموقع والذي يعود إلى العصر الحديدي.

وفيما بدأت بعثة ألمانية من جامعة توبنجن بمشروع مسوحات وتنقيبات أثرية في موقع الخشبة بولاية المضيبي والذي يرجع إلى فترة العصر البرونزي حيث انتهت البعثة من عمل مسوحات جيوفيزيائية في الموقع، وتم دراسة اللقى الأثرية التي عثر عليها في الموسم ٢٠٢٠م، واصلت بعثة فرنسية من معهد السهول والصحراء الفرنسي عملها في موقع خور جراما بولاية صور والذي يرجع إلى العصر الحديدي.

ويعتبر موقع المدام الأثري بولاية العامرات في محافظة مسقط أهم المواقع الأثرية المكتشفة



خلال عـام ٢٠٢١م، ومن المرجح أن الموقع يعود للفترة الإسـلامية المتأخرة للقرن السادس عشر الميلادي، ويحتـوي على مواقع خبـث النحاس المنتـشرة على سـطح الأرض القريبة من سـفح الجبل، وعلى مقربة منه توجد أساسـات مباني سـكنية أشـبه ما تكـون مواقع لأفـران صهر النحـاس، ويضم الموقع أربع كهوف تحتوي على مقالع الإنتاج والتي أخذت بالتوسـعة من جراء نقل خام النحاس.

وفي موقـع الخـيران بولايـة مسـقط، تم اكتشـاف عدد من الرسومات تشير إلى الأدوات والأساليب المسـتخدمة للدفاع عن النفس، وعثر في موقع الغبيرتين بولاية العامرات على نقوش صخرية تصـور حيوانات كالخيـول والإبل، بما يدل على أن الموقع كان معبرا للقوافل التجارية، وعثر في موقع وادي عدي بولاية العامرات على نقوش صخرية تصور أشكالا لحيوانات مفترسة قـد انقرضت بمـرور الزمن، وعـثر في موقع بقرية سـني بولاية الرستاق على صخرة منقوش عليهـا كتابة يرجح أن تكون (كتابة ثمودية) هي تسـمية لأحد أنواع الكتابـات البدائية التي عثر عليها في مختلف أنحاء الجزيرة العربية، ويطلق عليها ايضا اسم الجزرية الشمالية.

وفي بلدة بلاد الشهوم بولاية عبري وطريق وادي الهجـر تم اكتشـاف وجـود مقابر أثرية مختلفة الأشكال ما بين المقابر المبنية على سطح الأرض، والتـي تأخذ الشـكل الهرمـي أو خلية النحـل والمقابـر المبنية في باطـن الأرض التي تميـزت بشـكلها الخارجي المبني مـن الحجارة بشكل بيضاوي.

كما وجدت الآثار مشابهة للمقابر الإسلامية إلى حد ما من الخارج والتي اكتشـفت في عام ٢٠١٣م أثناء القيام بمسـح الطريق الرابط بين وادي الهجر وبلاد الشـهوم حيـث قامت وزارة الـتراث والسـياحة في يونيـو ٢٠٢١م بالبـدء بعمليات التنقيب في الموقعين المذكورين.

وانتهت وزارة التراث والسـياحة في فبراير ٢٠٢١م مـن مشروع ترميم وإعادة بناء مسـجد العوينـة الأثري الواقع في ولاية وادي بني خالد الذي استغرق ترميمه قرابة العامين، حيث أعيد إحياء المسـجد وصياغة مفرداته المعمارية بشكل يتلاءم مع الوضعية الأصلية للمعلم، كما تم عمل نسخة مطابقة للأصل من محرابه الأثري الفريد بعـد نقل المحراب الأصـلي إلى المتحف الوطني كأيقونة تاريخيـة أثرية فريدة تدلل على المهارة العالية للفنان العُماني في نقش المحاريب.



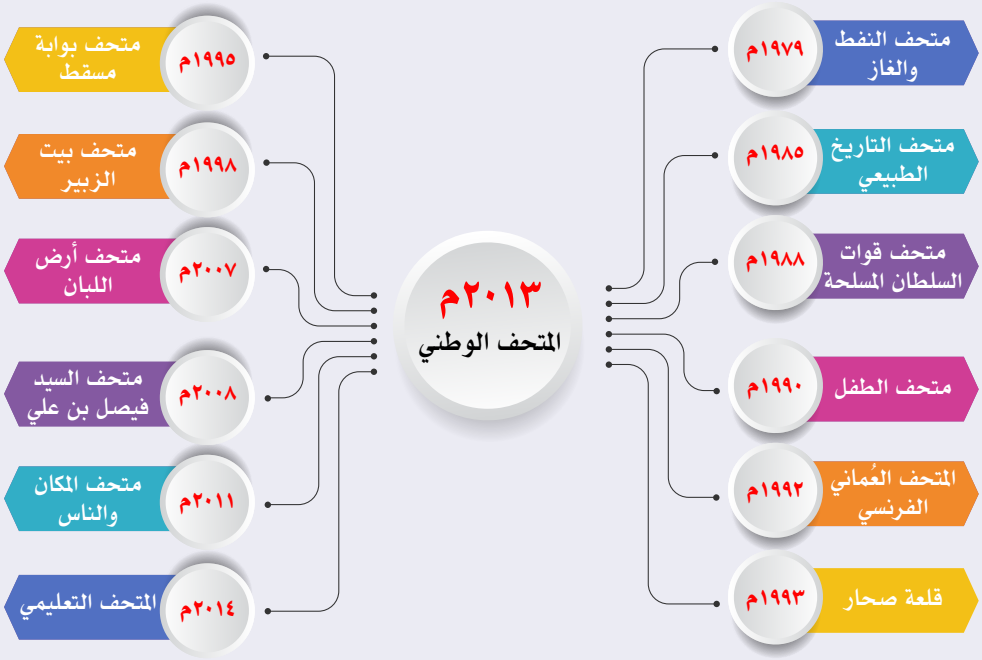
المتاحف نوافذ الأمجاد

تعتبر سلطنة عُمان من الدول التي اهتمت بتراثها وكنوزها التاريخية والتراثية، وقد أدركت أهمية النهوض بالمتاحف، باعتبارها نوافذ ثقافية تطل على الأمس، ومفتاحا لثقافة المجتمع، فيتعرف إنسان هذا العصر على مناقب الحضارة العُمانية، مرورا بمسارها العابر بحقب التاريخ السياسي والاجتماعي والطبيعي والجيولوجي، حيث تمتزج عناصر اللغة والثقافة والتاريخ والحضارة، في تلك الأدوات المتحفية باعتبارها انعكاسا لاحتكاك الثقافات واللغات والمجتمعات الأخرى، وتفاعلها ودورها في تعزيز ثقافة المجتمع، وغرس روح المعرفة التاريخية، وربط وصيانة وحفظ التاريخ الإنساني.

ويعد المتحف الوطني الصرح الثقافي الأبرز في سلطنة عُمان، والمخصص لإبراز مكنونات تراثها الثقافي، منذ ظهور الأثر البشري في شبه الجزيرة العربية قبل نحو المليوني عام، وإلى يومنا الحاضر.

أُنشئ المتحف الوطني في ٢٠١٣/١١/٢٠م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٢)، وتم الاحتفال بتدشينه في ٢٠١٥/١٢/١٥م،

المتاحف نوافذ الأمجاد



ويضم المتحف ما يزيد عن سبعة آلاف قطعة أثرية، أغلبها من المقتنيات النادرة التي تعود إلى مراحل زمنية قديمة، إضافة إلى عشرات الآلاف من المقتنيات الأخرى تؤرخ لمختلف الحقب التاريخية لعُمان، منذ بداية الاستيطان البشري وحتى الوقت الحاضر، من خلال برنامج منهجي ومتكامل للحفظ والصون.

وقد تم تعزيز المقتنيات المتحفية للمتحف الوطني من خلال اقتناء (٦٤٣) قطعة عن طريق الشراء والإهداء والإعارة والتكليف، كما تم حفظ وصون (٧٠٦) قطع متحفية، من أبرزها كنز سناو، الذي يُعد أكبر كنز من المسكوكات الإسلامية تم اكتشافه في عُمان حتى تاريخه.

وفي نوفمبر ٢٠١٩م تم قبول المتحف الوطني عضوا في جمعية المتاحف الوطنية الآسيوية بالإجماع، ليكون بذلك أول متحف في الشرق الأوسط أو الوطن العربي يتم قبوله في هذه الجمعية.

وبجانب المتحف الوطني، تشرف وزارة التراث والسياحة على عدة متاحف رسمية أخرى، منها «متحف التاريخ الطبيعي»، الذي افتتح عام ١٩٨٥م لعرض معالم البيئة العُمانية من خلال عروض التضاريس، والجيولوجيا، والنباتات، والحشرات، والحيوانات البرية والبحرية.

ويهدف «متحف الطفل» الذي افتتح في عام ١٩٩٠م إلى نشر المعارف في العلوم والتكنولوجيا، وعرض الاختراعات الحديثة، وتوصيل المعلومة العلمية بطريقة مبسطة وسهلة للطفل مما يتيح له استيعاب وفهم الدور الحيوي الذي يلعبه العلم في الحياة.



المتحف الوطني يكشف عن حضارة عُمانية لها جذور من حقب زمنية غابرة

وفي عام ١٩٩٢م افتتح في مسقط «المتحف العُماني الفرنسي»، للاحتفاء بالعلاقات العُمانية الفرنسية التي تعود إلى القرن الثامن عشر في المبنى الذي كان مقرا للقنصلية الفرنسية، ويتكون المتحف من ثمان قاعات، ويضم مجموعة من الوثائق التي تؤرخ العلاقات العُمانية الفرنسية، إلى جانب الأزياء التقليدية في البلدين، وتشكيلة من المجوهرات والتحف، ونماذج لبعض السفن العُمانية الفرنسية.

وفي داخل قلعة صحار افتتح عام ١٩٩٣م متحفا يتناول الجوانب التاريخية للمدينة وعلاقاتها الثقافية والاقتصادية، وفي عام ٢٠٠٨م افتتح «متحف السيد فيصل بن علي».

وتشرف وزارة الدفاع على «متحف قوات السلطان المسلحة»، الذي افتتح في عام ١٩٨٨م في قلعة بيت الفلج بروي، ويضم المتحف مجموعة من المعروضات تحكي جوانب عسكرية مضيئة من التاريخ العُماني، ويطوف «متحف بوابة مسقط» بالزائر حول المراحل المختلفة لتطور ونمو مدينة مسقط من ميناء تجاري إلى عاصمة مزدهرة، كما يقف شاهدا على آثار مسقط وتاريخها.

ويضم «متحف أرض اللبان» الذي افتتح في ٢٣ يوليو ٢٠٠٧م، ضمن موقع البليد الأثري في محافظة ظفار، قاعة تاريخية تشمل ستة أقسام توثق تاريخ عُمان على مر العصور، وقاعة بحرية تنفرد بإبراز تاريخ عُمان البحري.

ويستعرض «متحف النفط والغاز» تاريخ تشكل النفط عبر مختلف الحقب والعصور ومراحل استخراجه عامة، ورحلة اكتشافه واستخراجه في سلطنة عُمان بشكل خاص، فيما يعرض «متحف العملات النقدية» الواقع ضمن مبنى البنك المركزي العُماني تسلسل تداول النقد في سلطنة عُمان، ويشتمل المتحف على الكثير من العملات النقدية القديمة والجديدة بما فيها العملات الورقية والمعدنية التي تم تداولها في الفترات الأولى لقيام الدولة الإسلامية.

وتوجد متاحف خاصة مثل «متحف بيت الزبير» الذي افتتح عام ١٩٩٨م، ويضم مجموعة من المقتنيات والأزياء التي تمثل مختلف محافظات سلطنة عُمان، و«متحف المكان والناس»، الذي افتتح عام ٢٠١١م بجوار قلعة مطرح التاريخية، ويحتوي على مجموعة من الغرف تمثل فكرة البيت القديم منذ بداية الخمسينيات وحتى أواسط السبعينيات.

وفي ٢٠١٤/١/٨م تم افتتاح «المتحف التعليمي» بالمدرسة السعيدية في مسقط، ويوثق المتحف مسيرة التعليم في سلطنة عُمان منذ فجر الإسلام وحتى وقتنا الحالي، ويأتي متناغما وأهمية المكانة التي كانت ومازالت تتبوأها «المدرسة السعيدية» في مسقط، كون تأسيسها كان الحدث الأهم في الحقبة الماضية.

ذاكرة حضارية ثريّة

يمثل الأرشيف مصدرا أساسيا من مصادر البحث والمعرفة، لما يحويه من معلومات مهمة عن التاريخ والحضارة وغيرها من العلوم الإنسانية. ويعد البحث العلمي أحد المرتكزات الأساسية للتنمية الشاملة في أي مجتمع، لما يوفره من مقومات تسهم في نجاح خططه الوطنية؛ لذا تقوم المؤسسات الأرشيفية بدور بارز في رفد وتعزيز البحوث العلمية بما تحويه من وثائق ومواد أرشيفية مرتبطة بالجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع، مما يسهم بشكل مباشر في المساعدة على وضع الاستراتيجيات والخطط لبناء القرارات بناء على إحصاءات صحيحة وبيانات دقيقة استقيت من مصادرها الأساسية.

وتعد هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية الجهة المسؤولة عن حفظ الوثائق والمحفوظات وجمعها وتصنيفها وأرشفتها بسلطنة عُمان، حيث عملت منذ نشأتها وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠) على حفظ وتخزين الوثائق التاريخية المهمة لسلطنة عُمان عبر مختلف الحقب الزمنية، وتختزن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أكثر من (٤٢١٨٤٣٧) وثيقة بأنواعها الورقية والالكترونية ومختلف أشكالها وأوعيتها، فضلا عن وثائق الجهات المعنية في سلطنة عُمان، كما أن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية تقوم بحفظ الوثائق الرسمية من الدولة، وكذلك وثائق الأهالي والأسر، بطريقة تضمن سلامتها وتيسِّر طرق الاطلاع عليها والاستفادة منها في البحث العلمي، حيث بلغ عدد الوثائق التي تم الحصول عليها من الأهالي والأسر (١٥٠١٢٥) وثيقة، وبلغ عدد المخطوطات (٤٤٤١٠) نسخ.

وتعد المعارض الوثائقية إحدى أهم الطرق المباشرة التي تربط الهيئة بجمهورها الخارجي والداخلي، وقد بلغ عدد المعارض التي نظمتها الهيئة أو شاركت فيها أكثر من (٩٦) معرضا وثائقيا مختلفا، منها المحلية والدولية.

ونظرا للأهمية التاريخية والعلمية التي تحظى بها الذاكرة الشفوية «المرويّة» شرعت الهيئة منذ عام ٢٠١٢م بتسجيل وحفظ التاريخ الشفوي، وقد تم إعداد وتجهيز استوديو خاص لهذا الغرض، وتزويده بكافة الوسائل السمعية والبصرية والتقنية اللازمة، ومنذ ذلك الحين قطعت الهيئة مسارا متميزا، حيث بلغ عدد المقابلات التي أجريت حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٠م، (٤٧٣) مقابلة، كما بلغ عدد الشخصيات التي تم مقابلتها (٤٠٠) شخصية، بمجمل (١٠٠٠) ساعة، حيث يتم تفريغ تلك المقابلات كتابيا، ليتم تسهيل الاستفادة منها لاحقا.

ويمثل الترميم إحدى المحطات المهمة التي تمرّ بها المحفوظات، حيث يتم من خلالها معالجة الوثائق بالطرق المناسبة لإعادتها إلى حالتها الطبيعية التي نشأت فيها أو قريبة منها وذلك بالمعالجة اليدوية والكيميائية، وقد بلغ

عدد الصفحات التي تم ترميمها حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٠م (٢٣٥٢٤٦) صفحة، تمثلت في ترميم (٧٣٧٤٣) وثيقة، و(١٦٧٩) مخطوطة وكتابا، و(١٣١) ملفا، بواقع (٦٠٢٥) ورقة، و(٧١) مطوية، علاوة على (٩١٣) خريطة.

وسعت الهيئة من خلال قسم الميكروفيلم إلى إعداد وتعديل أكثر من (١٠٩٥) مخطوطة ووثيقة تتضمن (١٤٤٧٥٢) صورة في برامج مخصصة وفقا للمعايير المتبعة في هذا الخصوص، إضافة إلى تصوير (٢٧٩) بكرة فيلمية تحوي أكثر من (١١١٩) مخطوطا، وأكثر من (١٥٩٣٤٠) صورة.



ترميم المخطوطات والوثائق وأرشفتها وتصويرها بأفضل الوسائل الحديثة

مؤسسات لإثراء الحركة الثقافية

يسهم «مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم» بدوره في إثراء الحركة الثقافية والأدبي والفني الذي تشهده سلطنة عُمان، ويقوم المركز بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٥٢)، القاضي بإنشاء المركز كهيئة ثقافية وعلمية، بالعديد من المهام والاختصاصات المرتبطة برعاية الثقافة والعلوم والفنون ودعمها، ويهدف إلى التعريف بالثقافة العُمانية، وتوثيق الروابط وأوجه التعاون مع المؤسسات الثقافية في الدول الأخرى.

وتمثل «كلية السُّلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها» أداة فاعلة في تعزيز التواصل بين سلطنة عُمان والشعوب الناطقة بغير العربية، وتسهم في توثيق الروابط وتقوية الأواصر بين ثقافاتها المتنوعة.

وتعد «دار الأوبرا السلطانية مسقط» جسرا وطيدا للحوار بين الثقافات والمجتمع وفئاته المختلفة من جهة، وبين سلطنة عُمان والعالم من جهة أخرى، تجسيدا لرؤية المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن

تيمور ـ طيب الله ثراه ـ من أجل إرساء القيم العُمانية الأصيلة، والهوية العربية والإسلامية لعُمان، ومن أجل تخريج جيل واعد ومنفتح على ثقافات العالم، ومدركٍ لتنوّعها وأهميتها.

وتتميز «دار الفنون الموسيقية» التي افتتحت في ٢٠١٩/١/١٥م لتكون بمثابة ملتقى للثقافات، ومسرحا للحوار بين الحضارات الإنسانية، بشكلها المعماري الفريد من حيث التصميم الذي يمزج بين سحر الشرق وتقنية الغرب، وبين التراث والحضارة، وتشمل مسرحا بكامل المواصفات العالمية، ومركزا ثقافيا، ومكتبة موسيقية لأرشفة وتوثيق البرامج المقدمة على مسرح الدار، إلى جانب قاعات متعددة للمعارض المؤقتة والدائمة.

وأعلنت «دار الأوبرا السلطانية مسقط» في ٢٠٢١/١١/١م عن موسمها العاشر، بعد توقف عن العروض المباشرة جراء جائحة (كوفيد ١٩)، وذلك بالتزامن مع احتفالها بعشر سنوات على افتتاحها، مقدمة باقة متنوعة من العروض والحفلات، تشمل عرضي أوبرا، وعرضي باليه، وحفلات لثلاثة نجوم عرب، وحفلين ساهرين، وحفلين للأوركسترا السيمفونية، مع عروض للجاز، وموسيقى العالم، وأربعة عروض مذهلة من جميع أنحاء العالم.

وفيما أسهم «النادي الثقافي» في تنشيط الحركة الثقافية في سلطنة عُمان، من خلال المواءمة بين مختلف الفعاليات الأدبية والثقافية والفكرية والعلمية التي تخدم توجهات المثقف وتفتح المجال له للتواصل مع رموز بارزة محليا ودوليا، أثرت «الجمعية العُمانية للكتاب والأدباء» بدورها الساحة الثقافية بمجموعة من الفعاليات والمؤتمرات والندوات وتكريم الأدباء، ونشر الإصدارات والكتب التي بلغت خلال العام ٢٠٢١م، (٣٤) إصدارًا أدبيًا جديدًا متنوعًا بين الشعر والرواية والقصة والمسرح والمقالات والبحوث العلمية والدراسات النقدية والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان، وأدب الطفل.

هذا إلى جانب «مسابقة الإبداع الثقافي السنوية» التي نالت اهتمامًا أكبر ومشاركات أوسع بين صفوف الكتّاب والأدباء في السلطنة، وتعززت مكانتها بين المسابقات والجوائز الثقافية في سلطنة عُمان.



دار الأوبرا السلطانية مسقط.. جسر وطيد للحوار بين الثقافات

الاقتصاد العُماني
تحولات تقود النمو والتطور

سـجّل الاقتصاد الوطني في النصف الأول مـن عام ٢٠٢١م أداء جيدا، فقـد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة ١٠,١٪ ليرتفـع إلى ١٥,٣ مليار ريال عُماني مقابل نحو ١٣,٩ مليـار ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي، وساهمت الأنشطة النفطية التي نمت بنسبة ٨,٧٪ والأنشـطة غير النفطية التي صعدت بنسبة ١١,١٪ في دعم النمو الاقتصادي. وأدى هذا النمو والإجراءات التي اتخذتها سـلطنة عُمان لتحقيق التوازن المالي وتخفيض الديـن العـام إلى قيـام وكالات التصنيـف الائتـماني في أكتوبـر ٢٠٢١ بتعديـل النظرة المستقبلية لتصنيف سلطنة عُمان الائتماني، فقد عدّلت وكالة موديز نظرتها المستقبلية من سلبية إلى مستقرة مع التأكيد على التصنيف الائتماني السـيادي عند «Ba3»، وقامت وكالة ستاندرد آند بورز أيضا بتعديل نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية.





الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في النصف الأول من عام ٢٠٢١

القيمة (مليون ريال عُماني)

البـــــنـــد	النصف الأول ٢٠٢١	النصف الأول ٢٠٢٠	نسبة النمو٪
الأنشطة النفطية	٤٤٢٨,٤	٤٠٧٤,٢	٪٨,٧
الأنشطة غير النفطية	١١٤٥٦,١	١٠٣٠٩,٥	٪١١,١
الناتج المحلي الإجمالي	١٥٣٠١,٩	١٣٨٩٨,٣	٪١٠,١

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية ـ أكتوبر ٢٠٢١ ـ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات



مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي
في النصف الأول من عام ٢٠٢١م

القيمة (مليون ريال عُماني)

البيـــــــان	القيـمـــة
النفط الخام	٣٧٢٣
الغاز الطبيعي	٧٠٥,٤
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٤٢١,٢
التعدين واستغلال المحاجر	١١٤,٥
الصناعات التحويلية	١٣٣٨,١
إمدادات الكهرباء والمياه وأنشطة الصرف الصحي	٤٣٤,٣
الإنشاءات	١٢٣٥,٣
تجارة الجملة والتجزئة	١٣٦٤,٥
النقل والتخزين	٧٧٧,٨
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	٢٣٩,٣
الاتصالات	١٩٥,١
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	١٠٥٠
الأنشطة العقارية والمهنية والتقنية والخدمات الإدارية	١٢٨٢
الإدارة العامة والدفاع	١٣٧٩,٩
الخدمات الأخرى	١٦٢٤

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية ـ أكتوبر ٢٠٢١ ـ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ م

البـــنـــد	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
الأنشطة النفطية	٧٣٧٧,٦	١٠٠٩٥,٦	١١٠٣١,١
الأنشطة غير النفطية	٢١٨٨٤,٨	٢٠٤٩٠,٧	٢٠٦٤٨,٦
الناتج المحلي الإجمالي	٢٨٠٤٠,٢	٢٩٣٤٩,٥	٣٠٤٨١,٩

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية – ديسمبر ٢٠١٩، ديسمبر ٢٠٢٠، أكتوبر ٢٠٢١ - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

خطة التحفيز الاقتصادي

اتخذت سلطنة عُمان عددا من الإجراءات ضمن خطة التحفيز الاقتصادي التي استهدفت التخفيف من تداعيات أزمة كورونا (كوفيد١٩) على الاقتصاد الوطني ودعم جهود التعافي الاقتصادي وتعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية وجلب الاستثمارات الأجنبية، وقد ساهمت الإجراءات المتخذة في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني ليسجل خلال عام ٢٠٢١ نموا جيدا.

وجاءت خطة التحفيز الاقتصادي داعمة لإجراءات خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠-٢٠٢٤) الهادفة إلى تحسين المركز المالي وخفض الدَّين العام وتحسين التصنيف الائتماني.



خطة التحفيز الاقتصادي استهدفت تعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية وجلب الاستثمارات

الحوافز المقدمة ضمن خطة التحفيز الاقتصادي

١٢ حافزا

الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع الشركات التي تباشر نشاطها الرئيسي في قطاعات التنويع الاقتصادي اعتبارا من الأول من يناير ٢٠٢١ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ وذلك لمدة خمس سنوات، وفقا للضوابط والشروط المحددة من قبل جهاز الضرائب، وذلك اعتبارا من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري.

حوافز متعلقة بالضرائب والرسوم

٧ حوافز

السماح بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والاستثمارية من خلال الحصول على ترخيص مبدئي يتيح للمستثمر مزاولة النشاط التجاري بدون انتظار الحصول على الترخيص النهائي بعد تعهده الالتزام بالاشتراطات والمعايير المحددة لمزاولة ذلك النشاط، بحيث تقوم الجهات المعنية بإجراء التفتيش والتحري من التزام المستثمر بالاشتراطات في أي وقت لاحق من مزاولته للعمل.

حوافز محسنة لبيئة الأعمال والاستثمار

٣ حوافز

إسناد مناقصات المشتريات الحكومية التي لا تزيد قيمتها عن ١٠ آلاف ريال عُماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصل أصحابها على بطاقة «ريادة»، ويتم الاستثناء من ذلك بقرار مسبب من رئيس الوحدة.

حوافز سوق العمل والتشغيل

٢ حافزان

تخصيص ٢٠ مليون ريال عُماني في موازنة عام ٢٠٢١ لتدريب العُمانيين الباحثين عن عمل وتأهيلهم لسوق العمل.

حوافز لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٤ حوافز

استمرار العمل بالحزم التحفيزية المتعلقة بمنح الائتمان، ومن ضمنها رفع سقف نسبة التسليف وتسهيل الإقراض للقطاعات المتأثرة، وخفض نسب رأس المال الوقائي وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى مساعدة المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي على القيام بأدوارها في دعم جهود التعافي الاقتصادي وتحسين مستويات السيولة المتوفرة في السوق المحلية.

حوافز مصرفية

الإيرادات الحكومية والإنفاق العام في ٢٠٢١

سجّلت المالية العامة خلال عام ٢٠٢١ أداء جيدا، فقد بلغت الإيرادات الحكومية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٦,٣ مليار ريال عُماني محققة ٧٣,٢٪ من الإيرادات المستهدفة في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١، كما استطاعت سلطنة عُمان تقليص الإنفاق العام وتخفيض العجز المتوقع دون المستويات المحددة في الموازنة.

الإيرادات الحكومية في الفترة من يناير وحتى أغسطس ٢٠٢١



القيمة (مليون ريال عُماني)

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية - أكتوبر ٢٠٢١ ـ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الإنفاق العام في الفترة من يناير وحتى أغسطس ٢٠٢١

القيمة (مليون ريال عُماني)



المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية - أكتوبر ٢٠٢١ ـ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الإيرادات الحكومية خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

القيمة (مليون ريال عُماني)

البـــــنـــد	٢٠٢٠	٢٠١٩
صافي إيرادات النفط	٣٩٣٧,٥	٦٠٩٨,٥
إيرادات الغاز	١٨٦٠,٢	١٩٠٠,٥
إيرادات غير نفطية	٢٧٠٥,٥	٢٥٩٠
إجمالي الإيرادات	٨٥٠٣,٢	١٠٥٨٩

المصدر: الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٢٠ – إصدار وزارة المالية

تقديرات الإيرادات والإنفاق في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١

(مليون ريال عُماني)

البيـــــــان	المبلغ
إيرادات النفط	٣٥٥٠
إيرادات الغاز	١٨٧٠
إيرادات جارية	٣٠٠٠
إيرادات رأسمالية	٢٠٠
استردادات رأسمالية	٢٠
إجمالي الإيرادات	٨٦٤٠
المصروفات الجارية	٩٠٢٠
المصروفات الاستثمارية	٩٠٠
المساهمات والدعم ونفقات أخرى	٩٦٠
إجمالي الإنفاق العام	١٠٨٨٠
العجز المتوقع *	٢٢٤٠

* سيتم تمويل العجز من خلال الاقتراض المحلي والخارجي والتمويل من الاحتياطيات.

الإنفاق العام خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩

القيمة (مليون ريال عُماني)

البـــــنـــد	٢٠٢٠	٢٠١٩
المصروفات الجارية	٩٤٦٦,٨	٩٥١٥,٧
المصروفات الاستثمارية	٢٤٥٣,٦	٢٧٤٧,٦
المساهمات والنفقات الأخرى	١٠٠٥,٣	٩٤٧,٩
إجمالي الإنفاق العام	١٢٩٢٥,٧	١٣٢١١,٢

المصدر: الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٢٠ - إصدار وزارة المالية.

الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)

بدأت سلطنة عُمان في عام ٢٠٢١ تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة التي يستمر العمل بها حتى نهاية عام ٢٠٢٥، وتسعى الخطة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية والتي تعنى بالدرجة الأولى بتحفيز النشاط الاقتصادي، وتطوير بيئة الاقتصاد الكلي، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة، وتحقيق التوازن بين الإيرادات الحكومية والإنفاق العام، مع البناء على توقعات لأسعار النفط عند متوسط ٤٨ دولارا للبرميل خلال سنوات الخطة، وتدعيم مشاركة المحافظات في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وتهدف الخطة لتحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٣,٥ ٪ في المتوسط خلال سنوات الخطة، وتحقيق معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة ٥,٥٪، وزيادة معدل الاستثمار ليصل إلى ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والعمل على رفع كفاءة الاستثمار، وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات النفطية وغير النفطية ليصل إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار لتصل إلى ٦٠٪، إلى جانب تحقيق معدل نمو حقيقي للأنشطة غير النفطية يقدر بنحو ٣,٢٪.

أهداف الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥):

- تعزيز التنمية البشرية المستدامة والحفاظ على رأس المال البشري.
- تحقيق تنمية متوازنة للمحافظات وزيادة دخل الفرد للمواطنين.
- تحفيز النشاط الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص ودعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي وتطوير آليات وبرامج الهياكل الإنتاجية.
- تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستدامة المالية.

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة

١ تحقيق التوازن المالي من خلال تنفيذ الإجراءات والمبادرات التي تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة.

٢ تحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان لتعزيز ثقة المستثمرين من خلال السيطرة على معدلات العجز والدَّين العام.

٣ زيادة الإيرادات الحكومية من خلال رفع مساهمة الإيرادات غير الضريبية إلى جملة الإيرادات.

٤ الاستمرار في تطبيق الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الإنفاق العام مع استمرار الحكومة في تقديم خدماتها بكفاءة أعلى.

٥ تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية لحماية ذوي الدخل المحدود من أي تبعات تترتب على هذه الفئة نتيجة تنفيذ الإجراءات المقترحة.

٦ الحفاظ على مستوى الإنفاق في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والضمان والرعاية الاجتماعية.

٧ الالتزام بتحويل عائدات بيع ٢٠ ألف برميل من النفط يوميا خلال سنوات الخطة لاستخدامه في سداد جزء من أقساط القروض.

٨ وضع الحوافز المالية والاستثمارية لمحافظات سلطنة عُمان لتمكين كل محافظة من استغلال المقومات والمزايا النسبية لها بما يحقق التنمية المستدامة وتنشيط التجارة وإيجاد فرص عمل للمواطنين.

٩ تحفيز التنويع الاقتصادي وتنمية القطاعات الاقتصادية عن طريق إيجاد وسائل تمويل إضافية لبعض المشروعات الإنتاجية ورفع مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رؤية عُمان ٢٠٤٠

بدأت سلطنة عُمان في عام ٢٠٢١ تنفيذ الرؤية المستقبلية «عُمان ٢٠٤٠» الهادفة إلى تحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والانتقال بالاقتصاد من مرحلة الاعتماد على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعا يقوم على المعرفة.

أبرز المؤشرات المستهدفة في رؤية عُمان ٢٠٤٠



اختصاصات وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠

تقــوم «وحــدة متابعة تنفيــذ رؤية عُمان ٢٠٤٠» بمتابعــة مؤسســات الدولــة الحكومية والخاصة لمواءمة استراتيجياتها وتنفيذ الخطط التنموية وفق أهداف ومؤشرات محددة ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠، ويمكــن إيجاز اختصاصات الوحدة فيما يلي:

- متابعة تنفيذ أهداف ونتائج ومؤشرات رؤية عُمان ٢٠٤٠
- توفير بيئة محفزة لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠.
- متابعة السياسات الخاصة بتبسيط الإجراءات وتسهيل الخدمات.
- مساندة الجهات المعنية بالتنفيذ وتعزيز الشراكة الفاعلة مع مختلف الجهات.
- وضع النظم والإجراءات الكفيلة بحصول المتعاملين مع الجهات الحكومية الخدمية على أفضل الخدمات.
- تعزيــز التعاون بين الجهــات الحكومية والقطاع الخــاص لضمان تنفيذ الخطط والمشروعات المنبثقة عن الرؤية.
- تمكين الجهات الحكومية من تطوير خدماتها وتحسين جودتها وفقا للمبادئ المعتمدة وترسيخ ثقافة الابتكار ومبادئ الجودة الشاملة وفق أفضل الممارسات الإدارية.

البرامج التنفيذية الوطنية:

تنفّذ الحكومة خلال السنوات الخمس المقبلة مجموعة واسعة من البرامج ضمن المحاور الأربعة لرؤية عُمان ٢٠٤٠ وأولوياتها، وتركز وحدة متابعة رؤيــة عُمان ٢٠٤٠ خلال هــذه الفترة على محور الاقتصــاد والتنمية من خلال تنفيذ برامج وطنية مُسرّعة تعمل على إيجاد حلول عاجلة ومســتدامة للجوانب ذات الأولوية القصوى مثل الوضع المالي والاقتصادي للدولة وملف التشغيل.



مراكز متقدمة لسلطنة عُمان في المؤشرات الاقتصادية العالمية



الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان حتى نهاية يونيو ٢٠٢١ بنسبة ٦,٧٪ ليصل إلى ١٦,٣ مليار ريال عُماني مقارنة بـ ١٥ مليار ريال عُماني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠، فيما بلغ حجم التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مليار و٣ ملايين ريال عُماني.

أبرز الدول المستثمرة وحجم استثماراتها

الدولة	حجم الاستثمار
المملكة المتحدة	٨,٣ مليار ريال عُماني
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٩ مليار ريال عُماني
دولة الإمارات العربية المتحدة	١,٢ مليار ريال عُماني
دولة الكويت	٩١١ مليون ريال عُماني
جمهورية الصين الشعبية	٧٨٣ مليون ريال عُماني
مملكة البحرين	٣٩٨ مليون ريال عُماني
دولة قطر	٣٨٧ مليون ريال عُماني
جمهورية الهند	٢٨٥ مليون ريال عُماني
المملكة العربية السعودية	١٠٦,٨ مليون ريال عُماني

أبرز قطاعات الاستثمار الأجنبي

القطاع	حجم الاستثمار
استخراج النفط والغاز	١٠,٩ مليار ريال عُماني
الوساطة المالية	١,٤ مليار ريال عُماني
الأنشطة العقارية	١,١ مليار ريال عُماني
الصناعات التحويلية	٦٩٥ مليون ريال عُماني

جهاز الاستثمار العُماني

يهدف جهاز الاستثمار العُماني إلى بناء محفظة متنوعة من خلال الاستثمار في مجموعة واسعة من الأصول، وتوزيعها جغرافيا في أنحاء مختلفة من العالم دون تجاوز سقف المخاطرة المسموح به، وضمان تحقيق عوائد مستدامة على المدى الطويل.

يتبع الجهاز استراتيجية استثمار تتسم بالدقة والمرونة معا، وتضع في الاعتبار المستويات العامة للمخاطرة، كما يتبنى أفضل الممارسات العالمية في سعيه إلى صياغة استراتيجياته الاستثمارية.



مؤشرات أداء جهاز الاستثمار العُماني

١. تحقيق متوسط عائد سنوي بلغ ٥,٨٪ منذ تأسيس الجهاز.

٢. إضافة ٢٠ استثمارا جديدا في عام ٢٠٢٠.

٣. إطلاق برنامج «روابط» للشركات التي آلت ملكيتها للجهاز، وتم من خلاله صياغة مبادئ حوكمة الشركات المملوكة للجهاز، وإعداد ٨ سياسات ومبادئ توجيهية.

٤. إعادة هيكلة وتعيين مجالس إدارة الشركات من الكوادر الوطنية ومن أصحاب الخبرات وذوي الاختصاصات في مجالات مختلفة من القطاعين الحكومي والخاص.

٥. إصدار «ميثاق الحوكمة» وفق أفضل الممارسات المحلية والدولية.

٦. الاستحواذ على حصة في شركة «سبيس إكس» المتخصصة في تقنيات الفضاء والاتصالات المعتمدة على الأقمار الصناعية.

٧. الاستثمار بحصة تبلغ ٣٥٪ من ميناء «كمبورت» للحاويات في تركيا بالشراكة مع مؤسسات استثمارية من الصين.

٨. الاستثمار في شركة «كينمير» العاملة في أنشطة التنقيب والإنتاج لمعدن التيتانيوم.

٩. الاستثمار في ميناء بهارات في مدينة مومباي الهندية بالشراكة مع هيئة الموانئ البحرية السنغافورية بهدف تشغيل مرفأ للحاويات بطاقة استيعابية تبلغ ٤,٨ مليون حاوية سنويا.

١٠. افتتاح ١٣ مشروعا وطنيا في ٢٠٢١ بتكلفة استثمارية تبلغ ٣,٥ مليار ريال عُماني.

استثمارات جهاز الاستثمار العُماني موزعة على مختلف دول العالم

- سلطنة عُمان
- كازاخستان
- باكستان
- الصين
- كوريا الجنوبية
- الهند
- فيتنام
- سنغافورة
- البحرين
- مصر
- الأرجنتين
- روسيا
- أوزبكستان
- أستراليا
- الأردن
- الإمارات العربية المتحدة
- قطر
- الكويت

- أمريكا الشمالية
- السعودية
- تركيا
- المجر
- تنزانيا
- موزمبيق
- جمهورية الكونغو
- سويسرا
- ألمانيا
- كندا
- فرنسا
- لوكسمبورغ
- إيطاليا
- أسبانيا
- البرتغال
- تونس
- البرازيل

المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

تمتلك سلطنة عُمان فرصا استثمارية واعدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعد المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة واحات استثمارية واعدة بمساحة إجمالية تبلغ حوالي ٢١٠٠ كم مربع؛ تضم: المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والمنطقة الحرة بالمزيونة، والمنطقة الحرة بصلالة، والمنطقة الحرة بصحار.

مؤشرات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم



قطاعـــات الاســتـثـمـــار



أبرز المشروعات قيد الإنشاء

- المحطة المتكاملة للكهرباء والمياه
- مصفاة الدقم
- محطة رأس مركز لتخزين النفط
- مشروع رافعات الحاويات والرافعات الجسرية للرصيف التجاري بميناء الدقم
- المرحلة الثانية من ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور
- إنشاء البنية الفوقية لميناء الصيد البحري متعدد الأغراض

المنطقة الحرة بالمزيونة

تعد أول منطقة حرة بسلطنة عُمان.

تم افتتاح المنطقة في عام ١٩٩٩.

تبلغ مساحة المنطقة: ١٥,٣ كم٢.

تعد البوابة الخليجية لتجارة الترانزيت إلى الجمهورية اليمنية ومنها إلى دول شرق أفريقيا.

أسهمت في تشجيع الاستثمارات وزيادة حركة التجارة بين البلدين.

تركز خطة المنطقة على

استقطاب الاستثمار العالمي.

تعزيز الشراكة مع المستثمرين اليمنيين.

إنشاء مشروعات في مجال تخزين البضائع المعاد تصديرها.

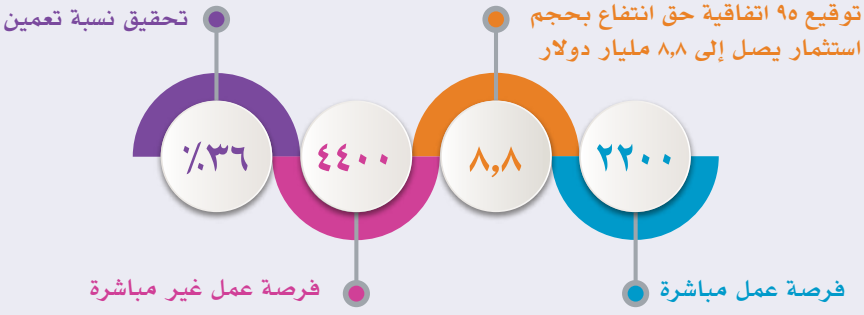
تنفيذ المرحلة الرابعة من التطوير بمساحة ٤ ملايين متر٢.

عدد المشروعات بالمنطقة حتى نهاية الربع الأول من ٢٠٢١

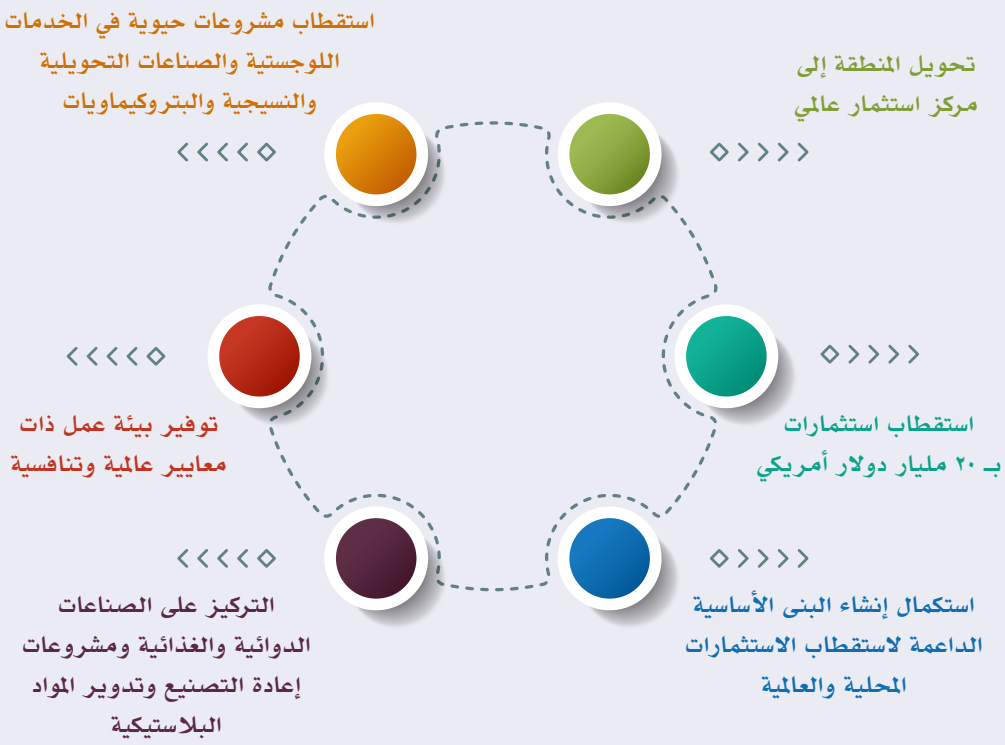
المشروعات المنتجة	٧٤
المشروعات قيد الإنشاء	٣٦
الإجمالي	١١٠ مشاريع



أداء المنطقة حتى مارس ٢٠٢١



استراتيجية المنطقة للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٨



المشروعات الحالية وحجم استثماراتها حتى نهاية الربع الأول من ٢٠٢١

البـــــنـــد	٢٠٢٠	٢٠١٩
المشروعات المنتجة	٢٣	١,١ مليار ريال عُماني
المشروعات قيد الإنشاء	١٤	٦٦٢ مليون ريال عُماني
الإجمالي	٣٧	ملياراً و٧٦٢ مليون ريال عُماني

المنطقة الحرة بصحار

١ أُنشئت في عام ٢٠١٠

٢ مساحة المنطقة: ٤٥ كم٢

٣ تصميم المنطقة تم وفق نظام المجمعات الصناعية المتخصصة

٤ تقع ضمن المخطط الرئيسي لميناء صحار

٥ تساهم المنطقة وميناء صحار بـ ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي

٦ تستهدف المنطقة الصناعات التصديرية والصناعات القائمة على المواد الخام القريبة منها

٧ حجم الاستثمارات في المشروعات القائمة: ٩١٨ مليون دولار أمريكي

٨ حجم الاستثمارات في المشروعات قيد الإنشاء: ٢٠٠ مليون دولار

قطاعات الاستثمار

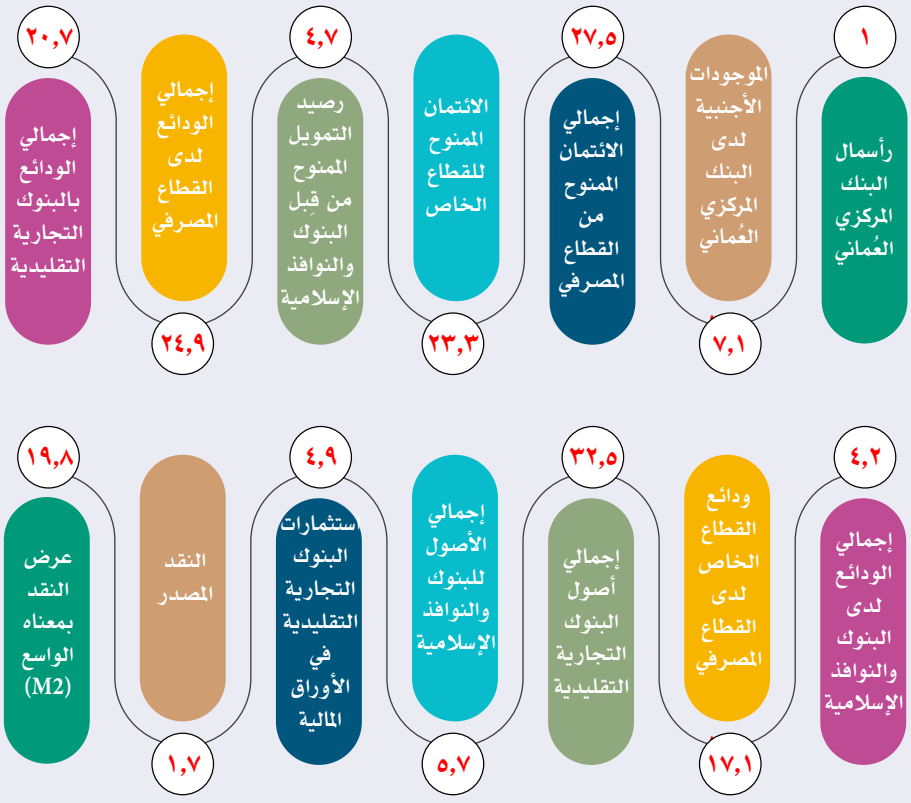


القطاع المصرفي

واجهت البنوك في سلطنة عُمان جائحة كوفيد -١٩ بشكل مرن مع توافر هوامش رأسمالية كبيرة، الأمر الذي وفر ظروفا ميسرة للبنوك لتوسيع الميزانيات العمومية لديها في ظل استيعاب تأثيرات الصدمات. وعليه، ساهم القطاع المصرفي في التخفيف من وطأة الجائحة من خلال تقديم التسهيلات للمقترضين المتأثرين وتأجيل القروض، علاوة على زيادة الائتمان المنوح لاستيفاء الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.

وعلى الرغم من نشأة ضغوطات على ظروف السيولة نتيجة تفشي الجائحة، إلا أن البنك المركزي العُماني عمل على ضمان توفر مستويات ملائمة من السيولة، فظلت البنوك تتمتع بمستويات سيولة كافية إذ ارتفعت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر عن المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

مؤشرات القطاع المصرفي حتى أغسطس ٢٠٢١



(مليار ريال عُماني)

المؤشرات الرئيسية لبورصة مسقط من ١ يناير إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٢١



أداء بورصة مسقط خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩

البـــــنـــد	٢٠٢٠	٢٠١٩
المؤشر الرئيسي	٣٦٥٨,٧ نقطة	٣٩٨١,١ نقطة
عدد أيام التداول	٢٤٣	٢٤٥
عدد الصفقات المنفذة	١٠٣٩٥١ صفقة	١١٨١٠٥ صفقة
القيمة الإجمالية للتداول	٤٤١ مليون ر.ع	٧٦٢,٧ مليون ر.ع
القيمة السوقية حتى نهاية ديسمبر	٢٠,٤ مليار ر.ع	١٨,١ مليار ر.ع
المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال شركات المساهمة العامة	٪٢٥,٦١	٪٢٥,٣٧

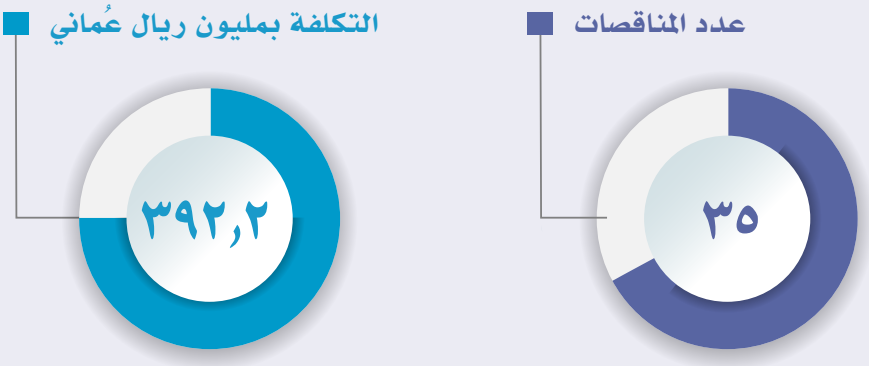
مؤشرات قطاع التأمين في ٢٠٢٠



أبرز المناقصات المسندة في ٢٠٢٠

المشروع	التكلفة (ريال عُماني)
ازدواجية طريق أدم - ثمريت (الجزء الرابع)	١١٤,٩٥٣,١٨٢
ازدواجية طريق أدم - ثمريت (الجزء الثالث)	٧٣,٩٤٦,٧٦٦
ازدواجية طريق أدم – ثمريت (الجزء الخامس)	٦٢,٢٨٤,٨٤٣
إنشاء سد للحماية من مخاطر الفيضانات على وادي عدونب بولاية صلالة بمحافظة ظفار	٢٣,٩٠٣,٠١٥
إنشاء سد للحماية من مخاطر الفيضانات على وادي أنعار والحماية الجانبية بميناء صلالة بمحافظة ظفار	٢٢,٩٢٤,٩٤١
إنشاء مستشفى المزيونة الجديد بمحافظة ظفار	١٥,٣٥٩,٩٧٠

المناقصات المسندة عن طريق مجلس المناقصات وأمانته العامة خلال عام ٢٠٢٠م



أبرز المناقصات المسندة

المناقصة	التكلفة (ريال عُماني)
توريد أدوية وأمصال ولقاحات لعام ٢٠٢٢ لوزارة الصحة وه جهات حكومية	٣٧,٠٧٨,٦٧٠
إعادة تأهيل المدرج الجنوبي والممرات الجوية لمطار مسقط الدولي	٢١,٠٧٧,٤٩٣
تقديم خدمات التموين والغذاء وخدمات النظافة والغسيل ومكافحة الحشرات بالمستشفيات الصحية التابعة لوزارة الصحة	١٧,٨٤٧,٩٣٠
تصميم وتنفيذ أعمال تثبيت الميول بجانبي طريق أرجوت – صرفيت الأسفلتي بمحافظة ظفار بطول ٣٥ كم	١١,٣٦٤,٢١٠
توريد مواد جراحية استهلاكية لوزارة الصحة	٧,٩٠٨,٧٧١
إزالة مخلفات الهدم من مسار طريق الباطنة الساحلي - المرحلة الثانية (السويق - صحار)	٧,٣٥٧,٦٢٧
توريد لوازم المختبرات الطبية وخدمات نقل الدم لعام ٢٠٢١ بمبلغ ٦,٣ مليون ريال عُماني	٦,٢٤٨,٢١٩
توريد لوازم مختبرية لوزارة الصحة	٦,٠٦٩,٢٨٠
توريد مواد استهلاكية للغسيل الكلوي بوزارة الصحة	٤,٩٧٦,١٣٣
تقديم خدمات النقل لطلبة جامعة السلطان قابوس لعامي (٢٠٢١ – ٢٠٢٢)	٤,١٨٧,٦٨٠
توريد أجهزة الحاسب الآلي لطلبة المدارس من فئة الضمان الاجتماعي	٣,٤٩٩,٩٢٥

* تقتصر على المناقصات المسندة من ١ يناير إلى ٣ نوفمبر ٢٠٢١ .

مؤشرات النفط والغاز خلال عام ٢٠٢٠

٤,٧ مليار برميل — إجمالي احتياطي سلطنة عُمان من النفط الخام والمكثفات.

٣٤٢ حقلا — إجمالي الحقول المنتجة للنفط.

٨٠ بئـــرا — استكشافية للنفط والغاز تم حفرها وتقييمها.

١٢٢ مليون متر مكعب — متوسط الإنتاج اليومي من الغاز الطبيعي.

٢٨٧ مليون برميل — إجمالي الصادرات النفطية.

٥٥٢ ألف طن متري — إنتاج سلطنة عُمان من غاز البترول المسال (غاز الطبخ).

٢٤ تريليون قدم مكعب — إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي.

٧٢ حقلا — إجمالي الحقول المنتجة للغاز.

٩٥١ ألف برميل — متوسط الإنتاج اليومي من النفط.

٩٤ مليون برميل — إجمالي المنتجات البترولية المنتجة من مصفاتي ميناء الفحل وصحار.

١٠,٢ مليون طن متري — صادرات الغاز الطبيعي المسال.

٨٥٪ تعمين — نسبة التعمين في قطاع النفط والغاز.



الإنتاج النفطي والصادرات خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩

البـــــنـــد	٢٠٢٠	٢٠١٩
إجمالي الإنتاج النفطي	٣٤٧,٩ مليون برميل	٣٥٤,٤ مليون برميل
متوسط الإنتاج اليومي	٩٥١ ألف برميل	٩٧١ ألف برميل
متوسط السعر للبرميل	٤٦ دولارا أمريكيا	٦٣,٦ دولار أمريكي
إجمالي الصادرات النفطية	٢٨٧ مليون برميل	٣١٠,٣ مليون برميل



أهم المشروعات في قطاع النفط والغاز

محطة أمين لتوليد الطاقة الشمسية:

تم تشـغيل المحطة في عام ٢٠٢٠، وتبلغ طاقتها ١٠٠ ميجاواط، ويهدف المشروع لتوفير الكهرباء لمنطقة امتياز شركة نفط عُمان.

مشروع «جبال ـ خف» لإنتاج النفط والغاز:

شـهد عـام ٢٠٢١ إنجاز المشروع الذي يبلغ إنتاجه حوالي ٥ ملايـين متر مكعب من الغاز ونحو ٢٠ ألف برميـل من النفط يوميا، قامـت بتنفيذ المشروع الذي بلغت تكلفته حوالي ٢,٦ مليار دولار أمريكي شركة تنمية نفط عُمان.

مصفاة الدقم:

بلغت نسبة الإنجاز في المصفاة حتى نوفمبر ٢٠٢١ حوالي ٨٥٪. تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصفاة التي تقع بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٢٣٠ ألف برميل من النفط يوميا.

مجمع لوى للصناعات البلاستيكية:

دخل المجمع خلال عام ٢٠٢٠ مرحلة التشغيل التجريبي. تنفذ المشروع شركة أوكيو وتبلغ تكلفته الاستثمارية ٦,٧ مليار دولار، ويتألف من محطة لاسـتخلاص الغاز الطبيعي تقع في فهود، وخط أنابيب بطول ٣٠٠ كم بين فهود وصحار، إضافة إلى وحدة تكسـير الغاز بالبخار، ووحدة لإنتـاج البوليمر (وحدة لإنتاج البولي إيثيلين عالي الكثافة، ووحدة لإنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة، ووحدة لإنتاج البولي بروبيلين).

أوكيو للغاز البترولي المسال:

يتضمن المشروع تصميم وبناء وتشـغيل محطة تقع في صلالة بمحافظة ظفار لإنتاج الغاز البترولي المسال، وسـيعمل المشروع على تطوير محطة للاسـتخلاص وصهاريج التخزين ومرافق الشحن ونظام خط أنابيب الربط من نقاط الربط الحالية إلى وحدة الاستخلاص ومرافق التخزين وفي النهاية إلى مرافق التصدير.

أوكيو للأمونيا:

سـيعمل مشروع الأمونيا الذي يتم بناؤه بمحاذاة مصنع الميثانول في صلالة على اسـتغلال الغاز الغني بالهيدروجين الذي يولّده مصنع الميثانول كمادة أولية بحيث يتمكن من إنتاج الأمونيا.

محطة رأس مركز لتخزين النفط:

تعمـل الشركة العُمانيـة للصهاريج على تطوير محطـة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لاسـتقبال وتخزين وتصدير النفط الخام، ومن المتوقع أن تكون المحطة جاهزة خلال عام ٢٠٢٢.

توسعة قاطرات الغاز في ولاية صور:

قامت الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال بتحقيق إنتاج بلغ ١٠,١ مليون طن متري في عام٢٠٢٠ ، كما تم تحميل ١٥٥ شـحنة من الغاز الطبيعي المسـال من مصنعها في ولاية صور، ويأتي هذا الإنجاز نتيجة لمشروع توسعة المصنع الذي يستهدف زيادة قدرة المصنع بما نسبته ١٠٪ مما سيسمح للشركة بإنتاج ١١,٤ مليون طن متري سنويا من الغاز الطبيعي المسال.

مؤشرات قطاع المعادن في ٢٠٢٠



المؤشرات الرئيسة لقطاع التجارة في النصف الأول من ٢٠٢١

(مليون ريال عُماني)

البيـــــان	يناير - يونيو ٢٠٢١	يناير - يونيو ٢٠٢٠	التغير (٪)
إجمالي الصادرات السلعية	٧٥٤٩,٢	٦٠٣٩,٢	٪٢٥
الصادرات العُمانية غير النفطية	٢٤٢٨,٩	١٤٠٨,٩	٪٧٢,٤
الواردات السلعية المسجلة	٤٧٠١,٢	٣٧٩٥,٩	٪٢٣,٨
الناتج المحلي للأنشطة الخدمية	٧٩١٢,٦	٧١٣٠,٦	٪١١
مساهمة تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي	١٣٦٤,٥	١١٤٧	٪١٩

هيكل الصادرات السلعية في عام ٢٠٢٠

البـــــند	القيمة (مليون ريال عُماني)
الصادرات النفطية	٦٩٩٧,٨
الصادرات غير النفطية	٣٠٣٠,٢
إعادة التصدير	١٦٩٩,٤
إجمالي الصادرات السلعية	١١٧٢٧,٤

قيمة الواردات السلعية بحسب المنافذ الجمركية في عام ٢٠٢٠

البـــــند	القيمة (مليون ريال عُماني)	الكمية (ألف طن)
الواردات عبر المنافذ الجمركية البحرية	٤٢٠٠,٩	١٩٨٥٧,٢
الواردات عبر المنافذ الجمركية البرية	٢٥٢٨,٤	٧١٤٧,٧
الواردات عبر المنافذ الجمركية الجوية	١٢٤٤,١	٥٢,٥
إجمالي الواردات السلعية المسجلة	٧٩٧٣,٤	٢٧٠٥٧,٤

جائزة السلطان المعظم للإجادة الصناعية لعام ٢٠٢١

عدد المنشآت المشاركة في المسابقة

٧٤

الشركات الفائزة بالكأس

صحار ألمنيوم ← جندال شديد للحديد والصلب ← العُمانية للألياف البصرية ← الوطنية للصناعات الدوائية ← الوطنية لمنتجات الألمنيوم

الشركات الفائزة بدرع الوزارة للتميز

صناعة تقنية البلاستيك ← المها للسيراميك ← صناعة الأنابيب المحدودة ← المطاحن العُمانية ← العُمانية لدرفلة الألمنيوم

أصباغ جوتن ← أريج للزيوت النباتية ومشتقاتها ← أصباغ أسيان ← مطاحن صلالة

مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٠

النشـــــاط	القيمة (مليون ريال عُماني)
التعدين واستغلال المحاجر	٢٥٤,٢
الصناعات التحويلية	٢١١٤,٢
إمدادات الكهرباء والمياه والصرف الصحي	٨٤١,٥
الإنشاءات	٢٥٢٧,٩
الإجمالي	٥٧٣٧,٨

البرامج المنفذة للنهوض بقطاع الثروة الزراعية

- إنتاج ٨٠ ألف فسـيلة نسيجية من مركز بحوث الزراعة النسيجية بولاية بهلاء، من بينها ٦٠ ألف فسيلة لمشروع زراعة المليون نخلة و٢٠ ألف فسيلة لمشروعات الإحلال والتجديد.
- قام مركز بحوث الزراعة النسيجية بإنتاج ٨ أصناف من النخيل.
- تنفيذ العديد من برامج الإدارة المتكاملة لآفات النخيل والمحاصيل الاقتصادية الأخرى من أهمها برنامج الإدارة المتكاملة لمكافحة دوباس النخيل.
- إنتاج ٢٢٢٧ طنا من القمح في الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- بلغ عدد المزارعين المستفيدين من مشروع زراعة القمح ٢٩٠٧ مزارعين.
- بلغ عدد خلايا نحل العسل بمختلف محافظات سلطنة عُمان ١٢٦٧٩٣ خلية.
- بلغ إجمالي إنتاج العسل في الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ٦١١ طنا بقيمة ١٥ مليون ريال عُماني.
- بلغ عدد المسـوحات المنفـذة في مشروع مكافحة الجراد الصحـراوي خلال عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٢١٨ مسحا.

مؤشرات قطاع الثروة السمكية

عدد الصيادين الحرفيين	٥٢ ألف صياد
إجمالي أسطول الصيد الحرفي والساحلي	٢٥ ألف قارب وسفينة
إجمالي كمية الإنتاج من الصيد الحرفي في عام ٢٠٢٠	٨٤٠ ألف طن
قيمة الإنتاج السمكي في ٢٠٢٠	٣٦٤ مليون ريال عُماني
إجمالي الإنتاج من الاستزراع السمكي في عام ٢٠٢٠	١٣٠٠ طن
قيمة الإنتاج من الاستزراع السمكي في ٢٠٢٠	٢,٥ مليون ريال عُماني
عدد موانئ الصيد القائمة	٢٤ ميناء
في طور التصميم والطرح	١١ ميناء ومرسى للصيد السمكي

الثروة الحيوانية بالأرقام

- ٣٩٪ معدل النمو في الإنتاج الحيواني خلال عام ٢٠٢٠.
- ٢٠ استثمارا جديدا في عام ٢٠٢٠.
- ١٩٧ عيادة بيطرية للقطاعين العام والخاص تقدم خدماتها لمربي الثروة الحيوانية.
- ٤١ عيادة بيطرية متنقلة تم إنشاؤها لتقديم خدمتي علاج وتحصين الثروة الحيوانية في القرى والمناطق البعيدة عن المدن.
- ٩٩ صيدلية توفر الأدوية الخاصة بالثروة الحيوانية.
- ٤,٢ مليون جرعة من اللقاحات تم توفيرها ضمن برنامج تحصين الثروة الحيوانية في ٢٠٢٠.
- ٣٧ ألفا من مربي الثروة الحيوانية استفادوا من خدمات التحصين البيطرية في عام ٢٠٢٠.
- ٤٠٠ ترخيص للمشروعات الحيوانية والمنشآت البيطرية تم إصدارها في ٢٠٢٠.

أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية التي تحققت في عام ٢٠٢١م

انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (٦٨٪) مقارنة بما كان مخططا له والمقدر (٨٣٪) في عام ٢٠٢١م.

انخفاض نقطة التعادل لسعر النفط إلى (٦٠) دولارا أمريكيا للبرميل خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٥) مقارنة بـ (٨٠) دولارا أمريكيا خلال السنوات الماضية (٢٠١٦-٢٠٢٠م).

عدلت وكالات التصنيف الائتمانية الرئيسية نظرتها المستقبلية خلال عام ٢٠٢١م إلى مستقرة وإيجابية بعد الانخفاضات المستمرة منذ ٢٠١٤م.

تحسن المؤشرات النقدية:

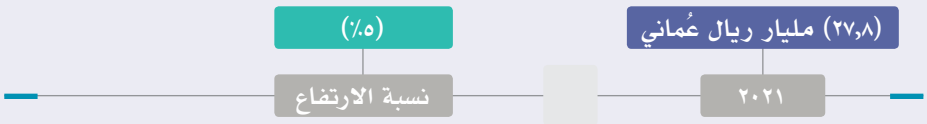
ارتفاع احتياطيات البنك المركزي العُماني من العملة الأجنبية



نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي ليصل إلى



ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية ليصل إلى



أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية التي تحققت في عام ٢٠٢١م

توقعات بتحسن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



تحسن المؤشرات المالية

انخفاض العجز المقدر من (٤,٨) مليار ريال عُماني قبل اتخاذ الإجراءات الحكومية ليصل إلى (١,٢) مليار ريال عُماني لعام ٢٠٢١م، أي بنسبة انخفاض بلغت (٧٥٪).

انخفاض معدل العجز السنوي بنسبة (١٥,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠م إلى (٣,٨٪) في عام ٢٠٢١م.

السيطرة على الإنفاق العام بالرغم من التحديات المالية التي تطلبت الآتي:

- **اعتماد** (٥٣) مليون ريال عُماني لمواجهة تفشي جائحة كورونا.
- **رفع** الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي لتصل إلى (٣١) ألف مقعد دراسي.
- **تغطية** التكاليف المترتبة على التوظيف وبرامج التدريب المقرون بالتشغيل.
- **سداد** (٤١٨) مليون ريال عُماني متأخرات المالية عن السنوات السابقة.
- **سداد** (١,٢) مليار ريال عُماني مستحقات مالية لشركات القطاع الخاص حتى نهاية عام ٢٠٢١م.
- **تخصيص** (٢٠٠) مليون ريال للتكاليف المترتبة على إصلاح الأضرار الناجمة عن الأنواء المناخية «شاهين».
- **تغطية** مساهمة الحكومة في المصروفات الرأسمالية والتشغيلية لقطاعي النفط والغاز نتيجة تأخر الإجراءات التشغيلية لشركة تنمية طاقة عُمان.

مرافق حديثة وبيئة مستدامة

بيئة نقية

يحظى القطاع البيئي في سلطنة عُمان باهتمام كبير، وقد شهد عام ٢٠٢١ الإعلان عن محمية طبيعية جديدة هي محمية خور خرفوت الأثري التي تقع بين ولايتي ضلكوت ورخيوت بمحافظة ظفار على ساحل بحر العرب، كما تم خلال عام ٢٠٢١ إصدار لائحة تنظيم تصدير المخلفات التي تم بموجبها حظر تصدير جميع أنواع المخلفات الخطرة وغير الخطرة في سلطنة عُمان دون الحصول على ترخيص من هيئة البيئة.

وفي ظل التغيرات التي يشهدها العالم في الشأن البيئي تقوم هيئة البيئة بمشروع مراجعة التشريعات البيئية ليكون هذا القانون متسقا مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ ويواكب متطلبات التنمية ويحافظ على مفردات البيئة العُمانية وتأمين سلامتها في قالب تشريعي موحد ومتكامل.

وفي مجال الاقتصاد الأخضر وضعت هيئة البيئة هدفا محددا له في رؤية عُمان ٢٠٤٠ وهو: «اقتصاد أخضر ودائري يستجيب للاحتياجات الوطنية وينسجم مع التوجه العالمي».





أهداف برنامج الاقتصاد الأخضر في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥):

١ ترسيخ أسس وتطبيقات الاقتصاد الأخضر والدائري في القطاع البيئي.

٢ تنويع الاستثمار البيئي المرتبط بعناصر الاقتصاد الأخضر والدائري.

٣ تعزيز المعارف والوعي والابتكار بالاقتصاد الأخضر.

٤ تحسين التشريعات واللوائح والأنظمة المحفزة لدعم الاقتصاد الأخضر والدائري.

الأهداف البيئية في رؤية عُمان ٢٠٤٠

- تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- العمل بقواعد التنمية المستدامة.
- استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية.
- إيجاد أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث.
- تحقيق أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة.
- استغلال أمثل للموقع الاستراتيجي والتنوع الأحيائي لسلطنة عُمان.

المبادرة الوطنية لزراعة ١٠ ملايين شجرة

١ مبادرة أطلقتها هيئة البيئة في عام ٢٠٢٠ بالتعاون مع القطاع الخاص.

٢ تهدف المبادرة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي والمحافظة على النباتات البرية من خلال إكثارها والتوسع في زراعتها.

٣ تتضمن المبادرة توسعة المشاتل في مختلف المحافظات لتوفير الشتلات المطلوبة.

٤ تركز المبادرة على إنتاج شتلات سليمة تلائم البيئة وتتحمل الظروف المناخية الصعبة.

٥ تقوم المبادرة على زراعة الأشجار البرية المعروفة في سلطنة عُمان مثل: الغاف والسمر والسدر والعلعلان وغيرها؛ بحسب البيئات والمناخ المناسب لزراعتها.

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لصون البيئة

احتفلت سلطنة عُمان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» في نوفمبر ٢٠٢١ بمرور ٣٢ عاما على تأسيس «جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لصون البيئة»، وقد تم خلال الحفل الإعلان عن الفائزين بالجائزة التي تم منحها مناصفة لكل من معهد بحوث غابات ماليزيا (FRIM)، وجامعة التعاون الدولي (UCI) ممثلة في كلية أمريكا اللاتينية للمناطق المحمية (ELAP) ـ كوستاريكا.

تأسست الجائزة في عام ١٩٨٩ أثناء زيارة السلطان قابوس ـ طيب الله ثراه ـ لليونسكو، ويتم منحها كل عامين للمساهمات البارزة للأفراد أو الجماعات أو المعاهد أو المنظمات في مجالات أبحاث الموارد البيئية والطبيعية، والتعليم والتدريب البيئي، والمشاركين في تأسيس وإدارة محميات المحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي الطبيعي ومواقع اليونسكو العالمية الجيولوجية.

الاستراتيجية العمرانية

تعد الاستراتيجية العمرانية أحد العناصر الأساسية في رؤية عُمان ٢٠٤٠ باعتبارها القالب المكاني الذي تصب فيه مختلف برامج التنمية بصورة متكاملة ومتوازنة ومتعددة الأبعاد، وتركّز الاستراتيجية على أن تكون سلطنة عُمان وجهة حيوية جاذبة بما تحويه من مدن عصرية ذكية وقرى نابضة بالحياة تدعم بعضها بعضا لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي معا؛ وبالتوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وتساهم الاستراتيجية العمرانية في توجيه الاستثمار والتنمية إلى المواقع الملائمة، الأمر الذي يحقق التكامل والتناغم بين الأنشطة ويقلل احتمالات التضارب وعدم الانسجام فيما بينها.



الاستراتيجية العمرانية تستهدف تكوين مدن عصرية ذكية وقرى نابضة بالحياة

مؤشرات الإسكان والتخطيط العمراني في ٢٠٢٠

أولا: قطاع الأراضي

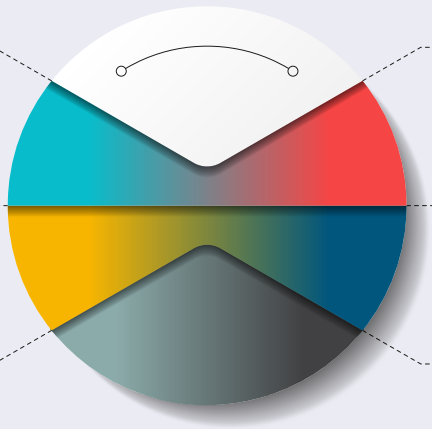
إجمالي عدد الأراضي المخططة: ٦٦٩٠ قطعة أرض

٤٤٠٨ قطع أراضٍ

عدد الأراضي الموزعة على المواطنين
١٥٦٦٦ قطعة أرض

- الأراضي السكنية: ١٣٣٣٣ قطعة أرض
- الأراضي التجارية: ١٩٤ قطعة أرض
- الأراضي السكنية التجارية: ٢٩٠ قطعة أرض
- الأراضي الصناعية: ١٤٤ قطعة أرض

ثانيا: النشاط العقاري



- ٧١,١ مليون ريال عُماني — الرسوم المحصلة لجميع التصرفات القانونية
- ١٢٥ ألف معاملة — عدد المعاملات العقارية
- ٢,٤ مليار ريال عُماني — القيمة المتداولة للعقار
- ٥٨ قطعة أرض — عدد الاراضي المسجلة لأول مرة
- ٨٧٨ ملكية أرض — عدد الملكيات الصادرة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- ٢١١ ألف ملكية أرض — عدد الملكيات الصادرة

النقل البري

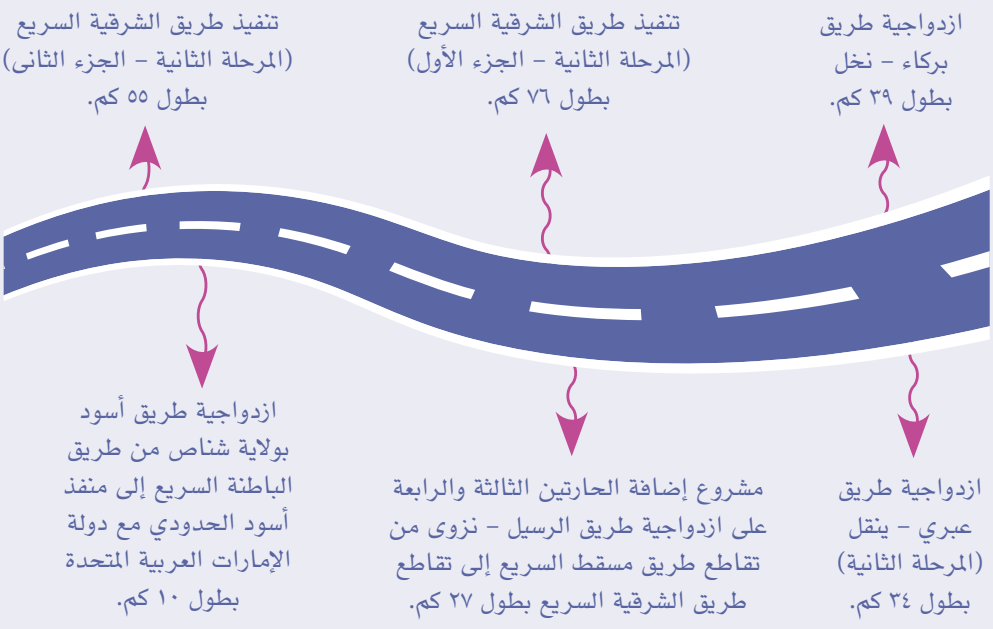
يحظى قطاع النقل البري باهتمام كبير نظرا لدوره في تسهيل حركة التنقل بين مختلف أرجاء البلاد، وتنشيط الحركة التجارية، ودعم قطاع السياحة، وقد بلغت أطوال الطرق الأسفلتية التي تشرف على تنفيذها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ أكثر من (١٦٠٠٠كم)، بينما بلغت أطوال الطرق الترابية (١٧٠٦٩كم).

وقد قامت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بوضع التشريعات المنظمة لأنشطة النقل البري لتعزيز الاقتصاد الوطني مثل قانون النقل البري الذي يهدف إلى تنظيم أنشطة النقل البري بما يضمن توفير أفضل الخدمات في مجال نقل الأشخاص والبضائع لخدمة أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

مشروعات الطرق الجديدة التي تم الانتهاء من تصميمها



مشروعات الطرق الجاري تنفيذها



الطريق البري بين سلطنة عُمان والسعودية ـ طريق الربع الخالي





طريق الربع الخالي سيسهم في توسيع حجم التبادل التجاري وانتعاش السياحة

الموانـــئ

يشــهد قطاع الموانئ تطويرا مستمرا نظرا لأهميتــه التجاريــة والصناعيــة التــي تنعكس إيجابا على مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد تم خلال الســنوات الماضية إنشاء مجموعة من الموانئ التجاريــة والصناعية التــي تم ربطها بالمناطق الاقتصاديــة الخاصة والمناطق الحرة، كما تشمل الخدمات التي تقدمها الموانئ القطاع السياحي الذي تساهم الموانئ في ازدهاره.

ومن أجل تعزيز القدرة التنافسية للموانئ العُمانيــة ورفــع كفــاءة المناولة بها تــم إبرام اتفاقيات امتيــاز مع شركات عالمية لديها خبرة واســعة في مجال الإدارة والتشــغيل والتسويق لإدارة الموانئ التجارية والصناعية الرئيسية.

وتضم شــبكة الموانئ العُمانية أربعة موانئ رئيســية هي: ميناء الســلطان قابوس الذي تم تخصيصــه لخدمــة القطاع الســياحي، وميناء الدقم بمحافظة الوسطى، وميناء صلالــة الذي يعتبر ميناء محوريا في نشــاط إعادة التصدير والترانزيــت، وميناء صحار الــذي يعد الميناء الرئيسي لنشــاط الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى دوره لخدمــة المشروعــات الصناعية التي تم إنشاؤها في المنطقة الحرة بصحار والمنطقة الصناعية الخاصة بالميناء.

وبالإضافــة إلى ذلــك تم إنشــاء عدد من الموانــئ الأخرى التي تخــدم القطاع التجاري وقطاع الصيد السمكي.



تعزيز القدرة التنافسية للموانئ ورفع كفاءة المناولة بها

النقل الجوي

حظي قطاع النقل الجوي بالكثير من التحولات والمنجزات، ويبلغ عدد المطارات في سلطنة عُمان حاليا (٤) مطارات هي: مطار مسقط الدولي بمحافظة مسقط، ومطار صلالة بمحافظة ظفار، ومطار صحار بمحافظة شمال الباطنة، ومطار الدقم بمحافظة الوسطى، كما تجرى حاليا دراسة لإنشاء مطار في محافظة مسندم.

وترتبط سلطنة عُمان بـ (١١١) اتفاقية في مجال تنظيم خدمات النقل الجوي مع دول العالم المختلفة منها (٥٢) اتفاقية للأجواء المفتوحة، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تنظيم عملية تشغيل شركات الطيران بين سلطنة عُمان وتلك الدول.

ويعكس مطار مسقط الدولي المقومات الفريدة والمتنوعة التي تتمتع بها سلطنة عُمان والتي تجسد الحضارة والحداثة والطبيعة في آنٍ واحد وباستطاعة الركاب ملامستها ضمن مساحة إجمالية تبلغ (٣٤٥) ألف متر مربع، ويتميز مبنى المطار بوجود (٩٦) منضدة لإنجاز إجراءات السفر و(١٠) مناضد للخدمة الذاتية و(١٢) حزاما لنقل الأمتعة و(١١٨) مصعدا، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لمبنى الشحن (٢٦٠) ألف طن سنويا.

مؤشرات الحركة الجوية بالمطارات
في الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١

البيان	مطار مسقط الدولي	مطار صلالة	مطار صحار	مطار الدقم
إجمالي عدد الرحلات	٢٢,٤٤٣	٣,٦٥١	٧٤	-
الرحلات الدولية	١٧,٦٩٧	٨٧٧	٣٠	-
الرحلات الداخلية	٤,٧٤٦	٢,٧٧٤	٤٤	٤٦٨
إجمالي عدد المسافرين	٢,٣٧٣,٣٦٣	٤٥٤,٤٢٧	٩,١٠١	٣٣,٩١٩
عبر الرحلات الدولية	١,٨٠٩,٥٦٩	٦٨,٥٣٠	٢,١٦٦	-
عبر الرحلات الداخلية	٥٦٣,٧٩٤	٣٨٥,٨٩٧	٦,٩٣٥	٣٣,٩١٩

قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

شـهد عام ٢٠٢٠ زيادة في صـافي إنتاج الكهرباء من الطاقـة المتجددة متجاوزة (١٠٣) آلاف ميجاواط في السـاعة مقابـل (٩) آلاف ميجاواط في السـاعة في عام ٢٠١٩، وقد شهد عام ٢٠٢٠ بدء التشـغيل التجاري لأكبر محطة طاقة شمسـية مستقلة في سـلطنة عُمان بسعة إنتاجية تبلغ (٥٠٠) ميجاواط، وتعد المحطة أكبر محطـة طاقة خضراء في سـلطنة عُمان بقيمة اسـتثمارية تتجاوز (١٥٠) مليون ريال عُماني، ويوظف هـذا المشروع أحـدث تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتوليد (٥٠٠) ميجاواط من الطاقة المتجددة، وبهذا ستتمكن المحطة عند وصولهـا إلى ذروة طاقتها الإنتاجية من تزويد (٣٣) ألف وحدة سـكنية بالطاقة، كما ستسـهم بشكل مباشر في تقليل ما يقرب من (٣٤٠) ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا.

صافي إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المختلفة (ميجاواط / ساعة)

المصـــــدر	٢٠٢٠	٢٠١٩
الـديـــزل	٧٩٧,٨١١	٧٤٦,٦٧٦
الـغـــــاز	٣٥,٥٩٠,٣٠١	٣٦,٠٤٠,١٨٢
الطاقـة الشمسـيـة	٥٣٨	٥٤٩
طـاقـة الـريـاح	١٠٣,٠٢٦	٨,٥٣١

مؤشرات قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في عام ٢٠٢٠



قطاع المياه

يقدر حجم الموارد المائية المتجددة السنوية بسلطنة عُمان بحوالي (١٣١٨) مليون متر مكعب ويزداد الطلب على هذه الموارد سنويا وخاصة في المجال الزراعي الذي يستهلك أكثر من (٧٨٪) من الاحتياجات المائية السنوية، وتتم معالجة هذا الأمر من خلال نشر التقنيات الحديثة للري والتقليل من زراعة النباتات التي تستنزف كميات كبيرة من المياه. ولمواجهة العجز المائي تم إعداد خطة رئيسية لإدارة وتنمية الموارد المائية متضمنة سن القوانين والتشريعات، وبناء السدود، وتنفيذ برامج لتقييم ومراقبة موارد المياه، والعمل على الاستفادة من البدائل الأخرى المتاحة كتحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والاستمطار الصناعي.

عدد محطات الاستمطار الصناعي



تطور إنتاج المياه خلال الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠٢٠

السنة	حجم الإنتاج (مليون متر مكعب)
٢٠١٥	٣٣٦,٨
٢٠١٦	٣٧٧,٩
٢٠١٧	٣٩٨,٥
٢٠١٨	٤٢١,٧
٢٠١٩	٤٤٦,١
٢٠٢٠	٤٧٣,٥

يعـد البرنامج الوطنـي للاقتصاد الرقمي أحد البرامج المنفـذة لتطوير قطاع الاتصالات وتقنيـة المعلومات، ويهـدف البرنامج إلى بناء وتطويـر اقتصـاد رقمـي مزدهر مسـتجيب لمتطلبات المستقبل، وقد حدد البرنامج مجموعة من المرتكزات الرئيسـية للاقتصاد الرقمي بناء عـلى التوجهـات الوطنية لرؤية عُـمان ٢٠٤٠ تتضمـن: تسريـع التحول الرقمـي الحكومي، وتعزيز المجتمع الرقمي، وتمكين رقمنة الأعمال في القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية.

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

أولا ـ الأهـــداف:



ثانيا ـ الخدمات والبرامج المستهدفة:



١ خدمات مراكز البيانات والخدمات السحابية.

٢ خدمات الأمن السيبراني.

٣ تمكين استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي.

٤ تطوير المحتوى الرقمي.

٥ جذب الاستثمارات الأجنبية التقنية.

مؤشرات قطاع الاتصالات حتى سبتمبر ٢٠٢١

البند	العدد
إجمالي خطوط الهاتف الثابت	٥٨٥,٣٦٢
عدد المشتركين في الهواتف المتنقلة	٥,٨٧٢,٦٨١
عدد الاشتراكات النشطة للإنترنت ذي النطاق العريض بالهاتف المتنقل	٥,٠٨٨,٣٥٧
إجمالي اشتراكات الإنترنت الثابت	٥٢٢,١٢٧

مبادرات تطوير قطاع الاتصالات المنفذة من هيئة تنظيم الاتصالات

مبادرة آفاق لتغطية القرى الريفية بخدمات النطاق العريض:

تم إطلاق المبادرة في عام ٢٠٢٠ بهدف توفير خدمة الانترنت ذي النطاق العريض عبر تقنية الأقمار الصناعية.

مبادرة تعزيز التعمين في مهنة بيع وصيانة أجهزة الاتصالات:

تهدف المبادرة إلى إيجاد فرص عمل للعُمانيين من أبناء أسر الضمان الاجتماعي في مجال صيانة وبيع أجهزة الاتصالات وملحقاتها.

مبادرة السهم الوقفي لتمكين التعليم:

تُعنى المبادرة بتوفير مصادر تمويل مُستدامة لتمكين وتعزيز التعليم في المدارس من خلال رفع كفاءة خدمات التقنية والاتصالات فيها.

منصة إسناد:

هي منصة رقمية تسمح للزبائن بطرح المشروعات والمناقصات وطلب العروض لها، وتستهدف المنصة دمج الشركات المزودة للخدمة وزبائنها في بيئة إلكترونية خدمية واحدة، وتعزيز المشاركة الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال.



السياحة

شهد قطاع السياحة في عام ٢٠٢١ أداء أفضل من العام الذي سبقه بعد ارتفاع حملات التطعيم على مستوى العالم ضد كوفيد - ١٩ واستئناف رحلات الطيران الدولية.

وبلغ عدد نزلاء الفنادق في سلطنة عُمان من فئة ٣ - ٥ نجوم خلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر ٢٠٢١ أكثر من (٩٤١) ألف نزيل مقارنة بـ (٦٨٢) ألف نزيل في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٠، و(٨٥١) ألف نزيل خلال عام ٢٠٢٠ بأكلمه.

أداء الفنادق فئة ٣ - ٥ نجوم (يناير - أكتوبر ٢٠٢١)

البيان	يناير - أكتوبر ٢٠٢٠	يناير - أكتوبر ٢٠٢١
إجمالي عدد النزلاء	٦٨٢,٧٢٨	٩٤١,٤١٨
الإيرادات (مليون ريال عُماني)	٧٢	٦٩,٥
نسبة الإشغال (٪)	٪٢٦,٧	٪٣٦,٣
طاقة الرياح	١٠٣,٠٢٦	٨,٥٣١



أولا : بعض المؤشرات الاجتماعية

البيـــــان	الوحدة	٢٠١٩	٢٠٢٠
١ - المؤشرات الاجتماعية			
- جملة السكان	العدد بالألف	٤,٦١٨	٤,٤٨١
عُماني	العدد بالألف	٢,٦٥٥	٢,٧٣٦
وافد	العدد بالألف	١,٩٦٣	١,٧٤٥
- معدل المواليد الخام	لكل ألف من السكان العُمانيين	٣٠,٠	٢٨,٢
معدل الوفيات الخام	لكل ألف من السكان العُمانيين	٢,٧	٣,٢
- معدل وفيات الرضع	لكل ألف مولود حي (للعُمانيين)	٨,٠	٧,٦
- معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات	لكل ألف مولود حي (للعُمانيين)	١٠,٢	٩,٣
- معدل الخصوبة الكلي	مولود حي لكل سيدة ١٥ - ٤٩ سنة (للعُمانيين)	٣,٧	٣,٥
- العمر المتوقع عند الولادة (للعُمانيين)	سنة	٧٧,٢	٧٦,٠
ذكور	سنة	٧٥,٢	٧٣,٩
إناث	سنة	٧٩,٢	٧٨,٦
- إجمالي المشتغلين	عدد	٢,١٥٧.٨٠٧	١,٨٥٩.٦٥٧
عُماني	عدد	٤٦٥,٢٢٦	٤٣٠,٦٠٥
وافد	عدد	١,٦٩٢.٥٨١	١,٤٢٩.٠٥٢
- القطاع الحكومي	عدد	٢٣٧,٣٦٣	٢٠٤,٠١٥
عُماني	عدد	٢٠٢,٨٩٣	١٧٥,٨٥١
وافد	عدد	٣٤,٤٧٠	٢٨,١٦٤
- القطاع الخاص	عدد	١,٦٢٦.٢٨٨	١,٤٠٢.٩٦١
عُماني	عدد	٢٦٢,٣٣٣	٢٥٤,٧٥٤
وافد	عدد	١,٣٦٣.٩٥٥	١,١٤٨.٢٠٧
- القطاع العائلي (وافد)	عدد	٢٩٤,١٥٦	٢٥٢,٦٨١

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية - ديسمبر ٢٠٢١م

ثانيا : بعض المؤشرات الاقتصادية

البيـــــان	الوحدة	٢٠١٩	٢٠٢٠
٢ - المؤشرات الاقتصادية			
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(١)	مليون ر.ع	٣٣,٣٨٩.٧	٢٧,٧٠٥.٢
- الدخل القومي الإجمالي(١)	مليون ر.ع	٣١,٠٢٧.٢	٢٥,٦٣٢.٠
- نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي(١)	ر . ع	٦,٧١٨.٨	٥,٧٢٠.١
- إجمالي الإيرادات الحكومية	مليون ر.ع	١٠,٥٨٨.٧	٨,٥٠٣.٢
- إجمالي المصروفات الحكومية	مليون ر.ع	١٣,٢١١.٢	١٢,٩٢٥.٧
- نسبة إيرادات النفط والغاز من إجمالي الإيرادات الحكومية	٪	٧٥,٥	٦٨,٢
- متوسط الانتاج اليومي من النفط	ألف برميل	٩٧١	٩٥١
- إجمالي الصادرات السلعية	مليون ر.ع	١٤,٨٩٦.٣	١١,٧٢٧.٤
- إجمالي الواردات السلعية المسجلة	مليون ر.ع	٩,٠٣٨.٣	٧,٩٧٣.٤
- نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	٪	٢,٨	٢,٣
٣ - مؤشرات البنية الأساسية			
- المستشفيات	عدد	٨٣	٨٣
- أسرة المستشفيات	عدد	٦,٨٩٤	٦,٩٦٦
- المراكز الصحية أسرة (الحكومية)	عدد	٥٤	٥٤
- المراكز الصحية بدون أسرة (الحكومية)	عدد	١٣٥	١٣٦
- مجمعات صحية	عدد	٣٣٩	٣٠٤
- المدارس(٢)	عدد	٢,٠٤٦	١,٨٩٣
- الطلاب	عدد	٨٤٣,٥٩٨	٨٢٦,١٦٥
- المدرسين	عدد	٧١,٤٦٩	٦٨,٤٨٦
- الفصول	عدد	٣١,٨١٢	٣١,٥٨١
- أطوال الطرق المعبدة	كم	٤٠,٠٠٨	٤٠,٣٧٤
- الخطوط الهاتفية الثابتة	عدد	٥٩٢,١٩٦	٥٩٤,٥٥٠
- الهاتف المتنقل (الآجل الدفع)	عدد	٧٨١,٦٥٨	١,٠٢٠.٣٥٥
- الهاتف المتنقل المدفوع القيمة	عدد	٥,٦٠١.٨٠٠	٥,٢٥٦.١٨٠
- إجمالي اشتراكات الإنترنت الثابتة	عدد	٤٧٥,٠٩٧	٥١٠,٨٠٠

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية - ديسمبر ٢٠٢١م

الإشـــراف العـــام

علـــي بـــن خلفـــان الجابـــري
وكيـــل وزارة الإعـــلام للإعـــلام

المتابعة والتنفيذ

عبـدالله بن سـعيـد الشعيـلي
فـهـد بـن سـالم الـغـافـري
مـــوسى بـــن عـــلي الـذهـلي
حســن بـــن عـــلي الـوهـيـبـي
بـدريـــة بـنـت عبـدالله المجينية
كـريمـــة بنت نـاصـر المسعودية

الإعـــــداد

خـلـفـان بـن حـمـد الـزيـدي
مـحـمـد بـن أحـمـد الـشـيـزاوي

التصميم والتحرير الفني

مركز الأبحاث

المراجعة اللغوية

فـهـد بـن سـالم الـغـافـري

خطاط عناوين الفصول

محـمـد قـاسـم بن إبـراهيم الصـائغ

صور حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم من تصوير
(ديوان البلاط السلطاني / التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع)

المصـــورون

ســـالم الـشـكـيـلي
فـيـصـل الـمـعـوفي
هـيـثـم الـشـكـيري
خـالـد المـعـولي
ظـاهـر الـقـاسـمـي

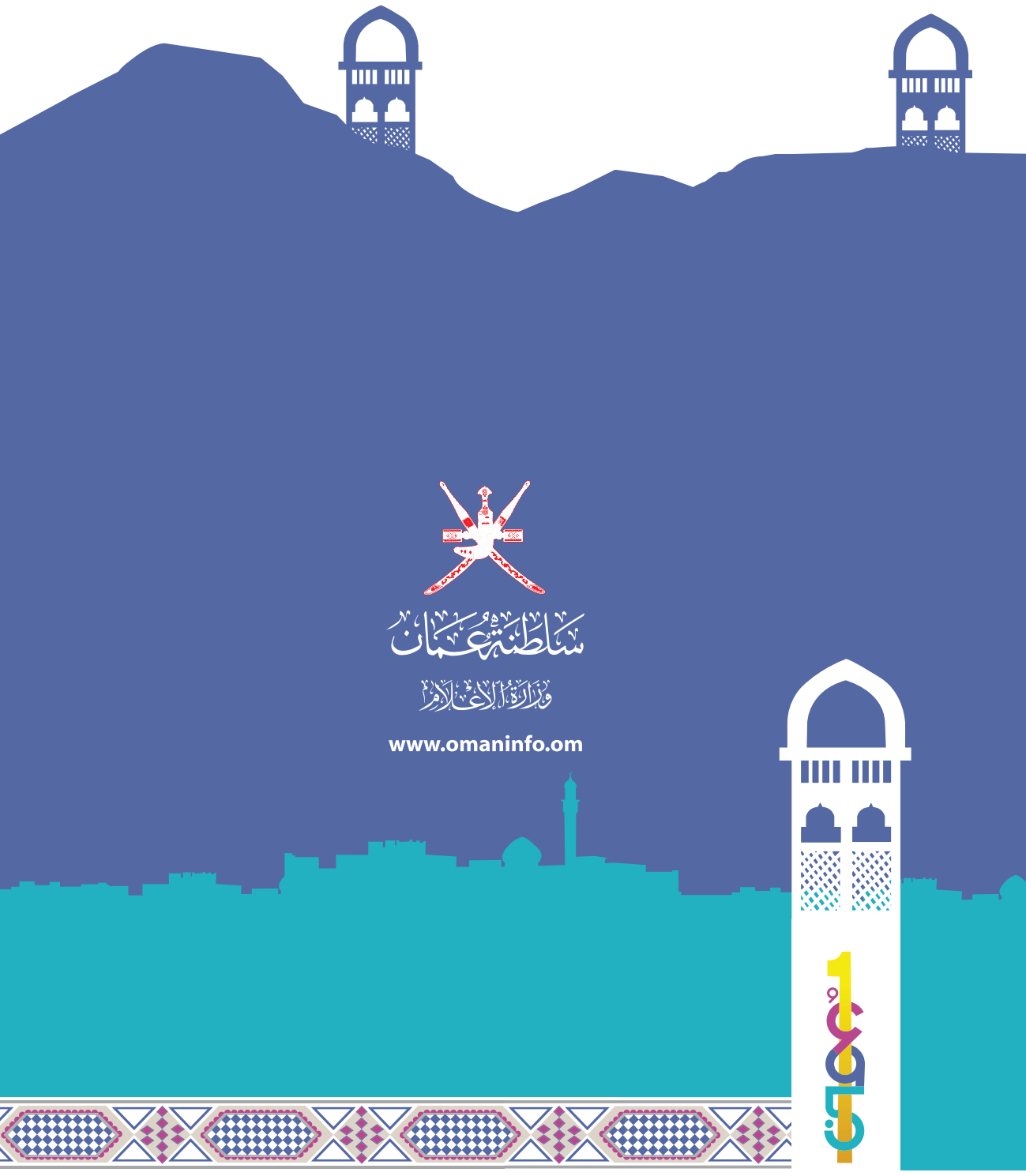

omaninfo1
@omaninfo1
omaninfo.om

سلطنة عُمان


شمال
شرق
غرب
جنوب
الجمهورية الإسلامية الإيرانية
الخليج العربي
الإمارات العربية المتحدة
بحر عمان
المملكة العربية السعودية
بحر العرب
الجمهورية اليمنية

جميع الحقوق
محفوظة لوزارة الإعلام،
ولا يجوز طبع هذا الكتاب أو أي
جزء منه أو تصويره أو نسخه
بأي وسيلة كانت آلية أو إلكترونية
أو خلافها وذلك دون الحصول
على إذن خطي مسبق.

رقـــم الإيـــداع : ٢٠٢١/٤٥٥٠
رقم الإيداع الدولي (ISBN) : 978-99969-3-912-9


سلطنة عمان
وزارة الإعلام
www.omaninfo.om